مجلة الذاكرة

مجلة علمية محكّمة، نصف سنوية،
يصدرها «مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث» بالناظور

العدد الأول
2016

المدير المسؤول ورئيس التحرير

د. الميلود كعواس

هيئة التحرير

- فريد أمعضشو
- علي مزيان
- فاطنة دعنون
- محمد علي الدراوي
- عبد الحق معزوز

الهيئة العلمية والاستشارية

- د. توفيق الغلبزوري
- د. عبد الحميد الصنهاجي
- د. عبد الله بوغوتة
- د. مصطفى بنعلّة
- د. حسن الفكيكي
- د. عبد الرحمان الطيبي
- د. عبد الهادي امحرف
- د. المصطفى غانم
- د. رشيد يشوتي
- د. عبد العزيز غوردو
- د. علي الإدريسي
- د. مصطفى الغديري
- د. مصطفى نشاط

مجلة الذاكرة: مجلة علمية محكّمة يُصدِرها «مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث» بالناظور.
عنوان المراسلة: دار الأم للتربية والتكوين، شارع ابن خلدون، رقم: 114، الناظور.
البريد الالكتروني: majallat.addakira@gmail.com / kaouassmiloud@gmail.com
الهاتف: 00212667088484.
الملف الصحافي: 01/16 ص.
رقم الإيداع القانوني: 2016PE0053.
ردمد: 2508-951X.
تصميم الغلاف: إسماعيل مخلوف.
المطبعة: مطبعة الأمنية، الرباط.

ملحوظة: لا تعبر المواد المنشورة في المجلة عن رأي هيئة التحرير، ولا عن رأي الهيئة الاستشارية.

ضوابط النشر في المجلة

- أن تكون المادة المرْسَلة بغرض النشر في المجلة ذات صلة بالريف (بمفهومه الواسع) تاريخاً أو حضارةً أو فكراً أو إبداعاً.
- ترحّب المجلة بنشر الدراسات والأبحاث العلمية، والترجمات (يجب إرفاق النص الأصلي بالترجمة)، ومراجعات الكتب، والحوارات... سواء أكانت محرَّرة باللغة العربية أم بالإسبانية أم بالفرنسية...
- أن تمتاز المادة المُرْسَلة بالجِدّة والأصالة والعُمق.
- ألاّ تكون منشورة من ذيَ قبْلُ ورقيا أو إلكترونيا. ولا يُمنع أن تكون جزءا مُستلاّ من بحث أكاديمي أعِدَّ لنيل درجة علمية جامعية عليا (دكتوراه – ماستر).
- أن تُكتب بصيغة «وورد» (Word)، خط Simplified Arabic، مقاس: 16 في المتن، 12 في الحاشية. مع إرفاق البحث بما يلزم من صور ومبيانات وجداول...
- أن يحترم الباحث أعراف البحث العلمي المتعارَف عليها لدى إعداده بحثه أو دراستَه.
- أن تُثبت الإحالات الهامشية أسفل الصفحات، مع الاكتفاء في ذلك بذكر اسم المؤلَّف، ثم اسم المؤلِّف، ثم الصفحة. على أن يضع الباحث، في آخر دراسته، ببليوغرافيا يُضَمِّنها المصادر والمراجع المعتمَدة في إنجاز دراسته أو بحثه، متّبعاً الطريقة الآتية في التوثيق:

إذا كان الأمر يتعلق بكتاب، يتم توثيقه في هذه الببليوغرافيا على النحو الآتي:

- اسم المؤلَّف، اسم المؤلِّف، تح/ تر/ تق، الدار الناشرة، مكانها، رقم الطبعة، تاريخها، الصفحة (أو الجزء والصفحة في حال ما إذا كان الكتاب واقعاً في أجزاء).

وإذا كان الأمر يتعلق بمقال في صحيفة أو دورية، فتوثيقه يكون كالآتي:

- عنوان المقال، صاحبه، اسم المجلة أو الصحيفة، مكان صدورها، العدد، المجلد، السنة، الصفحة.

- ألاّ يتجاوز عدد كلمات المادة العلمية المقترَحَة للنشر في المجلة 8000، بما في ذلك لائحة المصادر والمراجع.
- تُرسل المواد كلها إلى رئيس التحرير، على بريد المجلة الآتي (لا تُقبل المواد التي ترسل ورقيا)، مع سيرة مختصرة للباحث (CV) في تواصله الأول مع المجلة فقط: majallat.addakira@gmail.com
- تَخضع جميع المواد المقترحة للنشر للتحكيم العلمي، ويُخبر صاحبُها بنتيجة التحكيم، ولا تُطالَب المجلة بتسويغ رفض أي مادة، ولا تعاد المواد إلى أصحابها، سواء التي نُشرت أو التي لم تُنشَر.
- يخضع ترتيب المواد داخل المجلة لاعتبارات موضوعية تراها هيأة التحرير.

فهرس الموضوعات

افتتاحية العدد (رئيس التحرير) 5

■ **ملف العدد: «الريف: القبيلة والمجال».**

– الريف: التسمية والهوية والعمران البشري: دراسة في تاريخ المجال والسكان (1/ 2) (د.مراد جدي) 9

– بطوية ودورها في الحياة السياسية بالمغرب خلال العصر الوسيط (1/ 2) (د. علي مزيان) 25

– الحرف في منطقة الريف ودورها في تنشيط التجارة خلال ق 19م وبداية ق 20م (د. محمد أحميان) 37

■ **دراسات وأبحاث:**

– القائد حدّو بن حمو البقيوي: الوسيط الدبلوماسي بين محمد بن عبد الكريم الخطابي وفرنسا (د. عبد الرحمن الطيبي) 55

– التنظيم الاجتماعي في فكر محمد بن عبد الكريم الخطابي (دة. رابحة محمد خضير) 71

– رحلة أبي يعقوب البادسي (د. عبد الله بوغوتة) 79

– التاريخ والسيرة التاريخية، استعمالات متقاطعة (د. عبد الحميد الصنهاجي) 85

■ **نصوص مترجمة:**

– ملاحظات حول التنظيم السياسي والإداري بالريف (د. جمال أبرنوص) 95

■ **نصوص دفينة:**

– قطعة من «أجوبة الفقيه عيسى بن أحمد الماواسي البطوئي»: دراسة وتحقيق (د. الميلود كعواس) 107

■ **معالم وآثار:**

– قلعة ثازوضا: حاضرة يارث عبر العصور من خلال المصادر التاريخية (د. مصطفى الغديري) 133

■ **أعلام من الريف:**

– ابن الزهراء عمر الورياغلي .. ملامح من سيرة عالِم ريفيّ (د. فريد أمعضشو) 151

■ **فسحة:**

– الناظور .. طَفْرةُ عِشْق سَرْمَديّ (شعر: مصطفى أبو البركات) 169

■ **متابعات:**

إعداد: محمد علي الدراوي 175

افتتاحية العدد

«الذاكرة» .. تلك الشتلة التي طالما انتظرناها في «مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث» بالناظور، وطالما أحطنا نواتها بالرعاية والاهتمام.. وها هي اليوم تتفتق مُؤْذِنة بخروجها إلى الوجود، وترجو أن تزهر وتثمر وتؤتي أُكْلها كلّ حين بإذن ربها. وما كان لهذه النواة أن تصير إلى ما صارت إليه اليوم لولا الدعم المستمر، والتشجيع المتواصل الذي حظينا به من لدن أعضاء الهيأة العلمية والاستشارية لهذه المجلة، مشكورين مأجورين، وهم -كما لا يخفى على أحد- ثلة من أبرز المثقفين والمؤرخين والمهتمين بتاريخ الريف وحضارته وثقافته.

«الذاكرة» .. «مبادرة علمية» تروم النبش في ماضي بلاد الريف -الممتد من البحر إلى النهر، ومن النهر إلى البحر-، التي ظلت، على امتداد التاريخ، أرض الخصب والعطاء على جميع المستويات والصُّعُد العلمية والسياسية والثقافية والحضارية.

«الذاكرة» .. مجلة تسعى إلى التقميش والتفتيش في تراث أجدادنا وسلفهم وخلفهم؛ بغية الكشف عن سيرهم ومساراتهم وجهودهم التي أفادت، ولا شك، في الرقي بالريف فكرا وثقافة وأدبا وعلما، بل وأسهمت في بناء الحضارة الإنسانية في الشرق والغرب والشمال والجنوب. لا أقول هذا على سبيل المبالغة والاعتداد بالأنا، وإنما أقول ذلك من باب إقرار الواقع، ومن باب «وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ». ومن أراد تلمُّس هذه الحقيقة فلْيَتصفّح كتب التراجم والأعلام والمعاجم والفهارس والمَشيخات والأدب والتاريخ الخاص والعام، سواء في الأندلس أو في المغرب (الأقصى-الأوسط-الأدنى)، بل وحتى في مصر والحجاز والشام...

نطمح، أيها القارئ الكريم، إلى أنْ تكون «الذاكرة» نافذة المثقف المغربي عموما، والمثقف الأمازيغي الريفي خصوصاً، التي يُطِلّ من خلالها على هُويته وتاريخه وحضارته، أو على مكوّن مهمّ من ذلك على الأقل؛ لذلك، فإننا ندعو كل مثقف ومهتمّ بالريف إلى الإسهام معنا في تعريف الخَلَف بما قدمه السلَف؛ فتاريخنا، أيها السادة، تاريخ عريق وطويل الذيول، تنوء بحَمْله العصبة أولو القوة؛ لذلك، وجب على الجميع التعاون على إبراز إنجازات أجدادنا وعطاءاتهم في مختلِف الميادين والمجالات؛ ذلك بأن وعي ناشئتنا بهذا الماضي المُشْرِق يُعِينُهم على فهم تفاصيل الحاضر، ويساعدهم على بناء المستقبل.

ومن أجل الوصول إلى تحقيق جزء من هذا المبتغى والمطْمَح، ارتأت هيأةُ التحرير أن تكون المجلة مستوْعِبة وشاملة – إلى حدّ بعيد – لكلّ ما يتعلق بالريف؛ وذلك من خلال أبواب ثابتة العناوين، متغيرة المضامين...

وبناء على هذا التصور، يصدر هذا العدد من «الذاكرة»، الذي استُهِلّ بباب «ملف العدد»، وقد أفْرَدْناه لموضوع، ذي أهمية واضحة، هو «الريف: القبيلة والمجال»، وضمّنّاه بحوثاً ودراساتٍ علميةً كالآتي: «الريف: التسمية والهوية والعمران البشري» للدكتور مراد جدّي، و«بطوية ومركزيتها في الحياة السياسية بالمغرب خلال العصر الوسيط» للدكتور علي مزيان، و«الحِرَف في منطقة الريف ودورها في تنشيط التجارة (خلال ق 19م وبداية ق 20م)» للدكتور محمد حميان.

واشتمل باب «دراسات وأبحاث» على البحوث الآتية: «القائد حدّو بن حمو البقيوي الوسيط الدبلوماسي بين محمد بن عبد الكريم الخطابي وفرنسا» للدكتور عبد الرحمن الطيبي، و«التنظيم الاجتماعي في فكر محمد بن عبد الكريم الخطابي» للدكتورة العراقية رابحة محمد خضير، و«رحلة أبي يعقوب البادسي» للدكتور عبد الله بوغوتة، و«التاريخ والسيرة التاريخية: استعمالات متقاطعة» للدكتور عبد الحميد الصنهاجي.

أما الباب الثالث فقد خصصناه لـ «نصوص مترجمة»، وقد نشرْنا فيه عملاً تضمّن «ملاحظات حول التنظيم السياسي والإداري بالريف» لباحثٍ يُدعى M. A. Rezzouk، وقد عرّبه الباحث في التراث والثقافة الأمازيغيتين الدكتور جمال أبرنوص.

وخَصّتِ المجلة بابَها الرابع، المُعَنْوَن بـ «نصوص دفينة»، بنَشْر عمل مائز، هو عبارة عن دراسة علمية وتحقيق لقطعة من المخطوطة الموسومة بـ «أجوبة الفقيه عيسى بن أحمد الماواسي البطوئي»، قام بهما الدكتور الميلود كعواس.

وتناول الدكتور مصطفى الغديري، في باب «معالم وآثار»، موضوعاً وَسَمَه بـ «قلعة ثازوضا: حاضرة يارث عبر العصور من خلال المصادر التاريخية».

أما الباب السادس من «الذاكرة» فعنوانُه «أعلام من الريف»، وفيه بحثٌ للدكتور فريد أمعضشو موضوعُه «ابن الزهراء عمر الورياغلي .. ملامح من سيرة عالمٍ ريفيّ».

وجعلت هيأة التحرير باباً من المجلة لنشر الإبداع الأدبي، بمختلف أجناسه (شعر – قصة – حكاية...)، ممّا له صلة ما بالريف، وقد اخترنا في هذا العدد نشْر قصيدة للشاعر المغربي مصطفى أبي البركات تحت عنوان «الناظور.. طَفْرةُ عِشْق سَرْمَديّ».

وختمت المجلة محاورها وموادّها بزاويةِ «متابعات»، وقد حاول فيها مُعِدُّها الباحث محمد علي الدراوي أن يقرّبنا من بعض الأعمال والأنشطة العلمية التي تسعى إلى التعريف بتاريخ الريف وحضارته، وأن يعرّفنا ببعض الإصدارات الحديثة ذات العلاقة المباشرة بمجال اهتمام المجلة، ونحو ذلك مما له تعلّق بالريف وبالبحث فيه...

وفي نهاية هذه الفاتحة، أودّ أن أجْزل شكري الصادق لكل من أسهم في هذا العدد من «الذاكرة»، وبخاصة الأساتذة الباحثون الذين أجادوا علينا بعلمهم، وتكرّموا علينا بثمرة قرائحهم، سواء من داخل المغرب أو من خارجه. وأرجو لك –أيها القارئ الكريم– قراءة ماتعة، وأن تجد في هذا العدد بعضاً مما تطمح إليه. كما نلفت نظرك ونظر كل المهتمين إلى أننا نرحب بجميع إسهاماتكم ذات الصلة بالريف، بمفهومه التاريخي والجغرافي والحضاري الواسع، وإلى أننا عازمون –بحول الله– على نشر أبحاثهم ودراساتهم العلمية بعد إخضاعها للتحكيم والتقويم. ونشير، كذلك، إلى أننا ننوي تخصيص ملفاتنا المقبلة لمواضيع مهمّة أخرى؛ من قبيل: «التربية والتعليم بالريف عبر التاريخ»، و«الريف في الكتابات الأجنبية»، و«تاريخ العلوم بالريف».

رئيس التحرير

ملف العدد

«الريف: القبيلة والمجال»

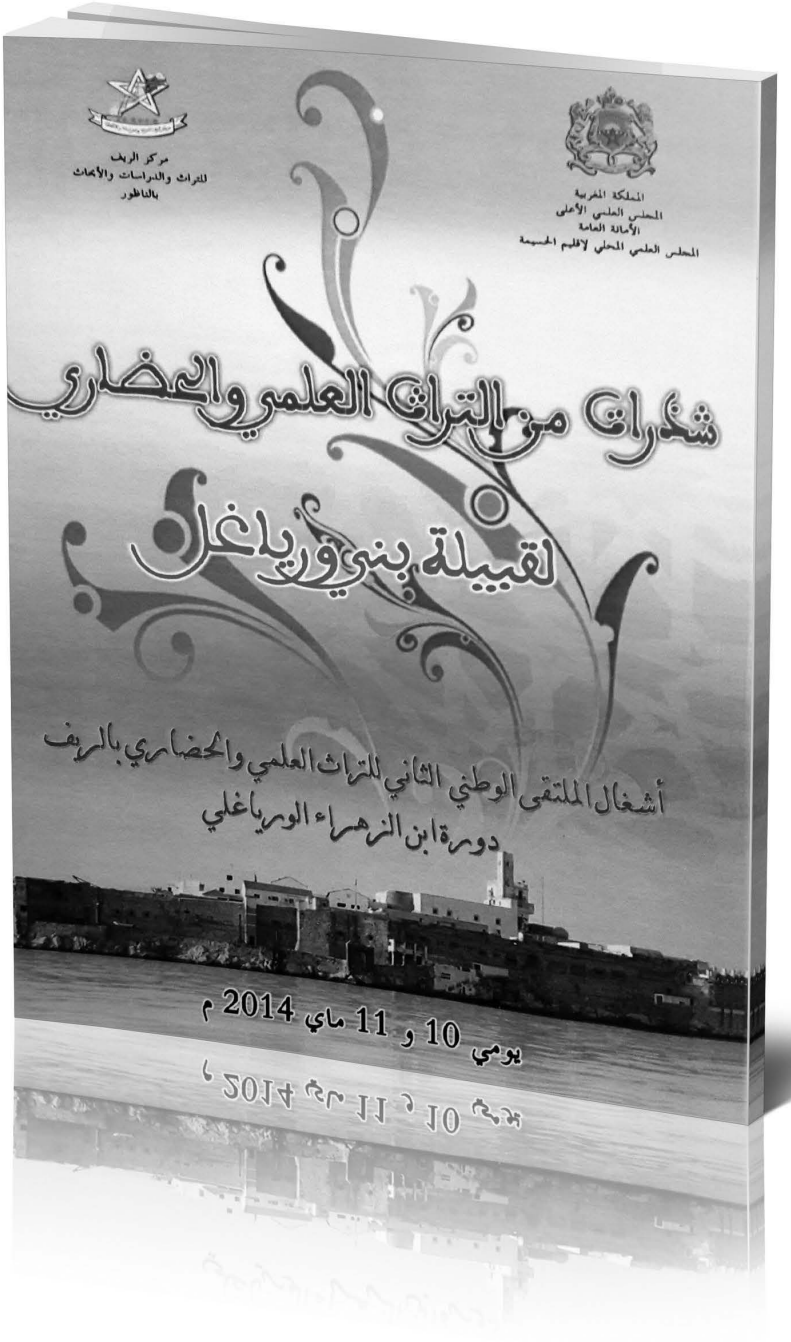
مركز الريف
للتراث والدراسات والأبحاث
بالناظور
المملكة المغربية
المجلس العلمي الأعلى
الأمانة العامة
المجلس العلمي المحلي لإقليم الحسيمة
شذرات من التراث العلمي والحضاري
لقبيلة بني وريا غل
أشغال الملتقى الوطني الثاني للتراث العلمي والحضاري بالريف
دورة ابن الزهراء الوريا غلي
يومي 10 و 11 ماي 2014 م

الريف: التسمية والهوية والعمران البشري

دراسة في تاريخ المجال والسكان (2/1)

د. مراد جدّي
باحث مغربي في التراث الثقافي والتنمية
أكاديمية جهة الشرق

مقدمة

تمثل التسمية الجغرافية عنصرا مهما لتاريخ المكان الذي استقر فيه الإنسان ومكملا له، فهي تنطلق من وصف جوانب محددة من معالم ذلك المكان، ثم تتطور لتغدو اسم علم على المكان، وهي بذلك توفر بعض المعلومات عن الظروف الطبيعية والثقافية التي كانت موجودة أثناء صياغتها، كما تبرز التفاعل القائم بين الإنسان والطبيعة عبر فترات الزمن المختلفة. لكن مهما يكن من أمر التسمية يبقى الإطار أو الحيز الطبيعي «حقيقة موضوعية ليس للإنسان أي فضل في وجودها، فهي موجودة بدونه وخارج نطاق سلطانه»[1]، ومع ذلك فالإنسان هو الكائن الوحيد الذي لديه القدرة الذهنية والنفسية لإضفاء قيم رمزية واقتصادية على النظم الطبيعية ليعيد تشكيلها وفق معتقداته وممارساته عن طريق عملية التأويل لتأسيس مشاهد مجالية تعبر عن رؤاه وتصوراته، فتخرج بذلك تلك النظم من حالتها الطبيعية لتدخل في إطار قيم الإنسان الثقافية والاجتماعية. وعليه يشكل كل مجتمع مجاله/ حيزه الخاص به «تتعاقب في داخله الأجيال المتتالية وتتعايش باستمرارية لا انقطاع فيها تفضي في نهاية المطاف إلى قيام نوع من الوحدة والتماثل بين السكان من جهة وبين الأرض التي يعيشون عليها من جهة أخرى. وليس من الغرابة في شيء أن ينشأ ذلك التطابق بين الشعوب وبين تراثها الذي يتيح لها الاستمرار والبقاء»[2]. أي يصبح الاسم بحد ذاته علامة على الهوية، هوية المجال وهوية الإنسان، فهناك علاقة وثيقة بين تاريخ الإنسان والمجال الذي يرتبط به. ومن هذا المنطلق تقارب هذه الدراسة كيف أن التسمية الجغرافية أو ما يصطلح عليه بعلم «الطوبونيميا» تتضمن تراثا ثقافيا دفينا، تحمل دلالات ورموز ومعان تعنى بها مجموعة بشرية دون أخرى كما هو حال الريف مع أهالي الريف.

---

1 - الحيز الجغرافي، هيلدبرتإزنار، ترجمة: محمد إسماعيل الشيخ، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1994، ص. 15.
2 - المرجع نفسه، ص. 22.

بناء عليه نعالج الكيفية التي تطور بها الاسم الطوبونيمي للريف تداوليا عبر الزمن، لنبين خلفياته التداولية وإحالاته المرجعية وارتحالاته الثقافية. وتطور الاسم يكشف عن الترابط المتبادل بين الإنسان وهذا المجال، من خلال وصف وتحليل الحركات السكانية التي عرفها المجال الريفي عبر تاريخه الممتد، ودورها في تشكيل المنظومة البشرية والثقافية القائمة بالريف الراهن، وهذا الوصف يبرز جوانب من التراث الحضاري للمنطقة.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة في محورين؛ المحور الأول يروم الوقوف على التحولات التي عرفتها تسمية الريف أي الكشف عن ذاكرة المجال انطلاقا من اسمه، بتتبع دلالة التسمية على المستوى الجغرافي أولا ثم على المستوى الجيو–سياسي والإداري ثانيا. أما المحور الثاني فيرسم صورة مركزة لمعالم الاستيطان البشري بمنطقة الريف عبر الامتداد الزمني لهذه المنطقة، لإبراز الفعالية الإنسانية في بناء المنظومة الحضارية للمجال الريفي.

1. تطور الدلالة الجغرافية والجيوسياسية الإدارية للمجال الريفي

تحتل كلمة «الريف» كاسم علم جغرافي مكانة متميزة في الذاكرة والهوية الوطنية المغربية، ويقصد بها الإشارة إلى منطقة جغرافية وتشكيلة بشرية ومنظومة ثقافية معينة في شمال المغرب. ويعد الاسم الجغرافي لمنطقة ما جزءا لا يتجزأ من لغتها وتاريخها وهويتها، فهو يقدم صورة مفصلة ومختصرة في الآن نفسه عن أوجه الوجود البشري بمنطقة ما في علاقته بعناصر البيئة المحيطة بها، فإذا تغير طابع هذا الوجود فقد يتغير إسناد الاسم إليه، وقد يبقى الاسم متداولا لكن ليس بنفس الحمولة الدلالية. وهذا الأمر ينطبق بشكل كبير على اسم «الريف» الذي خضعت حدوده وامتداداته على صعيد المجال لتطورات متلاحقة سواء من الناحية الجغرافية أو من الناحية الجيوسياسية–الإدارية، وبطبيعة الحال فهذه التطورات ستؤثر على الكيفية التي يتصور بها السكان المشهد العام لمجال تداول هذا الاسم، «فالمشهد قبل كل شيء يدل ضمنا على تشكيل جماعي للأرض على مر الزمن. والمشاهد ليست ملكا فرديا، فهي تعكس معتقدات وممارسات وتقنيات مجتمع أو ثقافة ما»[1]. وعليه سنقوم برصد مفهوم الريف في دلالته اللغوية، ثم نتتبع التطور التاريخي لدلالتيه الجغرافية والجيوسياسية–الإدارية.

1.1. التطور التاريخي للدلالة الجغرافية لمفهوم الريف

سنبدأ محاولة البحث في أصل تسمية مجال الدراسة بـ «الريف» في نطاق منظومة «السوق

1 - الجغرافيا الثقافية أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية،مارك كرانغ، ترجمة: سعيد منتاق، عالم المعرفة عدد 317، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليوز 2005، ص. 30.

اللغوية والثقافية» المنتمية أو القريبة لهذا المجال حيث تتداول وتستعمل فيه كلمة «الريف». يتعلق الأمر باللغة الأمازيغية، وباللغة العربية الفصحى، وبالعامية أو الدارجة المغربية.

تسمي الساكنة التي تتواصل بالأمازيغية الريفية المجال المدروس «ءاريف»، واللغة التي تتداولها وتتواصل بها تسمى حسب تلفظها: «ذاريفيث» أي «تاريفيت»[1]. وعندما يريد أحد أفراد هذه الساكنة من الذكور التعبير عن انتمائه الثقافي والجغرافي يقول: «نش ذاريفي» (أنا ريفي)،بينما تقول الأنثى:»نيش تاريفيث» (أنا ريفية)، وعندما يراد تحديد الانتماء لهذا المجال يقول الفرد من الساكنة ذكرا كان أم أنثى: «نش زي ءاريف» (أنا من الريف)[2]. فماذا يراد ب»ءاريف» في اللغة الأمازيغية الريفية؟

جاء في معجم: «Tarift-Français» أن «ءاريف» اسم علم أي الريف. و»ءاريفي» صفة لمفرد مذكر، جمعه «ئيريفين». مؤنثه «ثاريفيشت»، جمعها «ثيريفيين»[3]. والكلمة تعني «الحافة والساحل»[4].

يفيد المعنى العربي لكلمة الريف حسب ابن منظور[5] «الخصب والسعة في المآكل، والجمع أرياف فقط. والريف: ما قارب الماء من أرض العرب وغيرها، والجمع أرياف وريوف. (...) والريف أرض فيها زرع وخصب. ورافت الماشية أي رعت الريف. وفي الحديث: تفتح الأرياف فيخرج إليها الناس؛ هي جمع ريف، وهو كل أرض فيها زرع ونخل. وأرافت الأرض إرفة وريفا بمعنى أخصب إخصابا وخصبا، سواء في الوزن والمعنى.قال ابن سيده: وعندي الإرافة المصدر، والريف الاسم، وكذلك القول في الإخصاب والخصب وهي أرض ريفة بتشديد الياء».

وجاء في المعجم الوسيط «الريف أرض فيها زرع وخصب ويطلق على ما عدا المدن من القرى والكفور والسعة في المأكل والمشرب جمع أرياف وريوف»[6]. المعنى نفسه يرد في معجم مقاييس اللغة

1 - هي فرع من فروع اللغة الأمازيغية حول مجال انتشارها وتداولها وخصائص نظامها الصوتي والمعجمي يمكن العودة إلى: «تريفيت أو تاريفيت»،أحمدبوكوس،في: معلمة المغرب،المجلد السابع، الرباط: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، نشر مطابع سلا، 1415 هـ/ 1995م، ص ص. 2351– 2352.

2 - «Le Dialecte Berbères du Rif», Emile LAOUST. In: Rif &Jbala, Paris : éditions du Bulletin de l'Enseignement public du Maroc, N° 71, Librairie Émile Larose, Janvier 1926, p. 80.

3 - Dictionnaire tarifit-français, Mohammed SERHOUAL, Thèse de doctorat d'Etat ès lettres, option : Linguistique, Faculté des Lettres et Sciences Humains, Université Abdelmalek Essaâdi, Tétouan, (2001/2002), p. 461.

4 - Ibid., p. 462.

5 - لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، القاهرة: دار المعارف، (د.ت.)، المجلد الأول، ج 8، مادة (ريف)، ص. 128.

6 -ا لمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004، مادة (راف)، ص.386.

في تعريفه للفظة «ريف»، الراء والياء والفاء كلمة واحدة تدل على خصب، يقال أرافت الأرض، وأريفنا، إذا صرنا إلى الريف. ويقال أرض ريفة، من الريف، ورافت الماشية: رعت الريف»[1].

يمكن التمييز في اللسان المغربي الدارج أو المعروف بالعامي بين معنيين للفظة «الريف». أحدهما يفيد تقريبا نفس الدلالة اللغوية التي تحيل عليها معاجم اللغة العربية، أي البادية وكل ما هو غير حضري. في حين يفيد المعنى الآخر الدلالة الاصطلاحية «الطوبونيمية» المرتبطة بمنطقة معروفة وبمجال محدد، يتعلق الأمر بمنطقة شمال المغرب المعروفة لدى المغاربة بالرِّيف[2].

يظهر من خلال التعريف المعجمي لكلمة الريف سواء في اللغة الأمازيغية، أم في اللغة العربية والعامية المغربية أن المعنى اللغوي ينحصر في المعاني التالية:

- الخصوبة في الأرض والسعة في المأكل[3].
- الساحل والضفة.
- البادية في مقابل المدينة.

تأسيسا على ماسبق، نتساءل: هل تسمية المنطقة الشمالية من المغرب بالريف مطابقة للدلالة اللغوية للكلمة؟ وإذا أدركنا أن كلمة الريف أصيلة في لسان العرب، وإذا كانت اللغة الأمازيغية متأصلة في المنطقة قبل اللغة العربية والعامية المغربية، فكيف انتقلت لفظة الريف إلى اللغة الأمازيغية الريفية بالدلالة التي تعني الساحل والضفة؟

---

1 - معجم مقاييس اللغة،أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكرياء، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ/ 1979م، الجزء الثاني، مادة (ريف)، ص. 345.

2 - هناك من الباحثين من يذهب أن لكلمة «الريف» أصولا لاتينية من (Ripa) التي تعني المحيط والحافة والطرف، ثم انتقلت إلى الأمازيغية ومنها إلى العربية. تعتمد مثل هذه الروايات على السجع وتقارب الدلالة اللغوية بين كلمة «الريف» ولفظة «الساحل» أو «الضفة» في اللغات اللاتينية، مثل «rive» «rivage» «ripa» لتقول بأن تسمية «الريف» مشتقة من أصل لاتيني. مثل هذه الروايات أوردها كل من:

- Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841,1842, description géographique de L'Empire du Maroc, Emilien RENOU, Paris : Imprimerie Royal, 1847, p. 321.
- AL Hucemas en mi Recuerdo, Placidio Rubio ALFARO, 4ª, Málaga: Impreso en Graficas Carvajal, 1996, p. 47.

3 - انطلاقا من هذا المعنى اللغوي أورد البوعياشي رواية متخيلة عن سبب تسمية الريف بهذا الاسم: «أما وجه التسمية بالريف، فقد قيل إن العرب الذين نزلوا هذه الجهة (نكور) سألوا زعيمهم: أين يستقرون؟ فقال لهم ريفوا هنا – أي ارعوا غنمكم ريفا».حرب الريف التحررية ومراحل النضال، أحمد عبد السلام البوعياشي، طنجة: مطبعة دار أمل، ط. 1، 1974، ج 1، ص. 110. لكن حسب بعض الباحثين فهذه الرواية تعود إلى المولى إدريس، الذي خاطب موافقيه من فاس إلى الشمال مشيرا إليهم بالاستقرار على الساحل المتوسطي «ريفوا هنا». انظر:
«Notes sur l'organisation politique et administrative du Rif», Ahmed REZZOK, In. Archives Marocains, Vol. V, Paris: Ernest Leroux éditeur, 1905, p. 265.

إذا كان تاريخ بداية استخدام وتداول لفظة الريف تسمية ومصطلحا في بعض الكتابات التاريخية والجغرافيا العربية مرتبطا بأحداث تاريخية تعود إلى القرن 8م/ 2هـ على الأقل، قبل أن يتواتر ذكر بلاد الريف في الحوليات التاريخية وكتب التراجم والمصنفات الجغرافية باعتبارها المنطقة الساحلية الممتدة من أحواز تلمسان إلى كورة طنجة[1]، فيظهر أن هذه المنطقة التي ستعرف بالريف كانت معطى سابقا في الواقع عن لفظة التسمية بـ «الريف» التي نرجح بأنها لاحقة، ونعتقد بالتالي وجود تسمية للمنطقة قبل التسمية اللاحقة. ومن ثم، يحق أن نتساءل عن هذه التسمية التي عرفت بها المنطقة سواء لدى أهلها الذين يظهر أنهم «لم يكتبوا تاريخهم»، أم لدى غيرهم من الشعوب التي احتكت بهم و«تولت كتابة التاريخ نيابة عنهم»؟ وفي السياق نفسه، نتساءل عن تطور المدلول الاصطلاحي للكلمة؟

من خلال المعطيات المتوفرة، يمكن التأكيد بكل ثقة بأن «مصطلح الريف لم يظهر بتاتا بالإسطوغرافيا القديمة المتعلقة بعصور ما قبل الإسلام»[2]، وانطلاقا مما درجت عليه الكتابات الكلاسيكية المتعلقة بالتاريخ المغربي القديم من ترديد عبارة أعمدة هرقل للدلالة على المجالات الموجودة إلى الغرب من مدينة سبتة، ذهبت البضاوية بلكامل إلى اعتبار الشريط الريفي المحصور بين مدينة سبتة غربا ونهر ملوية شرقا ضمن مجال سمته بما قبل الأعمدة، أهلته وضعيته الجغرافية ليكون في ملتقى التيارات الحضارية، أو ليشكل معبرا لكل الوافدين الذين جعلوا من المساحلة منهجا ومن البحر طريقا. وبما أن هذا الريف المتوسطي هو جزء لا يتجزأ من السلسلة الريفية التي شكلت درعا واقيا له ولكل المجالات الموجودة بالداخل، وسدا منيعا أمام مختلف أنواع المحتلين، فلا غرابة أن تدمج جباله ضمن إفريقيا الحرة، أو المجهولة أو المنسية[3]. لهذا أطلق مؤرخو روما على المنطقة تسمية «الأرض المجهولة»، وقد صار هذا النعت الحافل بالغرابة والعجائبية والمغامرة عنوانا مفضلا لدى معظم الدارسين الأجانب الذين كتبوا عن شمال المغرب[4].

---

1 - «بلاد الريف: المصطلح والعمران من خلال المصادر العربية»، أحمد الطاهري، ضمن كتاب: التمدن والتعمير في جبال الريف بالمغرب(ص ص. 9-17)،منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، سلسلة دراسات مجالية رقم: 1، تطوان: مطبعة الخليج العربي، ط.1، 1423هـ/ 2002م، ص. 10.

2 - «المجال الريفي من الأصول إلى الفتح الإسلامي»،البضاويةبلكامل،ضمن كتاب: منطقة الريف حصيلة البحث العلمي عن الإنسان والمجال(ص ص. 165-203)، أعمال جامعة الشريف الإدريسي دورة شتنبر 2004، الرباط: مطبعة المناهل، 2005، ص. 165.

3 - المرجع نفسه، ص ص. 165-167.

4 - من بين الدراسات والأعمال الأجنبية التي تناولت منطقة الريف بشكل موجز أو مستفيض، نذكر:

- El Imperio de Marruecos,Manuel Llana, & Tirso Rodrigañez, Madrid: Imprenta de José De Rojas,1879, pp. 187–196.
- La dernière partie inconnue de littoral de la Méditerranée : Le Rif. Bulletin de la géographie historique,Henri DUVEYRIER, Paris: Ernest Leroux éditeur,1887, pp. 127–149.

خريطة 1 : مراكز الساحل الريفي حسب الجغرافيا القديمة

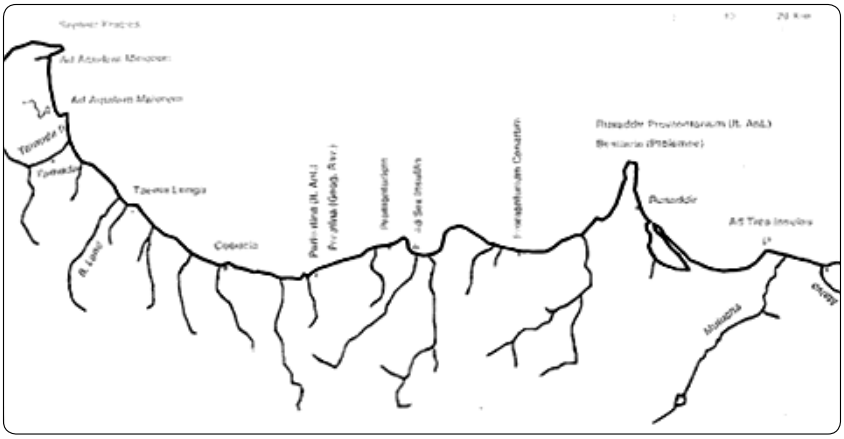

Source: Siraj, A. 1995, "L'imagerie de la Tingitane"

يرى بعض الباحثين في تاريخ المغرب القديم أن مصطلح المور «Maure» أطلق في البدء على قبيلة معينة من شمال المغرب استطاعت بقوتها وهيمنتها أن تترأس اتحادا قبليا[1]، وحُدّد مجال هذه القبيلة المورية ما بين شرق جبال الريف ونهر ملوية في منطقة تبلورت فيها كل الشروط لبدايات الدولة التي شكلت قبيلة الموريين دعامتها، وتزعمها باكا نهاية ق 3 ق.م، وأيضا بوكوس الأول نهاية ق 2 ق.م، وانطلاقا منها تم تعميم اسم الموريينوموريطانيا تدريجيا على الجهات الموجودة بغربها ما بين القرنين 2 و3 ق.م، فاتسع ليشمل مجاله عدة قبائل ممتدة من ملوية إلى المحيط[2].

- Viatjes de Ali Bey El Abbassi per África y Assia, Domingo Badia,Barcelona: Imprenta La Renaixensa, 1888.
- Documents pour servir à l'étude du Nord-Ouest Africain,Tome I, Régions limitrophes de la frontière Algérienne : Le Rif – Les Djebala,Jules Cambon, Alger : Gouvernement général de l'Algérie,1894, pp. 221–406.
- Le Maroc Inconnu, première partie : Exploration du Rif,Auguste Moulières, Paris : La librairie Colonial et Africaine, 1895.
- Etude sur Le Rif (Maroc),Auguste Winkler,Rayonne : Imprimerie La Maignére, 1898.
- Geografía de Marruecos,Geromino CampoAngulo, Madrid: Imprenta de la sección de hidrografía, 1908, pp. 97–104.
- Estudió geográfico político-militar sobre las zonas españoles del Norte y sur de Marruecos, Ricardo Donoso – Cortés,Madrid: Librería Gutenberg De José Ruiz, 1913.
- El Norte de Marruecos, Contribución al estudio de la zona de Protectorado español en Marruecos septentrional,Anglo Ghirelli, Melilla, 1926.

1 - إفريقيا الوندالية بين الحملات البيزنطية والثورات المورية 429–534م،محمد اللبار، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم: 4، فاس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس – سايس، 1998، ص ص. 46–48.

2 -تاريخ المغرب قبل الإسلام الممالك المورية الأمازيغية قبل الاحتلال الروماني(قراءة جديدة)، عبد العزيز أكرير، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة،ط. 1،2007، ص ص. 34–35.

خضع مجال الموريين لمد و جزر تبعا لقوة الدولة الحاكمة أو ضعفها، وهو ما تعرض له مصطلح المور نفسه فضاق ليدل على سكان المجال الريفي، واتسعت دلالاته فعرف به سكان المغرب القديم، بل شمل كل ساكنة الشمال الإفريقي غير الخاضعة للمحتلين الرومان، وظهرت إلى جانبه تسميات أخرى، بعضها خص المغرب القديم وحده كمصطلح «موروزيا» «Maurousioi»، وبعضها الآخر دل على جزء من المغرب والجزائر كمصطلح «موريطانيا»[1].

وحسب أحمد الطاهري فإن المصطلح الأخير يتعلق بعبارة أمازيغية مركبة من كلمتين: «مور» وتعني الأرض أو البلاد، و«طانية» التي قد تنطق تخفيفا بالياء «طانية» أو تضخيما بالجيم «طنجة» وتحيل على عاصمة المغرب الأزلية «Tingis» وقد ظلت منطقة الريف منذ العهد السابق الإسلام إلى ما بعد الفتح في ظل الإدارة الأموية تدخل ضمن ما سمي «عمل طنجة»[2]. وعندما أسست إمارة نكور مع نهاية ق 1 هـ وبداية ق 2 هـ، عرفت المنطقة ببلاد نكور، وهذا الاسم «ظل منذ أقدم العصور مشتملا على ديار القبيلتين المعروفتين ببني ورياغلوگزناية (...) بقلب بلاد الريف الواقع بين مجريي وادي نكور شرقا ونهر غيس غربا وجبال كوين جنوبا»[3]. وقبل اشتهار تسمية الريف كان أهل البلد يتداولون تسمية «تمسامان» الواردة في أمهات المصادر العربية التي تتحدث عن نزول مؤسس نكور صالح بن منصور بمرسى «تمسامان»، فهذه التسمية معروفة في لسان أهل البلد منذ غابر الأزمان إلى اليوم، وهي مركبة من كلمتين: الأولى مؤنثة الصيغة «تَمَسْ» وتعني: التي تحاذي أو تقارب، في إحالة إلى الأرض أو البلاد أو المدينة، و«أمان» الكلمة الأمازيغية التي ترادف الماء في اللسان العربي، وخلاصة الأمر أن عبارة تمسامان تعني ما يحاذي الماء في لسان أهل البلد أو المنطقة الساحلية بكل بساطة[4]، وهو ذات المقصود في اللسان العربي كما أوردنا سابقا. وعند حلول الإسلام بالمنطقة ترجمت العبارة الأمازيغية إلى اللسان العربي فأصبحت متداولة في الكتابات التاريخية بالعبارة الجديدة المترجمة «الريف»، إلا أن تمسامان ظلت بعد تأسيس حاضرة نكور محصورة في المجال السابق الموروث عن العهد السابق للإسلام، والتي تشتمل انطلاقا من الضفة اليمنى لنهر النكور، جبل أبي الحسن وحوض «إِغْزارْ أَمَقْرانِ» (أي الوادي الكبير)، وحل محلها تسمية بلاد النكور منذ أربعينات ق 2 هـ للدلالة عَلى مجمل بلاد نفزة وصنهاجة ومكناسة في اتجاه التخوم الشرقية لبلاد غمارة[5].

1 - المجال الريفي من الأصول إلى الفتح الإسلامي، م.س.، ص. 174.

2 -بلاد الريف وحاضرة نكور من فجر التاريخ إلى أنوار الإسلام: فصول مبتورة من تاريخ المغرب (1)، أحمد الطاهري، إشبيلية (إسبانيا): ركوليكتوريس أوربانوس، ط. 1، ماي 2013، ص ص. 17–18.

3 - المرجع نفسه، ص ص. 34–35.

4 - المرجع نفسه، ص ص. 35–36.

5 - بلاد الريف: المصطلح والعمران من خلال المصادر العربية، م.س.، ص. 12.

خريطة 2 : العمران الحضري والقروي ببلاد نكور من خلال المصادر العربية المعتمدة

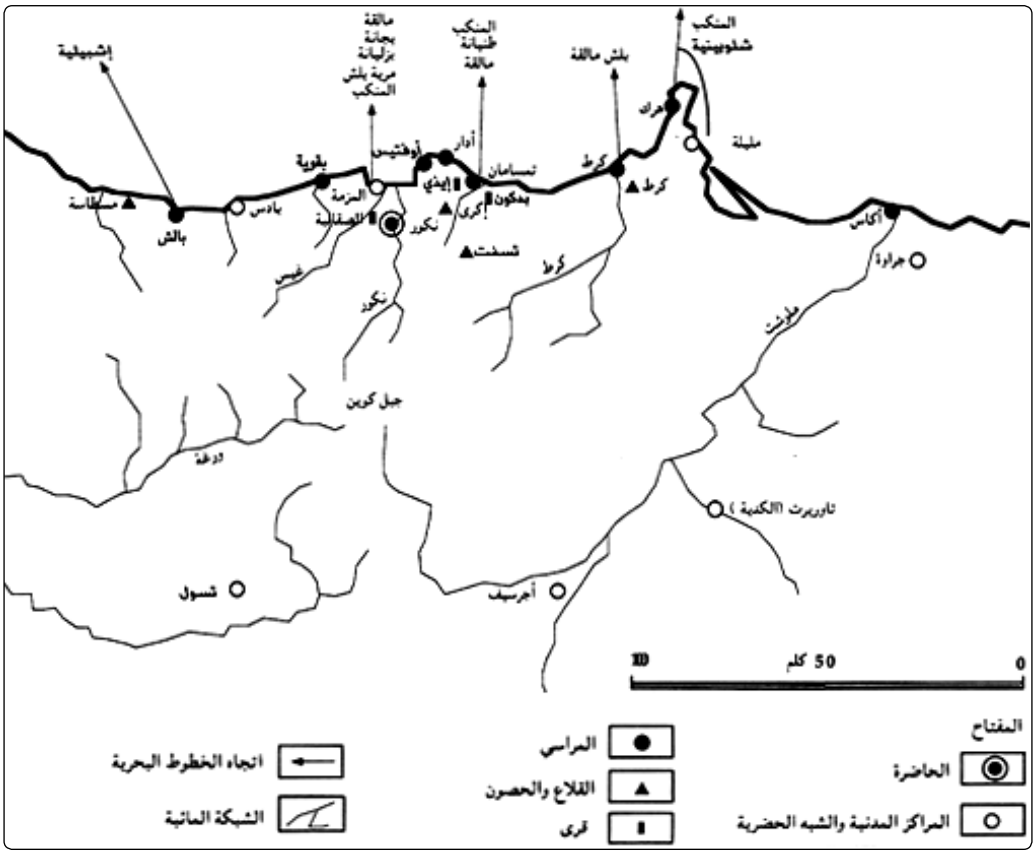

إنجاز د. أحمد الطاهري

أما بخصوص تاريخ اسم الريف، فإن أقدم ذكر له في المصادر التاريخية العربية ورد في ق 2هـ/ 8م، على يد مؤرخ مجهول باعتباره مفهوما جغرافيا عاما قصد منه الضفة والساحل[1]. وينبغي أن ننتظر ق 7هـ/ 13م للعثور على مصطلح الريف بالشكل المتعارف عليه اليوم تقريبا، حيث أطلقه ابن سعيد المغربي على الساحل الممتد من أحواز تلمسان حتى كورة طنجة، قائلا: «وذلك الساحل يعرف بالريف»[2]، وهو نفس ما ردده ابن عذارى المراكشي (ت. 712 هـ) أثناء حديثه عن أمراء

1 - ورد عند المؤرخ المجهول لفظة «ريف البربر» في سياق الجملة التالية التي تتضمن أحداثا تعود إلى منتصف القرن الثامن الميلادي/ الثاني الهجري: «وفي سنة 136 هـ/ 718م اشتد الجوع فخرج أهل الأندلس إلى طنجة وأصيلا وريف البربر ممتارين ومرتحلين...». أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بينهم، مجهول، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة – بيروت: دار الكتاب المصري، ط. 1، 1981، ص. 62.

2 - كتاب الجغرافيا،أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي، تحقيق: إسماعيل العربي،بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، 1970، ص. 139.

بني حمود: «(...) وخرج كأنه تاجر إلى ريف غمارة»[1]. وهذا المجال سيتخذ منه عبد الحق البادسي أوائل ق 8هـ/ 14م إطارا لنصه المناقبي، فقد ذكر أنه وضع كتابه لغاية التعريف بصلحاء الريف «الكائن ما بين مدينتي سبتة وتلمسان»[2]، ويبدو أن مصطلح الريف خلال هذه المرحلة ترسخ بوصفه مصطلحا تاريخيا للدلالة على مجمل الشريط الساحلي الممتد شمال المغرب[3]. لذلك سيأخذ مكانته الرسمية في مجال الكتابة التاريخية بعد ذلك بوصفه إقليما مغربيا متميزا عن باقي الأقاليم، كما نجده عند ابن أبي زرع الفاسي (ق 8هـ')، إذ يقول: «وفي سنة ستين وأربعمائة فتح يوسف (بن تاشفين) جميع بلاد غمارة وجبالها من الريف إلى طنجة»[4]، ويضيف قائلا: «ثم دخلت سنة ثلاث وسبعين (وأربعمائة) وفيها فتح جرسيف ومدينة مليلة وجميع بلاد الريف، وفتح نكور وخربها فلم تعمر بعد (...)»[5]، كما يذكر أيضا: «وفي سنة إحدى وستمائة بنى يعيش عامل الناصر (الموحدي) على الريف، سور مدينة بادس وسور المزمة وسور مليلة حياطة من فجأة العدو»[6]. والذي أضافه ابن أبي زرع تضييق دلالة مجال الريف بإخراج بلاد غمارة وتلمسان من نطاقه، لكن هذا التمييز لم يكن واضحا عند بعض المؤرخين خاصة حينما تخلط دلالته الجغرافية بمحتواها الإثني، كما يتضح لدى عبد الرحمن بن خلدون (ت. 808 هـ)، حيث يخلط ما بين الاصطلاح الجغرافي الدال على معنى الساحل والضفة بقوله: «الريف بساحل بحر الدر من عن يمين بسائط المغرب، من لدن غساسة فتكرر فبادسفتيكيساس فتيطاوين فسبتة فالقصر إلى طنجة»[7]، وتفسيره الإثني بقوله: «ويتصل ببسيط بالمغرب ما بين جبال درن وجبال الريف من ساحل البحر حيث مساكن حماد (أي غمارة)

1 - البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذارى المراكشي، المكتبة الأندلسية (23)،تحقيق: ج. س. كولانوإ. ليفي بروفنسال، بيروت: دار الثقافة،ط. 3، 1983، ج 3، ص. 218.

2 - المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، عبد الحق البادسي، تحقيق: سعيد أعراب، الرباط: المطبعةالملكية، ط. 2، 1414 هـ/ 1993م، ص ص. 15–16.

3 - في هذه النقطة نخالف ما ذهب إليه محمد أونيا من كون مفهوم الريف بمفهومه التاريخي الخالص، لم يكن قد تبلور بعد عند البادسي، بل كان يريد به ذلك الفضاء الثقافي الحضاري الذي اتخذه إطارا لنصه المنقبي، وأما بخصوص الدوافع التي جعلت البادسي يمد حدود الريف إلى غاية مدينة تلمسان، فلعل ذلك يعزى إلى أن هذه المدينة كانت تابعة للمغرب الأقصى أيام المرابطين والموحدين، وأنها ثاني عاصمة علمية –بعد فاس– لعلماء الريف. بل إننا نرى أن هذا المصطلح المتداول قبل البادسي نفسه، حتم عليه الوعي بهوية هذا المجال ورسوخه التاريخي، لذلك ألف مناقبه أصلا في سياق التنافس الجهوي/ المناطقي بين المجالات المغربية على احتضان رموز الولاية والصلاح ومواردهم الرمزية والمادية. انظر: «مفهوم الريف المغربي»، محمد أوني، حوليات الريف(مجلة مغربية تاريخية ثقافية شاملة)، العدد الأول، السنة الأولى، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1419/ 1998، ص. 17.

4 - الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس،ابن أبي زرع الفاسي، الرباط: دار المنصور للطباعة والوراقة، 1972، ص. 141.

5 - المصدر نفسه، ص. 148.

6 - المصدر نفسه، ص. 271.

7 -تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،عبد الرحمن

الآتي ذكرهم قبائل أخرى»[1]، كما يستخدم المصطلح نفسه في موضع آخر بقوله: «المصامدة في بسائط تامسنا وريف البحر المحيط (...) من شعوب المصامدة بريف البحر الغربي وهو المحيط»[2]، وطورا آخر يسميه بالاسم «وتحيزا إلى جبال غمارة وبلاد الريف»، لكن دون تمييز عن تسمياته السابقة كما في قوله: «ونكور وبلاد الريف»[3].

ويتحدث ابن الخطيب (ت. 776 هـ) في شمال المغرب عن عدة أرياف: ريف المدينة (بادس) بقوله: «زيارة الصالحين بريف بادس (...)»، والبلاد الريفية في قوله: «أهل الجبل وطنجة وأصيلا وقصر المجاز وجميع البلاد الريفية والقبائل الغمارية (...)»، والسلسة الجبلية في قوله: «وقد لحق بجبال الريف (...)»[4]، إذ يبدو أن ابن الخطيب كان يفتقر إلى الدقة والتحديد المكاني في استعماله لكلمة الريف. أما مع الحسن الوزان «ليون الإفريقي» (ق 10هـ/ 16م) فسيبرز مجال اسم الريف بوضوح أكثر، إذ سجل أن إقليم الريف هو أحد «أقاليم مملكة فاس، يبتدئ من تخوم مضيق أعمدة هرقل، ويمتد شرقا إلى نهر النكور»[5]، وميزه عن إقليم كرط وجعله «سادس إقليم في مملكة فاس، يبتدئ كرط غربا عند نهر ملولو (نكور) وينتهي شرقا لدى نهر ملوية»[6]. وهو نفس التحديد الذي سار عليه مارمولكربخال بقوله: «يبتدئ هذا الإقليم (الريف) من منطقة تطوان غربا، ويمتد نحو الشرق إلى نهر النكور على طول سهل تنيف مساحته عن خمسين فرسخا»[7].

وخلال العهد السعدي نجد المؤرخ المجهول صاحب «تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية» يطلق اسم الريف على ما وراء بادس وجبالها غربا إلى قصر عبد الكريم (القصر الصغير) حاليا، ويسميها ناحية الريف[8]. أما أحد أبناء المنطقة، وهو عيسى البطوئي (1040هـ/ 1630م) فقد

ابن خلدون، ضبط: خليل شحاذة، مراجعة: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،1431هـ/ 2000م، ج 6، ص. 281.

1 - المصدر نفسه، ص. 274.

2 - المصدر نفسه، ص ص. 276، 281.

3 - المصدر نفسه، ص. 289.

4 - نفاضة الجراب في علالة الاغتراب،لسان الدينبن الخطيب، نشر وتعليق: أحمد مختار العبادي، مراجعة: عبد العزيز الأهواني، الدار البيضاء: دار النشر المغربية،د.ت.،ص ص. 200-242-259.

5 - وصف إفريقيا،الحسن بن محمد الوزان (ليون الإفريقي)، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر،منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت: دار الغرب الإسلامي،ط. 2،1983، ج 1، ص. 325.

6 - المصدر نفسه، ج 1، ص. 340.

7 - إفريقيا، مرمول كربخال، ترجمة: محمد حجي ومحمد زنبير ومحمد الأخضر وأحمد التوفيق وأحمد بنجلون، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط: دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة،08-1409هـ/ 88-1989م، ج 2، ص. 229.

8 - تاريخ الدولة السعدية التكمدراتية، مجهول، تقديم وتحقيق: عبد الرحمن بنحادة، مراكش: عيون المقالات، دار تينمل للطباعة والنشر، ط. 1، 1994، ص ص. 16، 22.

استعمل كلمة الريف استعمالا ضيقا، إذ جعله مقتصرا على بلاد غمارة الجبلية، بقوله أثناء حديثه عن الشيخ أحمد الفلالي: «وفاضت بركته على كل من أتاه بنية صادقة إلى أن انتقل لبلاد الريف، فمات بها، وقبره هناك ببني بوزرة»[1]. وفي بداية عهد الدولة العلوية نجد المؤرخ عبد الكريم بن موسى الريفي يردد كلمة الريف في مواضع عديدة من كتابه «زهر الأكم» كقوله: أهل الريف، بلاد الريف، الريفي ...إلخ[2]، يعني به الإقليم الممتد من بلاد غمارة غربا إلى حدود عمالة وجدة شرقا. وعلى نهجه سار الضعيف الرباطي (ق 13 هـ/ 19م) في كتابه «تاريخ الدولة السعيدة»، إذ جعل بلاد الريف أو إقليم الريف على عهد المولى سليمان يمتد من جبالة غربا إلى نهر ملوية أو ما بعده شرق[3]، وهو نفس ما ردده الناصري في كتابه «الاستقصا»[4].

وقد اختلف الدارسون المعاصرون في تحديدهم لمنطقة الريف، ف Moulières جعل الريف «يمتد على شواطئ المتوسط، من إقليم وهران إلى القبيلة البحرية لغمارة، غير بعيد عن تطاوين».[5] والتحديد ذاته نجده عند غيره من الباحثين الذين كتبوا عن المنطقة.[6] وجعل البعض الحدود الجغرافية للريف منحصرة في «الجزء الشرقي من السفح المشرف شرقا على البحر المتوسط، من وادي ستاسا (مسطاسة) إلى شبه جزيرة رأس التروفورش (رأس الشعب الثلاثة)[7]، ورأى «أن إطلاق عبارة (الريف) على كل المنطقة الجبلية الواقعة شمالي المغرب شيء مستجد جدا»[8]. ويعتبر البوعياشي الريف «حوضا منبسطا ما بين غمارة غربا وهضاب نهر ملوية شرقا، على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا ومشرفا على عتبة تازة وسهل مسون جنوبا (أي النكور سابقا)»[9]. بينما

1 - مطلب الفوز والفلاح في آداب طريق أهل الفوز والصلاح،عيسى بن محمد البطوئي، مخ. رقم 1667، الرباط: الخزانة الحسنية، القسم الأول، ص. 451.

2 - زهر الأكم (مساهمة في تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد المولى عبد الله بن المولى إسماعيل)، عبد الكريم بن موسى الريفي، دراسة وتحقيق: آسية بنعدادة، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1992، الفهارس، ص ص. 277، 295.

3 - تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)،محمد الضعيف الرباطي، تحقيق وتعليق وتقديم: أحمد العماري، الرباط: نشر دار المأثورات،ط. 1، 1406هـ/ 1986م، ص. 345.

4 - الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى،أحمد بن خالد الناصري، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء: دار الكتاب،1418ه/ 1997م، القسم الثالث، الجزء التاسع، ص ص. 106، 206.

5 - المغرب المجهول، ج 1 اكتشاف الريف،أوجست موليراس، ترجمة وتقديم: عز الدين الخطابي، الدار البيضاء: منشورات تفرازناء ريف، دار النجاح الجديدة، 2007، ص. 29.

6 - يعتبر ميشو بلير Michaux Belaire أن اسم الريف يشمل كافة الناحية الشمالية للمغرب بمحاذاة المتوسط من طنجة إلى ملوية، ويمتد إلى حدود ورغة وشمال تازة. انظر:
«Histoire du Rif», Michaux Bellaire, In Rif &Jbala (pp. 35 - 45),op. cit., p. 35.

7 - «البيئة الجغرافية الريفية»، جيرار موريه، ضمن: الخطابي وجمهورية الريف (صص. 15 – 20)،إشراف على التعريب: صالح بشير، دار ابن رشد للطباعة والنشر،ط. 1، 1980، ص. 15.

8 - المكان نفسه.

9 - حرب الريف التحررية ومراحل النضال، م. س.، ج 1، ص. 107.

حصر جرمان عياش الريف في منطقة ضيقة، إذ يقول: «كما هو معروف، فإن الريف، من وجهة نظر الجغرافيين، على طول الواجهة المغربية المتوسطية الواقعة بين نهر ملوية ومضيق جبل طارق، إلا أن ريف الريفيين أصغر بكثير من ذلك، إذ يقع بكل رقعته في الشطر المجاور للجزائر من الواجهة.»[1] في حين أن أهل الريف، لاسيما في الريف الأوسط، يطلقون عبارة الريف على القبائل المجاورة لأجدير ووادي النكور، أي إقليم الحسيمة حاليا، إذ يرون أن ما وراءه شرقا معروف بكرط أو قلعية وهو إقليم الناظور، وما دونه غربا فهو غمارة أو إقليم شفشاون.[2]وهو الرأي الذي أيده عبد الوهاب بنمصور، إذ يرى أن الريف له دلالة قارة بغض النظر عن الظروف الطارئة، فيقول:»شاعإطلاق الريف منذ ثورة سكانه على المستعمرين الفرنسيينوالإسبان (1919–1926) على الشمال المغربي من نهر ملوية إلى المحيط الأطلسي.والحقيقة أن ذلك مجرد خطأ، فالريف في عرف أهله وعرف المغاربة قاطبة، هو منطقة صغيرة واقعة في وسط شمال المغرب تمتد من قبائل قلعية شرقا إلى قبائل غمارة غربا، وأكبر مدنه وقراه مدينة المزمة(الحسيمة)، وما عدا ذلك فليس من الريف»[3].

2.1. تطور الدلالة الجيوسياسية الإدارية للريف

أطلق الرومان قديما على الريف اسم «الأرض المجهولة» (Tierrauncognito)[4]، وهذه التسمية دلالة على ضعف النفوذ الروماني في المنطقة أو غيابه. وخلال الفترة الإسلامية لم يكن المجال الإداري للمنطقة متلازما مع مدلولها الجغرافي والبشري؛ فقد كانت في فترة الفتوحات الإسلامية في إطار النظام الإداري الموروث عن ما قبل الإسلام، تدخل ضمن بلاد طنجة وما والاها.[5] ومع وفاة صالح بن منصور في سنة 132هـ/ 749م أصبحت إمارة نكور أول إمارة غير مفارقة بالغرب الإسلامي، مقدمة بذلك أنموذجا فريدا للانتظام الإقليمي في الحضارة الإسلامية[6]، وقد حدد أبو عبيد البكري (ق. 5هـ/ 11م) حدودها كالآتي: «ينتهي من جانب الشرق إلى زواغةجراوة الحسن بن أبي العيش، ومسافة ذلك نحو خمسة أيام، ويجاورهم من ها هنا مطماطة وأهل كبدان ولمرنيسة الكدية البيضاء وغساسة أهل جبل هرك وقلوع جارة التي لبني ورتدى، وينتهي من جانب الغرب

1 - «المجتمع الريفي والسلطة المركزية المغربية (1850–1920)»، جرمان عياش،دراسات في تاريخ المغرب، الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ط. 1، 1986، ص. 189.

2 - «معلومات عن العائلة الخطابية»،آمنة اللوه، مجلة الثقافة المغربية، ع 6، 1972، ص.37.

3 -قبائل المغرب،عبد الوهاببنمنصور، الرباط: المطبعة الملكية، 1388ه/ 1968م، ص. 65.

4 - «Notas sobre el Derecho Consuetudinario de la propiedad en el Rif», PANIAGUA y Santos & José María, In: Archivos del Instituto de Estudios Africanos, año IV, n° 1, Madrid, junio 1948, p. 8.

5 -إمارة بني صالح في بلاد نكور: الأصول التاريخية وبواكير النمو الحضاري والعمراني بالغرب الإسلامي، أحمد الطاهري، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط. 1، 1998، ص. 17.

6 - المرجع نفسه، ص ص. 42–43.

إلى قبيل من غمارة يعرفون ببني مروان وبني حميد.»[1]، وهو المصطلح الذي ظل متداولا حتى سنة 473 هـ. وبعدها دخلت المنطقة تحت حكم المرابطين، ثم الموحدين، بوصفها إقليما متميزا عن بلاد غمارة، يمتد، كما ورد عند ابن أبي زرع، من شرق غمارة غربا إلى أنجاد شرقا.

خريطة 3 : الإمارات المنتظمة بالمغرب والأندلس خلال القرن الثاني الهجري

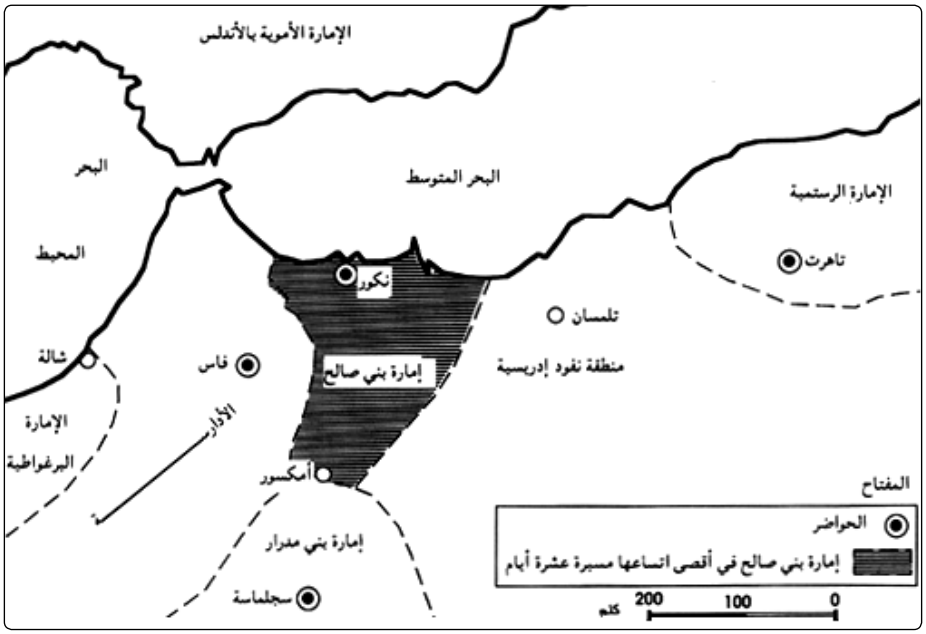

إنجاز: د. أحمد الطاهري

وفي أواخر عهد الموحدين وبدايات الزحف المريني تشكلت اتحادية «بطوية» ما بين تمسامان غربا وقلعيةشرقا، ثم توسعت خلال ق 12م في اتجاه الشرق حتى أحاطت بمليلة، ومنذ ق. 8هـ/ 14م في اتجاه غرب نهر نكور إلى حدود قبائل صنهاجة.[2]

وفي العهد المريني قسمت البلاد الريفية قسمين: الأول من حدود بادس غربا إلى سبتة في أقصى الشمال الغربي، والثاني من حوز بادس يشمل جميع البلاد الريفية الشرقية.[3] وخلال ق 16م في العهد الوطاسي قسمت كذلك قسمين: إقليم الريف ما بين أعمدة هرقل ونهر نكور ومركزه بادس[4]، وإقليم كرط من نهر نكور غربا إلى نهر ملوية شرقا.[5]

1 - المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، أبو عبيد البكري، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت.، ص. 90.

2 - مفهوم الريف المغربي، م.س.، ص ص. 19-21-22.

3 - «الحدود الجغرافية والتاريخية لقبائل الريف الأوسط»، عبد الرحمان الطيبي، حوليات الريف، العدد الأول، م.س.، ص. 48.

4 - وصف إفريقيا، م.س.، ج 1، ص ص. 324-328-330.

5 - أسلمة وتعريب بربر الشمال، ص: 33-34.

خريطة 4 : أقاليم المغرب الشمالي في بداية القرن السادس عشر

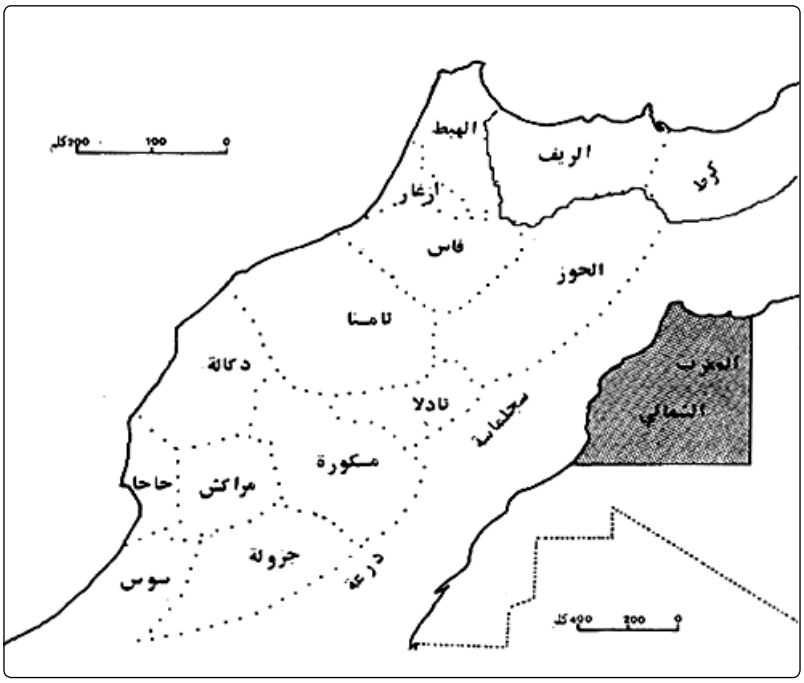

المصدر: التصوف والمجتمع، ص. 247.

وفي ق 17م عاد «الريف» إلى حدوده السابقة أيام الاتحاد البطوئي ما بين واد كرط شرقا وإقليم الهبط غربا ودخلت فيه حتى غمارة.[1] وفي القرن 12هـ/ 18م استقرت حدود الريف كما رسمها ابن أبي زرع في القرن 8هـ/ 14م ما بين غمارة غربا وأنجاد شرقا، بينما اعتبر التقييد المخزني سنة 1890م قبائل الريف 21 قبيلة، أولها من جهة الغرب «متيوة»، وآخرها في الجناح الشرقي «كبدانة»، أما الجنوب ف «گزناية» أهل ترگيست بني مزودي وبني عمارت[2]، وبذلك تميز الريف عن جبالة التي دخلت نطاقها غمارة.[3] وهذا هو التقسيم نفسه الذي حافظت عليه الحماية الإسبانية مميزة بين المنطقة الشرقية «الريف» وقيادتها في مليلية، والمنطقة الغربية «جبالة» وقيادتها سبتة[4]، لكن المتغير الوحيد هو انضمام غمارة إلى المجال المشكل لما عرف ب»جمهورية الريف» في عهد الثورة الريفية التي تزعمها محمد بن عبد الكريم الخطابي، وأصبح بالتالي يشمل كل المنطقة الشمالية كدلالة سياسية

1 - مفهوم الريف المغربي، م.س.، ص. 26.

2 - المرجع نفسه، ص ص. 26-27-28.

3 - المرجع نفسه، ص. 28.

4 - أسلمة وتعريب بربر شمال المغرب،أنجلو غريلي، ترجمة: عبد العزيز شهبر، الرباط: منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، 2009، ص. 22.

تقترن بحرب الريف، لتقوم إدارة الحماية الاسبانية بعد نهاية الحرب بوضع خريطة سياسية إدارية جديدة تتكون من خمس مقاطعات: كرط، الريف، غمارة، جبالة، اللوكوس.

خريطة 5 : الوضعية الإدارية للريف في عهد الحماية الاسبانية

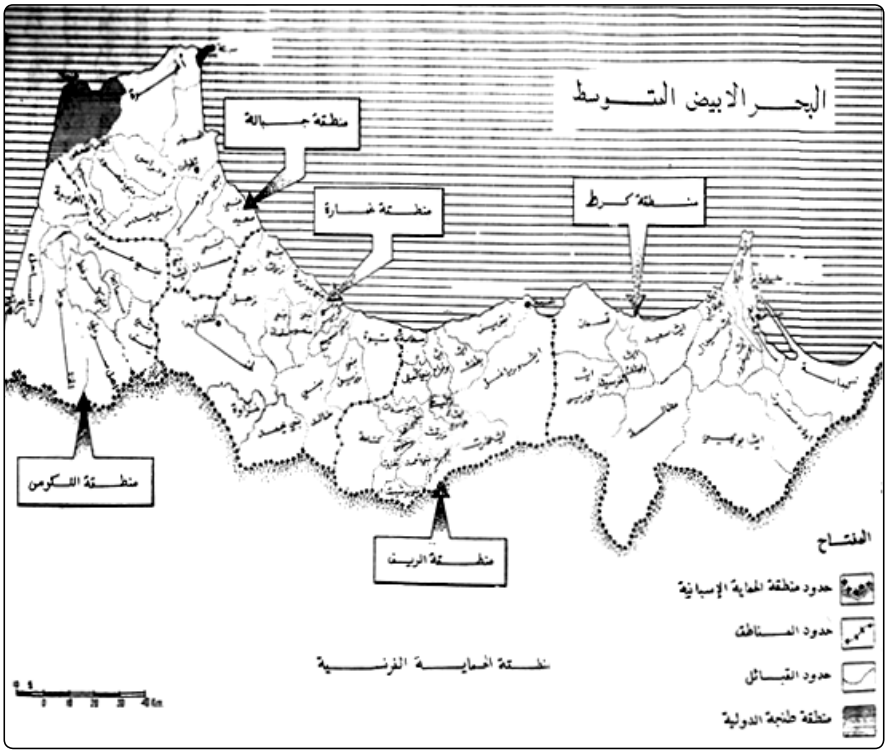

المصدر: مفهوم الريف المغربي، ص. 33.

وبعد الاستقلال عد الريف حسب التقسيم الإداري لسنة 1957 أحد أقاليم المغرب الشمالي، وفي 1967 غير اسم إقليم الريف إلى الحسيمة، ليتراجع الاسم إداريا بعد الاستقلال فيصبح اسم دائرة من دوائر إقليم الدريوش حاليا، ومركزها مدينة ميضار. وأصبح إقليم الحسيمة يشكل إلى جانب إقليم الناظور (المحدث سنة 1957) منطقة الريف، لكن بموجب التقسيم الجهوي المحدد بالمرسوم المؤرخ في 16 يونيو 1971 تم خلق سبع مناطق إدارية، حيث أصبح الناظور تابعا للمنطقة الشرقية وعاصمتها وجدة، والحسيمة تابعة للمنطقة الشمالية الوسطى وعاصمتها تازة، ليصطلح عليها فيما بعد الجهات السبع، وفي مارس 1997 تم إنشاء ستة عشر منطقة كجهات إدارية فأصبح الناظور داخلا في الجهة الشرقية، والحسيمة في جهة تازة –الحسيمة– تاونات، وفي سنة 2009 تم استحداث إقليم الدريوش باقتطاعه من إقليم الناظور، وفي مشروع الجهوية الموسعة لسنة 2012 الذي حدد 12 جهة من بينها جهة «الشرق والريف» التي تضم ثمانية أقاليم (وجدة أنكاد كعاصمة، الناظور، الدريوش، الحسيمة، بركان، تاوريرت، جرسيف، جرادة)، لكن حسب مشروع مرسوم رقم 40–

15–2 القاضي بتحديد عدد الجهات في 12 جهة وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها، الذي صادق عليه المجلس الحكومي يوم الخميس 5 فبراير 2015 أخرج إقليم الحسيمة من جهة «الشرق» وتم ضمه إلى جهة «طنجة – تطوان – الحسيمة». وإذا كان اصطلاح الريف بمضمونه الجيوسياسي والإداري قد فقد قيمته، وإن ظلت بعض الحركات السياسية ترددده، فإنه كواقع جغرافي لم يفقد وزنه في التداول اليومي وعلى صعيد البحث الأكاديمي، وإذا كان المدلول التاريخي للريف يتسم بالغموض، فإن حدوده لا تتراءى لنا إلا من خلال تشكيلته السوسيوثقافيةوبخاصة اللغوية[1]، ولهذا نرى الريف كوحدة مجالية مكونا من الأقاليم الإدارية الثلاثة (الناظور، الدريوش، الحسيمة) مضافا إليه المجال الذي تشكله قبيلة گزناية شمال تازة وامتدادات قبيلتي المطالسة وبني بويحيي في إقليمي جرسيف وتاوريرت.

1 - أسلمة وتعريب بربر الشمال، ص. 33–34.

بطوية ودورها في الحياة السياسية بالمغرب خلال العصر الوسيط (1/2)

د. علي مزيان
أكاديمية جهة الشرق – المغرب

مقدمة:

لقد درج المهتمون بتاريخ المغرب تأليفا ودراسة على تكريس مركزية بعض المدن المغربية بعينها دون سواها في قيام الدول التي تعاقبت على حكم المغرب، أو في أفولها، فأرتهن التاريخ المغربي كله بحواضر كفاس ومراكش، أو بمناطق كسجلماسة وغيرها. هذا المنحى في التعامل مع التاريخ أثر سلبا على نظرة الباحث في مجمل تاريخ المغرب حتى صار من «قدر» كل مناطق المغرب، حواضر وقرى وبوادٍ، أن تسير في فلك مدن بعينها، ضد منطق التاريخ، بل ضد ما تؤكده الشواهد التاريخية لوسيط تاريخ المغرب وحديثه في كتب التاريخ الرسمي ذاتها.

نجد لهذه «المركزية» أثرا واضحا في الكتب المدرسية المقررة، فضلا عن الكتابات التاريخية المختلفة، حتى ألفينا أحكاما تاريخية تحولت مسلمات يقينية يتبع فيها اللاحق السابق ويزكيها من غير تمحيص ولا تدقيق، وبشكل يتجاهل الحقائق التاريخية ذاتها. إن أصحاب هذا التوجه من بعض الباحثين في تاريخ المغرب، ومن سار على نهجهم من بعدهم، وهم يكرسون هذه «المركزية»، لا يجدون حرجا في انتقاد «المركزية الغربية» التي جعلت أوربا رائدة الفكر والثقافة، ومركز إشعاع للأدب وسائر العلوم بلا منازع، وما عداها من الأمم والحضارات تابعة لهذا المركز تسير في فلكه، فتضمر بضموره وتتألق بتألقه في إغفال سافر لمنطق التراكم الحضاري والعلمي.

يمكن رصدها تجليات تلك المركزية في التعامل مع أحداث التاريخ المغربي من خلال مزاعم بارزة نجد في مقدمتها؛ الزعم بأن تاريخ الدولة المغربية منذ الفتح الاسلامي يبدأ بدولة الأدارسة قولا واحدا تكريسا لمركزية مدينة فاس وكأن «المغرب الاسلامي» بزغ مرة واحدة بتشييد حاضرة بعينها في تغييب واضح لتلك الإرهاصات التي تسبق دائما نشوء الدول والإمارات، فضلا عن تغييب دول وإمارات سبقت 172هـ تاريخ قيام دولة الأدارسة. في حين يذكر التاريخ وقبل ما يناهز قرنا من السنة السابقة أن المغرب عرف «إمارة» إسلامية سنية مالكية في شمال المغرب استمر تأثيرها ثلاثة قرون ونيْف وهي إمارة «النكور»، فلماذا هذا التجاهل غير المبرر لقرن كامل من تاريخ

المغرب الاسلامي؟ أما الزعم الثاني، فإنه يقوم على ربط تاريخ الدول المتعاقبة عبر تاريخ المغرب بالضرورة بمدن معينة. فإذا كان منطق نشوء الدول عموما يفترض ثلاث مراحل: التأسيس والتوسع والاستقرار، فإن المدقق في تاريخ المغرب سيلاحظ أن الدول التي استأثرت بالحكم قد تعاملت مع أرض المغرب ومناطقه بالقدر ذاته من الأهمية؛ شماله ووسطه وجنوبه. فإذا كانت تلك الدول قد استقرت في وسط المغرب بعد أن اتخذت من فاس أو مراكش عاصمة للملك، ومقرا لدار الحكم في مرحلة لاحقة، لبعد هذه المدن عن المناطق الساحلية التي كانت تشهد توترات مستمرة بسبب المطامع الخارجية القادمة من وراء البحر، لاسيما تلك الممتدة على طول الساحل المتوسطي. فإن تلك الدول قد انطلقت بداية تأسيسها من مناطق الجنوب، وفيها تعاظم نفوذها، لتتوجه نحو المناطق الشمالية حيث الشروط الموضوعية التي تعزز سلطانها، وتوفر لها القوة اللازمة، عدة وعتادا ورجالا، لإحكام السيطرة على كامل البلاد المغربية؛ مثلث جغرافي يجمع بين الجنوب والشمال والوسط نجده حاكما على معظم السلالات التي حكمت المغرب. فقد تصدر بنو صالح والموحدون والمرينيون والوطاسيون والعلويين المشهد السياسي المغربي باعتبارها قوى سياسية ذات سطوة ونفوذ، بفضل مناطق الشمال المغربي التي هيأت لهم عوامل التمكين، ومهدت لهم أسباب بسط السلطان، خاصة تلك المناطق الواقعة بين ملوية ونهر النكور مما كان يسمى في أدبيات تاريخ المغرب الوسيط ب «بطوية» أو «بطيوة». هذه المنطقة التي شكلت قاعدة لتوطيد نفوذ الدول التي تعاقبت على حكم المغرب عبر تاريخه الإسلامي الطويل.

ينضاف إلى ما سبق زعم آخر لا يقل خطورة عن سابقيه في تكريس هذه المركزية، يتمثل أساسا في تعميم أحكام متعلقة بمناطق معينة على سائر بلاد المغرب، حتى ليخيل إلى القارئ أنها أحكام عامة تنسحب على كامل ربوع المغرب، ومن أبرز تلك الأمثلة، ما عرفته فاس من أزمة اقتصادية خانقة بعد وفاة السلطان المولى إسماعيل؛ أزمة تنقلها بعض كتب التاريخ باعتبارها أزمة شاملة ضربت كل مناطق المغرب، استمر أثرها ما يناهز الثلاثين عاما، في حين تنقل كتب التاريخ أن مناطق أخرى، في الوقت ذاته، لم تعرف مثل هذه المجاعات والأزمات، بل عاشت رخاء اقتصاديا كبيرا؛ فحواضر الشمال وبواديه من ملوية وإلى طنجة شهدت بعد وفاة المولى إسماعيل وفرة في الطعام بفضل علاقاتها الاقتصادية مع شمال ضفة البحر المتوسط، بل إن أهل فاس ومن حولها لم يجدوا غير التوجه صوب الشمال بحثا عن الميرة وطلبا للمؤونة وقد دفعهم الجوع إلى مغادرة بيوتهم وترك ديارهم بعد أن باعوا أثاثها[1]. كما أن الأحداث السياسية التي شهدتها فاس دون غيرها، نجد لها تعميما على كل المغرب، فقد نقل الضعيف في تاريخه أن السلطان عبد الله تردد على عرش المغرب سبع مرات في حين أن هذا التردد المتكرر إنما وقع بفاس فقط، بينما بقي أهل مراكش على

1 – زهر الأكم، عبد الكريم بن موسى الريفي، تحقيق: آسية بنعدادة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط: 1، 1992. ص: 114

ولائهم لهذا السلطان ولم يتنصلوا من بيعته إلا قليلا، بل إن كل القطر المغربي لم يصله خبر العزل ولم يكن طرفا فيه[1]. فهل من الإنصاف أن يخضع الوضع في كل المغرب لما كان بفاس؟ وهل كل حالة عاشتها هذه المدينة أو تلك تنسحب بالضرورة على كل المغرب؟ وهل بلغ عدم التدقيق التاريخي حدا يختصر المغرب بكامله في رقعة جغرافية بعينها؟

صارت هذه الأحكام المجانبة للصواب قاعدة عامة يتم تعميم العمل بها في مجالات مختلفة؛ فقد نجد من الباحثين من تجرأ على إطلاق أحكام تصف المغرب بأكمله بنعوت فيها الكثير من التجاوز؛ فبمناسبة إعادة طبع كتاب «صورة الأرض» لابن حوقل، علق أحد الباحثين وهو ينوه بقيمة هذا الكتاب فقال «فقد زار[ابن حوقل] المغرب في القرن الرابع؛ أي في ذلك العهد المظلم من التاريخ المغربي الذي لا نكاد نعرف عنه إلا معلومات غامضة لا تشفي غليلا ولا تطفئ»[2] فهل حقا كان عهد المغرب خلال القرن الرابع عهدا مظلما؟ فإذا كان تاريخ القرن الرابع الهجري مظلما لأن المصادر التاريخية لم تنقل أخبار مناطق بعينها، فإن الانصاف العلمي يدعو إلى أن نقصر هذا الحكم على حاضرة بعينها أو مساحة جغرافية دون أخرى، ولا ينبغي التجرؤ على تعميم أحكام تفتقد الدقة في حق عموم المغرب ليبدو المغرب كله «عهدا مظلما». فهل ندرة المعطيات التاريخية عن بعض المناطق بالمغرب تدفع المؤرخ ليعمم أحكاما على سائر البلاد؟ لقد تحدث اليعقوبي المتوفى سنة 284هـ وابن الوراق المتوفى 363هـ، قبل ابن حوقل المتوفى سنة 367هـ وآخرون من بعدهم كالبكري المتوفى سنة 487 هـ عن أحوال المغرب الأقصى وأوردوا الكثير من الأخبار عن حواضره ومراسيه، ودققوا في وصف إماراته المنتشرة منذ القرن الأول. لذلك يحق أن نتساءل عن معايير «الظلمة» المعتمدة لوسم المغرب خلال القرن الرابع الهجري ب»المظلم»؟ لاسيما وأن الحقبة نفسها عرفت ازدهار الكثير من حواضر الشمال المغربي ومراكزه التجارية مما حفلت كتب التاريخ والرحلات بذكرها ونقل أخبارها.

ومن أجل الكشف عن الوجه الآخر لتاريخ المغرب، وبيان ثراء هذا التاريخ من حيث صانعيه والمؤثرين في سيرورة أحداثه، وإسهام كل مناطق المغرب وأبنائه في بناء أحداثه، وتأسيسا على ما سبق تأتي هذه الورقة البحثية لتبرز أثر إحدى هذه المناطق في مسيرة تاريخ المغرب الطويل، وهي منطقة «بطوية» التي أسهمت في الحياة السياسية لمجمل تاريخ المغرب الاسلامي منذ أول إمارة بعد الفتح الاسلامي مباشرة، وانتهاء بالدولة العلوية مرورا بالموحدين والمرينيين والوطاسيين.

لكن قبل تفصيل القول في أثر «بطوية» في قيام إمارة الرجل الصالح والحفاظ على سيادتها،

1 - تاريخ الدولة العلوية السعيدة من نشأتها إلى أواخر عهد المولى سليمان، الضعيف الرباطي، دراسة وتحقيق: محمد البوزيدي الشيخي، مطبعة النجاح الجديدة، ط:1، 1409/ 1988، 1/ 362.

2 - ابن حوقل في المغرب والأندلس، عبد القادر زمامة، مجلة دعوة الحق العدد 8، السنة الثامنة 1965، ص: 99.

سيكون من الضروري الوقوف عند بيان المقصود ب «بطوية» من غير إسهاب في استقصاء جزئيات البحث التاريخي، لكنه بيان بالقدر الذي يعين على تَمَثّل الموقع الجغرافي لهذه القبيلة.

إن التحديد الجغرافي لـ «بطوية» يستلزم ولا شك تأطيرا تاريخيا يساير تطور تمدد مساحتها الجغرافية وتقلصها؛ فقبل القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي، تُذكر بطوية باعتبارها بطنا من بطون «نفزة» أو «نفزاوة» الكبرى الممتدة من نهر ملوية شرقا الى تخوم واد النكور غربا، لتختفي نفزة فاسحة المجال لبطوية كي تأخذ مكانها تدريجيا، وتحل محلها بشكل كلي وعلى المجال الجغرافي نفسه الممتد على طول ساحل الريف من ملوية إلى وادي النكور، حتى صارت بطوية اتحادا قبليا كبيرا يضم كل الكتل البشرية المنتمية لهذا الحزام الساحلي. هذا الانحسار تؤكده كتب تراجم علماء الاندلس التي يقف فيها الباحث عند أعلام[1] يجدها منسوبة إلى «نفزة» في جنوب الضفة المتوسطية، غير أن هذا الانتساب النفزي سيختفي بشكل كبير مع منتصف القرن الخامس الهجري، لترد هذه الأعلام عارية عن «نفزة» في مقابل ظهور أعلام انتسبت إلى بطون قبلية شكلت في مجموعها قبيلة بطوية «التاريخية» من قبيل «البطوئي» و«الماواسي».

إن امتداد بطوية على النحو السابق لم يكن قارا، بل كان هذا الامتداد يزحف في اتجاه الشرق تارة، ونحو الغرب تارة أخرى، هذا الوضع ترجمه ابن خلدون وهو يصف بطوية باعتبارها «بلاد بطوية» يضم بدوره بطونا مختلفة، يتحدد موقعه في مرحلة أولى على «ما يلي غساسة»[2] غربا إلى ما وراء النكور، لتستمر في انحسارها من الشرق وتوسعها في اتجاه الغرب لتضم خلال القرن التاسع الهجري بطونا ثلاثا «وبطوية فهم ثلاثة بطون: بقوية على تازى وبني ورياغل على واد المزمة وأولاد علي بأفرسيت[3]»[4].

وفي نص ابن خلدون السابق ما يدل على التوسع الكبير لبطوية لتشمل مناطق أخرى وراء واد النكور، وهي المرحلة التي ستعرف بعدها بطوية تقلصا ملحوظا لتصير مجرد علم على منطقة جغرافية محدودة المساحة.

إلا أن الوحدة البشرية لقبيلة «بطوية» ستظل حاضرة في المشهد العام لأحداث المغرب المتلاحقة

1 - يلاحظ أن تسمية «النفزي» نسبة إلى نفزة المغرب الأقصى انحسرت تدريجيا ابتداء من القرن الخامس الهجري لتختفي فيما يلي من القرون. هذا الانحسار سيؤدي إلى اختفاء «نفزة» لتحل محلها بطوية التي كانت مجرد بطن من بطون نفزة. ومن أبرز هؤلاء الأعلام «ابن أبي زمَنِين المري» وهو علم تسمى به الكثير من علماء الأندلس لكننا نجده في القرون الخمسة الأولى يضاف إليه النفزي، في حين اختفت هذه التسمية «النفزي» بشكل كامل خلال القرون المتأخرة عند من تسمى بـ «ابن أبي زمَنِين».

2 - تاريخ ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط: 2، 1408 هـ-1988 م، 6/ 133.

3 - يقصد بذلك البلدة الواقعة بين بني توزين وتمسمان والمعروفة اليوم ب «تفرسيت».

4 - تاريخ ابن خلدون 6/ 274.

من خلال أجزاء من هذه الوحدة سواء تحت مسمى «الحمامي» أو «البطوئي» أو «التمسماني» أعلام سيكون لها الدور المحوري في رسم معالم الحياة السياسية بالمغرب منذ الفتح الإسلامي الأول إلى حدود الدولة العلوية الحديثة.

إن بيان دور بطوية في مجمل الحياة السياسية للمغرب يتطلب تتبع تأثير هذا التجمع القبلي في بعض محطات تاريخ المغرب بدءا بإمارة النكور وانتهاء بالدولة العلوية.

1. بطوية القبيلة الحاضنة لإمارة النكور[1]:

شكلت بطوية في جغرافيتها حاضنة هذه الإمارة منذ نشأتها الأولى حين استقر صالح بن منصور على واد البقر على مرمى حجر من البحر، وما زال نفوذ هذه الإمارة يتسع على أرض بطوية، مما أتاح لها عمقا استراتيجيا مكنها من صد الهجمات الداخلية التي يشنها بعض مناوئي هذه الإمارة، أو الخارجية القادمة من شمال ضفة المتوسط. كما أن ارتباط أمراء هذه الإمارة بعلاقة مصاهرة مع أكابر رجال هذا التكتل القبلي هيأ لها قوة ضاربة جعلها تصمد أمام الغزوات المختلفة، وضمن لها الوقوف في وجه المد الشيعي العبيدي الفاطمي في مرحلتين[2]: 308هـ/ 929م و319هـ/ 940م فكان لهذا التحالف أثر بالغ في استمرار هذه الإمارة إلى الربع الأخير من القرن الخامس الهجري بعد أن أجهز الجيش المرابطي على البقية الباقية منها حوالي 473هـ.

إن بطوية كما أشرنا في المقدمة إبان هذه الفترة ما تزال بطنا من قبيلة «نفزة» إلا أنها ظلت محط صراع، ومنفذا لإخضاع ما جاورها من المناطق، فالبكري حينما يؤرخ للصراع الذي نشب بين «آل صالح» حول المنطقة يشير إلى أن التنافس كان شديدا على بطوية «فخرج سعادة الله بعد ذلك في خاصته إلى بلاد بطوية وبني ورتدي [...] فاستملك له جميع ذلك البلد»[3] فهذه المعارضة المسلحة بقيادة سعادة الله ،أحد أبناء عمومة أمير النكور، لم تتجه صوب مقر الإمارة لتخضعها بل استهدفت بطوية رأسا لتؤمّن لنفسها قاعدة خلفية تعينها على إحكام حصار الإمارة والتشغيب عليها.

بل إن نص البكري السابق يشير إلى أن خروج سعادة الله كان أول الأمر «في خاصته» أي في قلة عدد من أهل بيته وبعض مقربيه وحاشيته، فما كان بمقدوره أن يُمكِّن لنفسه بهذه القلة القليلة، بل وما كان له ليشد عضد ملكه، ويقوي سلطانه، ويتغلب على سائر القبائل إلا بسواعد

1 - ينظر تفصيل نشأة هذه الإمارة: بلاد الريف وحاضرة نكور من فجر التاريخ الى أنوار الإسلام، أحمد الطاهري، دار ريكوليكتوريس أوربانوس، إشبيلية ط: 1، 2013.

2 - ينظر تفاصيل هذه الأحداث في : الروض المعطار في أخبار الأقطار، الحميري، تحقيق: إحسان عباس، مطابع هدلبرغ، بيروت، ط: 2، 1984، ص: 576 وما بعدها.

3 - المسالك والممالك، البكري دار الغرب الإسلامي، 1992 م، 2/ 769.

أهل بطوية، فكأن الملك إنما صار معلقا على رؤوس رماحهم وصفائح سيوفهم، إلى جانب الظفر بولائهم السياسي.

إن الوعي بمركزية هذا البطن في حسم النفوذ السياسي والعسكري على سائر المنطقة، دفع أمير النكور «سعيد بن صالح» في اتجاه رد اعتبار سيادة سلطة إمارته بعد ما كان من أمر سعادة الله السابق، فاستشعر ضرورة «تحرير» بطوية من خصومه، وإعادتها إلى مجموع مناطق إيالته، فخرج يمهد المناطق المحيطة بالإمارة فابتدأ ببطوية «ثم غزا سعيد بقومه وأهل إيالته من غمارة بلاد بطوية»[1]. فعلى النهج ذاته صار هذا الأمير بمقربيه وأهل إمارته لتقوية شوكته، والاستنصار بآل بطوية ليعينوه على استرداد ما ضاع من ملكه، وعيا منه أن هذه الإمارة الفتية لن تنعم بالاستقرار، ولن تهنأ بالأمن إلا وبطوية جزء من امتدادها الجغرافي والسياسي.

تعززت مكانة هذه الوحدة البشرية خلال هذه الفترة من تاريخ المغرب بما نقله ابن حوقل وهو يتحدث عن مدينة مليلة باعتبارها من أهم حواضر ساحل بطوية ليقرر أنها مدينة «تغلب عليها بنو بطوية بطن من البربر»[2] وهذه التفاتة مهمة جدا تؤكد الحضور القوي لهذا البطن القبلي على طول الساحل الشمالي لاسيما وأنه يسعى لتدعيم وجوده ضمن الصراع السياسي بالمنطقة، وما كان لهذا البطن أن «يتغلب»، بمعنى الاستيلاء قهرا، على مليلة لولا ما تحقق لها من التفوق والقوة آنئذ. وقد يحيل لفظ التغلب الوارد في نص ابن حوقل إلى هيكل تنظيمي تمتعت به بطوية سواء ضمن الإطار القبلي العام نفسه، أم ضمن انخراطها في نسيج إمارة بني صالح، الأمر الذي جعلها صاحبة اليد الطولى في مجمل الصراع العام بالمنطقة.

وما تزال بطوية محط أطماع القوى «الخارجية» خلال القرن الرابع الهجري، علما أن فاس عاصمة الادارسة كانت متاحة أمام الجيوش الشيعية العبيدية، بعد أن دب الضعف في أوصال دولة الأدارسة وقد بلغ بها التشظي أن تم تقسيم الدولة إلى تسعة أقاليم، استقل كل إقليم بسلطة مركزية خاصة. فتوقفت هذه الحملات على أبواب فاس، ورضي المهاجمون بمصالحة أمير المدينة من غير حاجة إلى الاستيلاء عليها وإخضاعها، على أن تظل هذه الحاضرة تابعة للحكم الفاطمي؛ فكان إظهار الولاء كافيا لتسلم المدينة ويأمن أهلها، لأن فاس أصبحت أهون من أن تشكل خطرا حقيقيا على سلطة الفاطميين. في ذات الوقت الذي أصر فيه الفاطميون على إسقاط نظام الحكم في النكور، كإمارة في بطوية، وتولية من يدين لهم بالولاء بعد أن تحالفوا مع أمويي الأندلس تمهيدا لمرحلة جديدة من نظام حكم الإمارة استمر أزيد من نصف قرن.

1 - تاريخ ابن خلدون 6/ 284.

2 - ابن حوقل صورة الأرض دار صادر، بيروت 1938 م، ص: 78.

تشير هذه التطورات إلى أن بطوية كانت دائمة الحضور بفضل موقعها، وصارت محط نزاع بين أمويي الأندلس وفاطميي المغرب الأدنى، وأصبحت السيطرة عليها وسيلة تتيح مراقبة الساحل بأكمله، وتسهل التحكم في سائر أوصال المغرب الأقصى.

2. مركزية بطوية على عهد الموحدين وبني مرين:

لم يقف نفوذ هذه «القبيلة» عند تدعيم أركان إمارة بني صالح، بل تعاظم دورها مع تعاقب السلالات التي حكمت المغرب؛ فما كان للموحدين أن يُسقطوا مراكش إعلانا عن نهاية حكم المرابطين إلا نتيجة مؤازرة مناطق الريف لدعوة الموحدين وخاصة مساندة بطوية لهم؛ فبعد أن دانت غمارة لسلطانهم ارتحل عبد المومن «إلى الريف ثم إلى بطوية»[1]. فإذا كان الريف عامة وقف مساندا لهذه الدعوة، فإن ابن خلدون أفرد بطوية بالذكر دون سواها من القبائل وبين تأثيرها بالريف. لأن شوكة دعوة الموحدين تقوت وصار لها شأن كبير بفضل رعاية بطوية وما حولها لتلك الدعوة منذ 537هـ أي قبل سقوط الوجود المرابطي في مراكش بثلاث سنوات.

بعد أن أمنت الدعوة الموحدية لنفسها حلفاء شكلوا قوة ضاربة مكنت الجيش الموحدي من اقتحام مراكش إعلانا عن نهاية الحكم المرابطي، تحولت بطوية قاعدة خلفية للسلطان عبد المومن ليوجه منها حملاته نحو سائر مناطق المغرب فـ «افتتح أمصاره واستولى على مراكش 540هـ»[2] لذلك ليس من قبيل المصادفة أن يبدأ أفول دعوة الموحدين من حيث بدأ سطوعها، فقد أخذ التصدع يسري في الجسد الموحدي من تخوم بطوية وما يليها من المناطق، فكانت أولى مواجهات الموحدين لدعوة بني مرين المتصاعدة عام 613هـ حين التقى الجمعان بوادي النكور «فكان الظهور لبني مرين والدَّبرة على الموحدين»[3].

لقد تفطن بنو مرين بدورهم لمركزية بطوية، سيرا على نهج سابقيهم، فلم يتوجهوا رأسا إلى عاصمة ملك الموحدين، وإنما انطلقوا شمالا إلى «ثازوظا» إحدى حواضر بطوية، حيث أسسوا أركان دولتهم، وأصبح لهم تواجد فعلي ترجموه سلطة حقيقية ببطوية قبل اندحار الموحدين. لذلك لم يتحرك بنو مرين لمواجهة الموحدين القابضين على زمام الحكم والسلطة بفاس ومراكش وما حولهما، إلا بعد أن دانت بطوية لسلطان بني مرين، وخضع الريف لأمرهم. هذا التوجه الذي اعتمده بنو مرين هو ما عناه ابن خلدون حين أشار قائلا: «واتصل الخبر ببني مرين وهم في جهات الريف وبلاد بطوية»[4] ففي النص ما يدل بوضوح على بسط سيطرة بني مرين على معظم مناطق

1 - تاريخ ابن خلدون: 6/ 168.

2 - نفسه.

3 - تاريخ ابن خلدون 7/ 225.

4 - نفسه.

الريف ومنها بطوية قبل مواجهتهم لدولة الموحدين بزمن بعيد. كما أن تواجد بني مرين بالمنطقة كان أمرا معلوما، وواقعا فعليا، وقد تحول استقرارهم بالريف خطرا هدد سلطة الموحدين على المغرب بأكمله، وضيق الخناق تدريجيا على ملكهم، لذلك استعجلوا المواجهة العسكرية مع بني مرين رغبة في إيقاف توسعهم، وإنهاء لنفوذهم المتعاظم، ووأدا لحركتهم في بطوية.

إن الإصرار على بسط النفوذ على بطوية لم يكن يشغل بني مرين فقط بل كانت محط نزاع بين قوى أخرى تنافس سلطة المرينيين على الاستئثار بحكم المغرب، فبنو عسكر، وهم من عشيرة بني مرين، حينما تحالفوا مع قبائل رياح زحفوا في اتجاه بطوية دون غيرها من مناطق المغرب، غير أن الرغبة في تأمين مناطق بطوية ونقل الصراع بعيدا عن مجالها الترابي والسياسي، وتجنيبها الفوضى والدمار، دفع بني مرين إلى ملاقاة بني عسكر على تخوم بطوية فكانت المواجهة قرب نهر سبو عام 641هـ.

إن حرص بني مرين على الاحتفاظ ببطوية قاعدة انطلاق لبسط سلطانهم على باقي البلاد، وإن سعيهم لمغالبة خصومهم قصد الاستئثار بهذه المنطقة المهمة من تراب المغرب، لم يكن وليد حسابات عسكرية آنية، يغذيها إصرار مناوئيهم على مزاحمة سطلة بني مرين فيها، كما لم يكن بسبب رغبة منافسيهم في توجيه الأسنة والرماح نحو بطوية للإجهاز على ملكهم الفتي، وإجهاض دعوة بني مرين في مهدها، والقضاء عليها قبل أن يشتد عودها وتقوى شوكتها فقط، بل كان هذا الحرص من قبل بني مرين ناشئا عن إيمانهم الكبير بأهمية بطوية في استقرار حكمهم وبقاء ملكهم، إيمان يعكسه سعي معظم القوى المتصارعة على حكم المغرب للنيل من دولة المرينيين في بطوية دون سائر مناطق نفوذها الأخرى، فهذا ابن الأحمر عندما هم بالتشغيب على بني مرين سنة 774هـ، لم يجد أفضل من سواحل بطوية ليرسل عليها عبد الرحمن بن أبي يفلوسن حفيد يعقوب بن عبد الحق، ولم يرض عن أرض بطوية بديلا ليؤسس عليها إمارة يستعيد من خلالها شرعيته المفقودة في الحكم، ويتخذها منطلقا لتقويض دعائم بني مرين. وهكذا «نزل بمرسى غساسة على بطوية داعيا لنفسه فقاموا بأمره»[1] إشارة واضحة تعبر عن هذا التهافت الكبير على النيل من استقرار دولة بني مرين من خلال السيطرة على بطوية باعتبارها حجر الزاوية في صرح نظام الحكم رغم أنها لم تكن عاصمة الملك. لم يكن النص السابق يتيما في بابه لإثبات مركزية بطوية في الحياة السياسية خلال هذه المرحلة. فالوزير أبو بكر بن غازي الذي كان وصيا على محمد بن عبد العزيز بن أبي الحسن أحد سلاطين بني مرين، أقدم على التضحية بسلطته غرب المغرب الأقصى، وآثر تأجيل منازلة أبي حمو أمير بني عبد الواد الذي استولى على تلمسان، وتوجه في المقابل نحو بطوية يرد عنها العدوان حينما نزل بها عبد

1 - تاريخ ابن خلدون، 7/ 502.

الرحمن بن أبي يفلوسن السابق. فرغم أن الوزير حينما اتصل به الخبر همّ بالنهوض إلى أبي حمو لكنه «ثنى عزمه ما كان من خروج الأمير عبد الرحمن بناحية بطوية فشغله شأنه عن ذلك»[1].

هكذا تحولت بطوية إلى منطقة تسوى على أرضها النزاعات الجهوية، وصارت الإغارة عليها وسيلة لإيلام بني مرين؛ فالأمير يغمراسن بن زيان ،من أمراء بني عبد الواد بتلمسان، لم يجد غير بطوية ليعيث في أرضها فسادا وفي أهلها تنكيلا، حين فشلت حملته على بني مرين، وعجز عن إلحاق الهزيمة بهم[2] «ومر في طريقه بتافرسيت من بلاد بطوية فأحرق وانتسف واستباح وأعظم النكاية»[3] عندما قفل بعد انكسار جنده ومقتل بعض أبنائه على أبواب تازة.

إن خطورة هذا التشغيب في التأثير على وحدة دولة بني مرين من خلال المحاولات المتكررة للنيل من استقرار بطوية، دفع بسلاطين المرينيين إلى التفكير في حل نهائي يحسم أمن هذه المنطقة بشكل مطلق، ويوطد سلطان الدولة ويعزز وجودها، فاهتدى عبد الحق المريني إلى مصاهرة أحد بطون بطوية وهم أولاد علي أمحلي بتفرسيت ليقطع مع كل أشكال القلاقل التي صارت تهدد دولته في وجودها «وأصهر عبد الحق أبو الأملاك إلى أبيهم محلي في ابنته أم اليمن فكان من ولدها السلطان يعقوب بن عبد الحق»[4].

إن اختيار هذا البطن دون غيره من سائر بطون بطوية اقتضته حسابات سياسية وعسكرية لا تخطئها العين لأن بني أمحلي راكموا حظوة ونفوذا منذ زمن الموحدين لما دخل بنو حمامة بلاد المغرب «وكان بنو علي هؤلاء من كبار قومهم بطوية وكانوا حلفاء لبني حمامة بن محمد منذ دخولهم المغرب»[5].

بفضل هذه المصاهرة انتقلت بطوية من دور المساند المؤازر إلى دور المبادر والمؤثر. فمكّن هذا البطن لنفسه، وبدأ يتسلل تدريجيا ليمسك بزمام الحكم في دولة بني مرين حتى صار لهم «مكان من الدولة ودالة على السلطان لخؤولتهم ووشائج قرابتهم وغناهم في قومهم»[6] فهو بطن ليس كسائر البطون، بطن صارت له الحظوة بداية في قومه فارتفعت منزلته بفضل ما راكم من مال وثروة حتى

1 - تاريخ ابن خلدون 7/ 447.

2 - كان رجوع يغمراسن بن زيان في اتجاه تلمسان بعد هزيمته أمام جيش المرينيين في موقعة «تلاغ» قرب تازة سنة 666هـ. ينظر تفصيل دولة بني عبد الواد كتاب: تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، ابن الأحمر، تقديم وتحقيق وتعليق: هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، مصر، ط: 1، 1421 هـ/ 2001 م.

3 - الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، خالد الناصري، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء: 3/ 20.

4 - تاريخ ابن خلدون 7/ 265.

5 - نفسه.

6 - نفسه.

صار مقدما على غيره من البطون، وتعززت منزلته تلك وارتفع شأنه، وتوطدت قرابته حينما صار أهل هذا البطن ومنتسبيه أخوال سلطان بني مرين والمغرب بأكمله.

إن نفوذ أولاد علي أمحلي في دولة بني مرين وأثرهم في توجيه الحياة العامة لم يكن من خلف واجهات تقديم المشورة للسلاطين في رسم السياسات العامة فحسب، وهم من الحاشية المقربين والمستشارين المقدمين، بل باشروا إدارة الدولة والحكم الفعلي من خلال مناصب الولاية فكان محمد بن علي بن أمحلي واليا على مراكش وظل مقدما على أمرها من 668هـ إلى 687هـ. أما عمر بن يحيى بن أمحلي البطوئي «فكانت له جرأة واضطلاع بالمهمة»[1] لذلك فإن شخصيته القوية وبأسه الشديد أهلاه ليتقلد الولاية على مالقة «استظهر عليها من عمر هذا بحجاج رجاله»[2].

إلا أن أقوى رجال أولاد علي أمحلي هو يحيى بن طلحة البطوئي الذي شغل منصب الوزارة بفضل ما تمتع به من الحلم وحسن المشورة، وما اتسم به من القبول عند الناس إلى جانب حسن سياسته ورفقه بالرعية «يتشبث به الفقراء وأولي الكدية»[3] فضلا عن حظه الكبير من الشعر والأدب؛ مؤهلات بوأته الإشراف على حصار جبل الخير حيث نزل به ابن الأحمر، إلى جانب قيادته لحصار تلمسان حين تحصن بها بنو عبد الواد بعد أن شقوا عصا طاعة بني مرين، حصار أصيب فيه يحيى بن طلحة إصابة كانت سبب موته سنة 735هـ.

إن المهام التي تقلدها رجالات أولاد علي أمحلي قد تبدو للوهلة الأولى غير مختلفة عن تلك التي قد تبوأها سائر رجالات بني مرين من القيادة والرئاسة والولاية على المناطق والمدن، غير أن طبيعة المناطق التي ولي عليها أولاد علي تعكس دور أخوال أمير بني مرين؛ فمنطقة مالقة شكلت بؤرة مواجهة مع قوى الضفة الشمالية في وقت صار فيه سلطان المسلمين على الأندلس مهددا في وجوده، فكان لابد من قيادات قريبة من محيط سلطان بني مرين تحظى بالثقة المطلقة، بالنظر إلى تزايد أطماع النصارى والموالين لهم في الإجهاز على الحصون الاسلامية ومدنها بالأندلس، إلى جانب المهام الدبلوماسية والتفاوضية التي يقتضيها تولي هذا المنصب في هذه المناطق تحديدا. أما مراكش فمازالت في هذا الإبان تحتفظ برمزية كبيرة لأنها كانت إلى عهد قريب عاصمة المرابطين والموحدين من بعدهم، ومازال بعض الأطراف فيها ومن حولها يحتفظ بنوع من الولاء لغير سلطة بني مرين، وله استعداد للتشغيب على الدولة المركزية، خاصة وأن مراكش مثلت القلب النابض لتجارة القوافل، وهي المدينة الواقعة على مرمى حجر من المناطق الصحراوية التي شهدت قيام معظم الدول التي تعاقبت على حكم المغرب. فالتدبير السياسي الحكيم، والتفكير العسكري الصائب

1 - الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1424 هـ، 4/ 47.

2 - نفسه.

3 - نفسه 4/ 313.

يقتضي تأمين بوابتي المغرب؛ البحرية شمال المتوسط، والصحراوية بالجنوب، بأمراء وولاة مقربين يحفظون للبلاد سلامه وأمنه، لذلك وقع الاختيار على أخوال أمير بني مرين للقيام بهذه المهام الجسيمة والحيوية.

إذا كان أولاد علي أمحلي قد نهضوا بمهام خطيرة للحفاظ على أطراف الدولة وضمان استقرارها، فقد كان لهم في المقابل إسهام ملحوظ في زعزعة أركان دولة بني مرين من خلال نزعاتهم الانفصالية، وميلهم نحو التنازل عن حصون الضفة الشمالية من المتوسط لصالح ابن الأحمر خاصة، الأمر الذي عجل بضياع هيبة الدولة هناك. كما أن أهواء النفوس والميل إلى حظوظ الملك دفعهم نحو استرخاص قلاع الأندلس وحصونها؛ فتنازلوا عنها مقابل أموال، ولم يترددوا في مقايضتها بعوض. أطماع تفطن لها ابن الأحمر، وخبر ميلهم نحو الملذات وجمع الثروات، فأشبع نزواتهم وأغدق عليهم العطايا، وألهاهم بالهدايا والأموال، وتمكن في مرات عديدة من إقناعهم بالتنازل عن قلاع وحصون مهمة مقابل تعويضات مالية؛ كما كان الشأن في تنازلهم عن مالقة حين عمد ابن الأحمر إلى الدهاء ف»أعمل الحيلة في استنزال عامل أبي يوسف] يعقوب بن عبد الحق [بمال بذله وعوّضه عن مالقة»[1]. إن التراخي الذي أبداه أمراء أولاد علي، وقلة حزمهم في تعاملهم مع بعض خصوم الدولة ومناوئيها في بعض مناطق المغرب كمراكش، واستهتارهم بأمور السلطة والحكم جرأ بعض الأطراف على معارضة سلطان المرينيين ومساندة بعض القوى المنافسة التي أبدت طموحا متزايدا للسيطرة على مقاليد حكم المغرب.

1 - نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، تحقيق: علي الزواري، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط: 1، 1988م، 1/ 523.

المملكة المغربية
المجلس العلمي الأعلى
- الكتابة العامة -
المجلس العلمي المحلي بإقليم الحسيمة
أشغال الملتقى الوطني الأول
للتراث العلمي والحضاري بالريف
-دورة أبي يعقوب البادسي-
أيام: 29-30-31 أكتوبر 2010
بمدينة الحسيمة

الحرف في منطقة الريف ودورها في تنشيط التجارة خلال ق 19 وبداية ق 20م

د. محمد أحميان
أكاديمية جهة الشرق – المغرب

مقدمة:

يتطلب الإلمام بالنشاط الاقتصادي لمجتمع ما الإحاطة ببيئته الطبيعية، وعنصره البشري؛ لأن العملية الاقتصادية نتاج تفاعل الإنسان مع بيئته، ودرجة سيطرته على الطبيعة بالزراعة أو الصناعة، ونوعية العناصر البشرية المكونة للمجتمع[1]. إن جغرافية منطقة الريف[2]، التي تمتاز بكثرة أوديتها ومرتفعاتها ووعورة مسالكها، فرضت على المنطقة انعزالا عن محيطها. ومن أجل تحقيق توازنها الاقتصادي، انتعشت بها مجموعة من الحرف المرتكزة على المواد الأولية المحلية، إلى جانب تجربة الإنسان الريفي التي راكمها على مرّ التاريخ؛ مما أسْهم في إنتاج تشكيلة غنية من المنتوجات الحرفية المتفردة بخصائص ميّزتها عن باقي مناطق البلاد.

وقد أسهم النشاط الحرفي المتنوع بالريف في تنشيط التجارة الداخلية بين القبائل، والخارجية مع محيطها المجاور، خاصة مع بداية تعامل الريف مع الثغور المحتلة. وشكلت الأسواق الأسبوعية مركزا لعرض مختلف المنتوجات الحرفية. غير أن وجود ثغور إسبانية بمحاذاة الريف أدى إلى تسرب المنتوجات الأوربية إليه، ومن ثم منافسة المنتوج الحرفي المحلي بقوة، مما أشر على بداية انتكاسته.

المحور الأول: الإنتاج الحرفي وخصائصه في منطقة جبال الريف

أنتج الريف تشكيلة غنية من المنتوجات الحرفية، تخصصت في إنتاجها مجموعة من القبائل، وتفاوتت خصائص هذا المنتوج من منطقة إلى أخرى، واعتمدت الإنتاج على أساليب بدائية، ومن أهم المنتوجات الحرفية، نجد:

---

1 - التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، فاطمة بلهواري، منشورات الزمن، الرباط، 2010، ص. 10.

2 - سنوظف في هذا العمل مصطلح الريف، بمعناه العام لنقصد به الريف الشرقي والأوسط ومنطقة غمارة وجبالة.

1- صناعة الأنسجة الصوفية

اهتم أهالي الريف بإنتاج الأقمشة الصوفية التي تستخدم لصنع الجلاليب والحايك[1]، وأنواع أخرى من الملابس[2]، وكانت تنسج بوسائل بدائية[3]؛ لذا كانت هذه الأقمشة خشنة[4]. كما قامت بعض الأسر التي توفرت على أدوات النسج بصنع قطع الأغطية والمناديل وخرق صوفية تخاط بها الجلاليب، بالإضافة إلى «الحايك»، وهو عبارة عن قطعة كبيرة من الصوف الأبيض[5]. وقد تميزت قبيلة بني بوغافر بين قبائل قلعية بسمعة جيدة من حيث حياكة أنسجة الجلاليب والحايك[6]. واختلفت خصائص هذه المنتوجات، حسب الجهات والقبائل، وتبعا لذلك اختلف الجلباب مثلا من حيث الطول واللون والرسوم وفتحة الأمام وانغلاقها، حسب مناطق الريف[7]. وتجدر الإشارة إلى أن النساء أنتجن أنواعا من الأنسجة[8]،وشاركن بفعالية كبيرة في الإنتاج الحرفي[9].

وقد أسهمت هجرة الريفيين إلى الغرب الجزائري خلال منتصف ق 19م، خلال الهجرة الموسمية، في جعل الأهالي يحتكون بالإنتاج الحرفي الجزائري، فعملوا على تطوير إمكاناتهم، خاصة فيما يتصل بحياكة أنسجة الجلاليب والحايك، إذ تعلم قسم كبير من الأهالي نسج الصوف وإنتاج الأقمشة في الغرب الجزائري نواحي وهران حيث توجد مناسج أكثر حداثة[10].

---

1 - في الأصل «الحائك» هو من حرفته فن الحياكة، أي نسج مختلف أنواع الثياب. بينما حول المغاربة هذا المفهوم إلى قطعة الثوب المنسوج، فقالوا «الحايك جمعه الحِيَّاك».

2 - EL RIF: Apuntes para su Estudio. Aniceto RAMOS CHARCO-VILLASEÑOR Imp. Del Colegio de María Cristina, Toledo 1930, p. 158.

3 - La zona española del Protectorado de Marruecos. Tomas GARCÍA FIGUERAS, Juan L. Fernández Llebrez, Publicación de Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Instituto de Estudios Africanos, Madrid 1955, p. 32.

4 - «Cuestionario de las Kabilas» sont des fiches polycopiées portant sur les tribus du Rif, rédigées probablement par les «Inerventores militares» dans les années vingt, N 8 , Kabila de Beni bu Yahi, p. 2-3. (Bibliothèque Nationale de Madrid)

5 - الريف قبل الحماية (قبائل ساحل الريف الأوسط 1860–1912م)، عبد الرحمان الطيبي، منشورات تيفراز، ط. 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2008م، ص. 166.

6 -, El RIF: Los territorios de Gelaía y Quebdana. Rafael FERNÁNDEZ DE CASTRO Y PEDRERA Imp. Zambrana Hermanos, Málaga 1911, p. 78.

7 - أسلمة وتعريب بربر شمال إفريقيا. أنجلو غريلي، ترجمة: عبد العزيز شهبر، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الرباط 2009، ص. 112.

8 - Geografía general del Rif (1909-1911). Gabriel DELBREL, Eds. de la Consejería de Cultura, Melilla 2009, p. 147.

9 -, El norte de Marruecos: Contribución al estudio de la zona de protectorado español en Marruecos septentrional. Angelo GHIRELLI Eds. Artes Gráficas Postal Exprés, Melilla 1926, pp. 51-52.

10 - , El RIF ،R. FERNÁNDEZ DE CASTRO Y PEDRERA, op. cit., p. 78.

2- الفخار:

تمثلت المنتوجات الفخارية في تصنيع الأطباق والأباريق[1]، و«القدور والجرات والبراريد والمجامير والقصاع والطواجين وغيرها من الأواني المنزلية»[2]. وكانت هذه الأدوات تشبه إلى حد كبير، في أشكالها والرسومات التي تحملها، تلك التي تزين الفخار القبرصي والفخار الإيبيري القديم. الأمر الذي يثبت قدم هذه الحرفة، ويؤكد وجود علاقة تجارية بين المنطقة الشرقية لحوض المتوسط ومثيلتها الغربية، قبل العهد الفنيقي[3].

وعموما، شكل الخط المستقيم ومشتقاته الهندسية، من مستطيلات ومثلثات ومعينات ومربعات، أساس التفاصيل الزخرفية عند الأهالي في تزيين الفخار والأواني الخزفية، زخارف تشبه إلى حد كبير نظيرتها في ندرومة (الحدود المغربية الجزائرية)[4].

وامتازت صناعة الفخار بالبساطة، واختصت بها النساء[5]. وكانت الأدوات الفخارية تصنع في أفران تقليدية عبارة عن حفر تغطى بالأغصان والتراب مهيأة لحرق الطين، الأمر الذي جعل العديد من هذه المنتوجات معرضة للضياع أثناء تشكيلها أو عقب وضعها في هذه الأفران[6]. واختلفت المنتوجات الفخارية في جودتها وشكلها، حسب نوع التربة المستعملة في كل قبيلة؛ فكان فخار قبيلة بني بوفراح أحمر اللون، وغليظ الشكل، بينما كان نظيره في قبيلة بني ورياغل أقل سماكة، وأكثر جمالا[7].

3- الدوم والحلفاء:

نظرا لوفرة نبات الدوم والحلفاء في الريف، انتشرت الحرف المرتبطة بصناعة هذا النبات، ومارسها السكان بشكل كثيف قصد تسويقها. فإذا كانت بعض قبائل الريف قد جعلت هذه الصناعة حكرا على النساء، فإن قبائل أخرى عرفت مشاركة الرجال والنساء في مزاولة تلك الصناعة، واشتغل بها سائر الأفراد بسبب وفرة نبات الدوم في أراضيها، كقبيلة بقوية في الريف

1 - «Cuestionario de las Kabilas», Ibid, N° 6, Kabila de Quebdana, p. 7. (B.NE, Madrid)

2 - الريف قبل الحماية، الطيبي، م. س، ص. 167-168.

3 - إبقوين: قبيلة من الريف المغربي، أنخيلو كَيريلي، ترجمة وتحقيق وتقديم، عبد المجيد العزوزي، مطبعة أبي رقراق، الرباط، ط.1، 2013، ص. 70.

4 - أسلمة وتعريب بربر شمال إفريقيا. أنجلو غريلي ، م. س، ص. 154

5 - «Cuestionario de las Kabilas», Ibid, N° 8, Kabila de Beni bu Yahi, pp. 2-3. (Bibliothèque Nationale de Madrid)

6 - إبقوين: قبيلة من الريف المغربي، أنخيلو كَيريلي ، م. س، ص. 71.

7 - الريف قبل الحماية، عبد الرحمن الطيبي، م. س، ص. 167-168.

الأوسط[1]. كما استخدمت الحلفاء كذلك في صناعة الأخراج أو الخِرَجَة (جمع خُرْج)[2]، التي توضع على ظهور الحمير والبغال، بالإضافة إلى السلال المختلفة، وكمامات البغال وأطواقها[3].

وقد نشطت الحرف المرتبطة بالدوم والحلفاء بشكل واسع في قبائل الرحل؛ كالمطالسة وأولاد ستوت وبني بويحيي، حيث استعملت هذه المواد في إنتاج الخيام[4]، فكان المسكن «عبارة عن خيمة، تتكون من قطع الشرائط المسماة «فليا» (مفرد فيلي) تتم خياطتها بصوف الأغنام وشعر الماعز وخيوط الحلفاء أو الدوم»[5]. و«الفيلي» هي قطعة من النسيج يتراوح طولها بين 20 و 40 ذراعا، بينما يصل عرضها نصف متر. تجمع هذه الـ «فليا» وتتم خياطتها، بحيث يتم رص القطع بالتناوب بين غامقة اللون والفاتحة. يتطلب صنع خيمة عادية ما بين أربعة عشر إلى ستة عشر فيليا، ويزيد هذا العدد في خيام الوجهاء ليصل إلى حوالي أربعين فيليا [6].

كما استخدمت الحلفاء، لصنع الكثير من الأثاث المنزلية؛ ومنها: صَوانٍ مزركشة بألوان مختلفة على شكل صحن يسمى «أتْبَگ»[7]، وصوان لطهي الكسكس له شكل مخروطي يعتمد على بخار الماء. كما استعملت الحلفاء في صناعة النعال[8] والسجاد والبطانيات الخشنة[9]، وكذا الحصير الذي يحل في منازل الفقراء محل البطانيات العادية والسجاد[10].

4- إنتاج الزرابي:

انتشرت صناعة الزرابي بمنطقة الريف، وزاولتها الكثير من القبائل خاصة في منطقة الكرت. إذا كانت هذه الصناعة معروفة في الأسواق الأوربية[11]، إلا أن الحياكة بمنطقة الريف امتازت بقيمتها الفنية الكبيرة؛ حيث عملت القبائل على إنتاج السجاد بسمات خاصة[12]، اشتهرت زرابي

1 - نفسه، ص167.

2 - انظر مادة: خ رج، في «تاج العروس» و «مختار الصحاح».

3 - آيث ورياغل: قبيلة من الريف المغربي دراسة إثنوغرافية وتاريخية. دافيد مونتكَمري هارت، ترجمة وتقديم وتعليق: محمد أونيا وآخرون، منشورات صوت الديمقراطيين المغاربة في هولندا، ط.1، مطبعة أقواس للنشر، هولندا 2007، ج. 1، ص. 83.

4 - «Cuestionario de las Kabilas» Ibid, N° 8 , Kabila de Beni bu Yahi, p. 2-3. (B.N.E, Madrid).

5 - أسلمة وتعريب بربر شمال إفريقيا. أنجلو غريلي، م. س، ص. 106

6 - نفسه، ص.107.

7 - G. DELBREL, Geografía general, op. cit., p. 247.

8 - A. RAMOS CHARCO-VILLASEÑOR, EL RIF, op. cit., p. 158.

9 - Ibid. p. 158.

10 - Ibid. p. 158.

11 - أسلمة وتعريب بربر شمال إفريقيا. أنجلو غريلي، م. س، ص. 156

12 - G. FIGUERAS y F. LlEBREZ, La zona española, op. cit., p. 32.

بني بويحيي والمطالسة وقلعية. واحتفظت زخارفها ورسومها بالخصائص الأمازيغية المتمثلة في الأشكال الهندسية المستقيمة[1].

وكان لنسيج السجاد الذي صنع في بعض قرى الريف صدى كبير خارج حدود المغرب، خاصة النسيج المعروف ب «العقدة» الذي امتاز برسوماته المختلفة، وبألوانه الرائعة. وقد أنتج الريف من هذا النوع حوالي 8,000 متر مربع سنويا[2].

5- صناعة الأسلحة:

إن موقع الريف على ساحل المتوسط، جعله محط دسائس القوى الإمبريالية وأطماعها، الأمر الذي قاد أهالي الريف إلى مقاومة أي تدخل أجنبي في مجاله، منذ الاستحواذ الإيبيري على الثغور المتوسطية خلال القرن 15م. ازدادت شدة المقاومة مع نهاية القرن 19م وبداية الربع الأول من القرن 20م. لذلك أولت القبائل الريفية اهتماما بالغا بصناعة الأسلحة، واشتهرت عدة قبائل بهذه الصناعة، خاصة قبائل جبالة كتاغزوت وبني مزكَلدي[3] التي برعت في تصنيع البنادق كالسباعية والسداسية وغيرها. كانت هذه الصناعة حرفية بحتة، فصنعت بهذه الطريقة، وعلى غرار باقي مناطق المغرب، أسلحة أخرى كالمسدسات وسائر الأسلحة البيضاء[4].

كما سطع نجم قبائل جبالة كذلك على كل مناطق البلاد في صناعة البنادق، واستطاعت المكحلة (البندقية) «التاغزوتية» أن تحظى بتقدير قبائل الداخل[5]. وقد أثار إتقان صناعة الأسلحة النارية بالمنطقة انتباه النائب القنصلي الإنجليزي «گرين» (Gareen). إتقان بوأ هذه الأسلحة مركز الصدارة ضمن المنتجات الحرفية بمنطقة جبالة[6]، وكان الأهالي يصنعون «مكاحل مزخرفة بالذهب والفضة يقدمونها هدايا للسلطان في الأعياد»[7].

1 - أسلمة وتعريب بربر شمال إفريقيا. أنجلو غريلي، م. س، ص. 156

2 - G. FIGUERAS y F. LIEBREZ, Ibíd.

3 - Le Maroc et son espace méditerranéen : Histoire économique et sociale. Fouad ZAÏM, Impr. Al Maarif al Jadida, Rabat 1990, p. 216.

4 - La résistance du Djebala vis-a-vis de la colonisation espagnole. Ahmed M'HADDARHA, Thèse de Doctorat de 3eme cycle, Ecole des hautes études en sciences sociales, 1984, p. 49.

5 - المغرب المجهول: اكتشاف الريف. أوجست موليراس، ترجمة وتقديم: عز الدين الخطابي، منشورات تيفراز، مطبعة دار النجاح الجديدة، البيضاء، 2007م، ص. 57.

6 - المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886). خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب بالرباط، ط. 2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1997، ص. 215.

7 - الاستيطان والحماية بالمغرب (1863-1894). مصطفى بوشعراء، المطبعة الملكية، الرباط 1404ه/ 1984م، ج. 1، ص. 241.

6- المنتوجات الخشبية والحديدية:

استفادت الأنشطة الحرفية من وفرة الغابة في جبال الريف؛ فقام «بعض الحرفيين المتخصصين، بصنع آلات المحاريث التي يحتاجها الفلاحون، وبعض الأدوات التي تدخل في البناء كالأبواب والنوافذ»[1]. و«تخصص الرجال من مدشر «رمقصورت في ثمازكا» (من قبيلة آيت ورياغل) في صنع الأدوات الخشبية كالعكاكيز ومقابض المحارث والأوعية الخشبية المستعملة لحفظ التين المجفف»[2]. إضافة إلى صنع الأثاث المنزلي. وكان النقش على الخشب نشاطا معروفا في بعض أقسام الريف، كما في صنهاجة، حيث تمتع النجارون بسمعة طيبة[3]. كما انتشرت صناعة الفحم من الأخشاب، وصارت له أهمية بالغة عند بعض القبائل كبني بويحيي، وكانت الحاجة إلى هذه الصناعة تزداد خلال سنوات الجفاف[4].

كما كانت حرفة الحدادة منتشرة في مجمل القبائل، وأنتجت مختلف الأدوات الفلاحية كصفائح الحمير والبغال والمناجل والفؤوس وسكك الحرث[5]. واختصت بعض القبائل في هذه الحرفة، وأطلق على ممتهنيها لقب «إمزيرن» أي الحدادون، وقد احتلت هذه الفئة الاجتماعية مكانة دنيا في الهرم الاجتماعي للريف.

7- المنتوجات الجلدية والحلي:

كانت الحلي تصنع من الذهب أو الفضة أو النحاس، وتُزين برسوم تقليدية، وتتخذ أشكالاً هندسية مستقيمة. وشاعت صناعة الأقراط المستطيلة المزينة بزخارف مفرغة من المرجان والطلاء التي كانت تعلقها النساء. كما انتشرت المشابك الفضية و النحاسية المسماة بـ «ثيسغناس» حيث استخدمت في تثبيت أُزُر، وتميزت تلك المشابك عامة برأسها المشكل من قطعة مثلثة[6]. وقد استأثرت العائلات اليهودية المنتشرة في قبائل الريف بهذه الحرف.

إلى جانب الصناعات السابقة، عرف الإنتاج الحرفي -عموما- انتشارا واسعا في المنطقة، وشهدت المنتوجات الجلدية الحرفية ازدهارا ملحوظا، نظرا لتنوعها وجودة تصنيعها، مستفيدة من خبرة الصانع المحلي، ووفرة المادة الأولية التي تم توظيفها في صناعة منتوجات مختلفة؛ على رأسها

1 - الريف قبل الحماية، عبد الرحمن الطيبي، م. س، ص.166-167

2 - آيث ورياغل، دافيد هارت، م. س، ص. 83.

3 - España en Marruecos (1912-1956). NOGUÉ Joan y VILLANOVA VALERO José Luis, Editorial Milenio, Lleida 1999, p. 134.

4 - «Cuestionario de las Kabilas», Ibíd. N 8, Kabila de Beni bu Yahi, p. 2-3. (B.N. Madrid)

5 - الريف قبل الحماية، عبد الرحمن الطيبي، م. س، ص.166-167

6 - أسلمة وتعريب بربر شمال إفريقيا. أنجلو غريلي ، م. س، ص. 156

النعال والأحزمة والوسائد والأسوار والحقائب والمحافظ وغيرها. منتوجات صارت تحاكي بشكل مثير للإعجاب تلك السلع الأوربية التي دخلت إلى المنطقة بفضل التجارة الأوربية[1].

وعموما، كانت الصناعة الحرفية الريفية تقليدية، عكست خصوصية المجال الريفي. كما تميز النشاط الحرفي بطابعه المحلي والأسري، حيث اقتصر على تحويل المواد الخام إلى منتوجات تلبي احتياجات الأهالي الضرورية[2]، طابع غلب على المجتمعات الفلاحية بفعل ضمور واضح للنشاط الصناعي، ماعدا الحرف اليدوية[3] التي كانت تتوخى الاستجابة للمتطلبات المحلية بعيدا عن تحقيق تراكم رأسمالي.

لقد زاوجت القبائل بين الأنشطة الفلاحية والحرفية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وكانت المداشر التي تقل فيها الموارد المائية والأراضي الزراعية لا تسمح بقيام نشاط زراعي، الأمر الذي كان يدفع الأهالي نحو مزاولة مهن أخرى. فمدشر «إعكين» المتواجد داخل منطقة آيث بوعياش، هو المدشر الوحيد في كل تراب آيت ورياغل الذي تفرغ قاطنوه للنشاط الحرفي، بعد أن خصصوا له كل أوقاتهم، بالنظر إلى طبيعة الظروف البيئية الفقيرة التي لا تتيح لهم أن يصبحوا فلاحين[4].

ومن الجدير الإشارة إلى أن الأنشطة الحرفية في الريف كانت تفتقد التنظيم[5]، ولم يكن لها أمكنة قارة تمارس فيها، لذلك وُجدت مجموعة من الحرف البسيطة التي شكلت ورشات عائلية[6] اشتغلت أساسا بالنسيج والحياكة إلى جانب فنون الحفر والنقش...

المحور الثاني: دور الحرف الريفية في تنشيط التجارة المحلية والخارجية

عرفت الأنشطة الحرفية انتعاشا مهما خلال القرن 19م أدى إلى زيادة الإنتاج ورفع دخل الأفراد والأسر، وشجع على تزايد أعداد المشغلين بهذه الأنشطة[7]. إنتاج حرفي متنوع أسهم في تنشيط المبادلات التجارية الداخلية والخارجية.

1- تنشيط التجارة الداخلية:

اعتمد المجتمع الريفي التقليدي، غداة إغلاق منافذه البحرية بعد التكالب الإيبيري عليه خلال القرن 15م، على تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ فقساوة الظروف الطبيعية، وضعف وسائل الإنتاج،

1 - G. FIGUERAS y F. LIEBREZ, La zona española, op. cit., p. 32.

2 - España en Marruecos, J. NOGUÉ- J. LUIS VILLANOVA, op. cit., p. 134.

3 - J. NOGUÉ- J. LUIS VILLANOVA, Ibid.

4 - آيث ورياغل، دافيد هارت، م. س، ص. 83.

5 - El norte de Marruecos,A. GHIRELLI, op. cit., p. 51.

6 - الريف قبل الحماية، عبد الرحمن الطيبي، م. س، ص. 167-168.

7 - La Sociedad rifeña frente al protectorado español de Marruecos (1912-1956). Mimoun AZIZA, Eds. Bellaterra, Barcelona 2003, p. 129.

وتزايد الضغط الديمغرافي الكبير، معطيات لم تسمح للمنطقة بإنتاج تسويقي متطور؛ فاقتصرت على اقتصاد الكفاف، واعتمدت على عمليات تجارية قائمة على المقايضة. وكانت الأسواق مركزا للنشاط التجاري، لذلك توسطت معظم تلك الأسواق مجالا جغرافيا تميز بتنوع إمكاناته الطبيعية وموارده الاقتصادية؛ الأمر الذي أتاح تحقيق تكامل اقتصادي بين القبائل. ويمكن أن نميز في الأسواق الريفية بين:

- الأسواق القروية الأسبوعية، التي تعقد في أيام معلومة من الأسبوع.
- الأسواق الموسمية (خاصة تلك التي كانت مرتبطة بمواسم الأولياء).

توزعت شبكة الأسواق القروية والمواسم جغرافيا في كل أرجاء الريف، وتوسطت قبائل عدة تيسيرا للتواصل بين المجموعات البشرية المختلفة. واتخذت هذه الأسواق أماكن بعيدة عن مجال استقرار السكان، ضمن مواضع ملائمة لنشاط السوق تميز بمجال منبسط، غير بعيد عن ملتقى المسالك، وعلى مقْرُبة من عيون المياه لسد حاجات الوافدين من هذه المادة الحيوية [1].

وكانت الأسواق تعقد بشكل منتظم في الهواء الطلق، في أيام وأماكن معلومة لدى القبائل، ويَفِد إليها الأهالي من مختلف القبائل والأعراق، خاصة إذا كان السوق مهما[2]، يبدأ نشاطها في الصباح وينتهي عند غروب الشمس[3]، ويقصدها الأهالي لعرض منتوجاتهم الحرفية[4].

صورة رقم 1: منظر للمعاملات التجارية في أسواق الريف

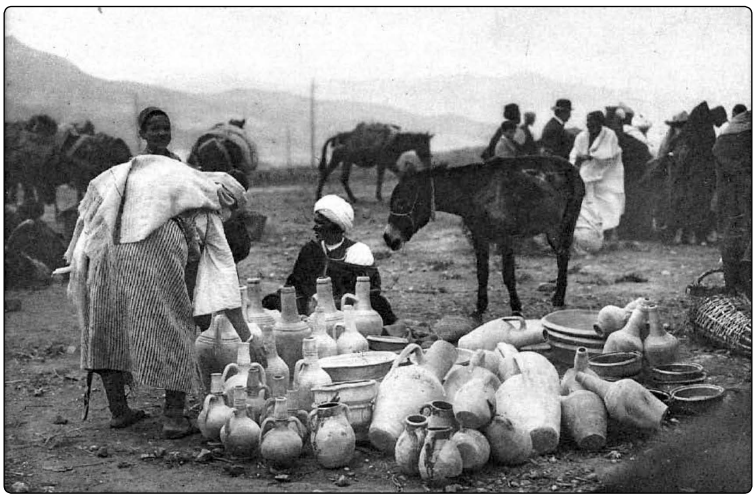

*L. ALONSO, «El zoco de Tétuàn», La Esfera, nº 313, Año VII, 3 de Enero de 1920, (sin pagina).

1 - España en Marruecos, J. NOGUÉ- J. LUIS VILLANOVA, op. cit., p. 137.

2 - أسلمة وتعريب بربر شمال إفريقيا. أنجلو غريلي، م. س، ص. 86

3 - La zona española, G. FIGUERAS y F. LlEBREZ, op. cit., p. 32.

4 -,El zoco de Tetuán L. ALONSO, op. cit., (sin pagina).

لقد شكلت الأسواق مؤسسة قائمة بذاتها، ويعتبر الشق الاقتصادي فيها دعامة أساسية للوظائف الأخرى؛ حيث كان السوق يؤدي -حسب «مايكسيل»- أربع وظائف اقتصادية رئيسية، وهي:

أولا: بيع وتسويق المنتوجات المحلية.
ثانيا: مبادلة الفائض والمنتوجات القروية الخاصة بالسلع الحضرية.
ثالثا: ترويج الأدوات التي تتخصص مختلف المداشر والقرى في صناعتها.
رابعا: نشر وترويج السلع الأجنبية المستوردة»[1].

وكانت الوظيفة الاقتصادية للسوق تتصل أولا بالمزارعين، الذين يزودونه بالمنتوجات، فيبادلونها بمصنوعات أخرى تلبي حاجاتهم، أو يبيعونها رغبة في الحصول على المال[2]. وشكل السوق وسيلة أساسية لتحقيق نوع من الاستقرار التجاري؛ فالمُنتج يتطلع لبيع فائضه، والحصول على حاجياته الأخرى شراء أو تبادلا، عمليات تسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي داخل وحدة الإنتاج[3]. وعموما، يتشكل السوق من مجموعة من العارضين والطالبين، ويعتبر مبدأ العرض والطلب أساس فعاليته.

ولم ينحصر تبادل هذه السلع بين أهالي الفخذة الواحدة وبين الفخذات المجاورة فقط، بل تجاوزه إلى باقي القبائل، التي لم تكن تتردد في القيام برحلات طويلة[4]. شهدت أسواق الريف وفود سلع أخرى انطلاقا من الحواضر المغربية، وخاصة من فاس التي تبضعت منها قبائل القسم الجنوبي للريف[5]. فتنوعت المنتوجات الحرفية المعروضة في السوق، كالمنسوجات (الحايك، الجلاليب...)[6]، والأواني الخزفية[7]، «والخيام المصنوعة من شعر الماعز أو من الصوف الأسود، والزرابي»[8] وأحجار الرحى[9]. «بالإضافة إلى مختلف الأدوات والأواني التقليدية؛ كالأوعية المستعملة لحفظ السوائل والقلال أو الأباريق والصحون والجرار، والشماعد والقصعات والصواني.

1 - آيث ورياغل، دافيد هارت، م. س، ص. 95.

2 - La logique économique paysanne et la logique du capital : étude de la dynamique sociale dans une région «Périphérique » Cas du Rif de 1860 à 1980. Allal SAKROUHI, Thèse de doctorat de 3ème cycle Univ. des sciences sociales de Toulouse I, Année universitaire 1981/1982, p. 92.

3 - Ibid. p. 92.

4 - EL RIF,A. RAMOS CHARCO-VILLASEÑOR, op. cit., p. 159- 160..

5 - المغرب المجهول، موليراس، م. س، ج. 1، ص. 121.

6 - La zona española, G. FIGUERAS y F. LlEBREZ, op. cit., pp. 44-45.

7 - «Cuestionario de las Kabilas», Ibid. N 6 , Kabila de Quebdana, p. 7. (B.N.E, Madrid)

8 - المغرب المجهول، موليراس، م. س، ج. 1، ص. 130.

9 - آيث ورياغل، موليراس، م. س، ص. 95.

وبفضل تطور صناعة الفخار، تم إنتاج عدد كبير من الأشياء الصغيرة والبسيطة، التي تباع كنوع من التحف، منها المحابر والجرار الصغيرة والشماعد وأطقم الشاي والصواني والأكواب بمختلف الأحجام والأشكال والزخارف»[1]. وكانت أسعار المنتوجات المعروضة، تختلف من سوق إلى آخر[2]، ولعل قانون العرض والطلب، هو المتحكم أساسا في هذا التفاوت.

ولم تقتصر العمليات التجارية على الرجال فقط، بل شاركتهم فيها أيضا النساء. «فالنساء القلعيات (مثلا)، كن يتجولن بحرية في الأسواق ويتاجرن ويشترين ما يحتجن إليه، وهن يحتكرن بيع البيض والدجاج والطاسات المصنوعة من الطين (الزلايف)، وصحون الخزف المستوردة من إسبانيا، والقدور والمواقد الطينية المصنوعة بالقبيلة»[3]. ولكن تبقى أسواق النساء في الريف الأوسط، ظاهرة فريدة في التاريخ السوسيواقتصادي للمنطقة[4].

2- الحرف وتنشيطها للتجارة الخارجية:

تميز النشاط الحرفي في الريف، بإنتاج تشكيلة غنية من المنتوجات الموجهة خارج دائرة متطلبات السوق الداخلية المتعددة لتحقيق لنوع من «الرفاهية» لسكان المنطقة. تشكيلة كانت تسوق بعيدا لسد الطلب الأجنبي المتزايد على بعض المنتوجات الحرفية المحلية أيضا؛ حيث كان لنسيج السجاد صدى واسع خارج حدود المغرب[5]. إن هيمنة المنتوجات الفلاحية على صادرات الريف نحو الخارج، لم يكن على حساب المنتوجات الحرفية التي أسهمت بدورها في إنعاش صادرات الساحل الريفي مع نهاية القرن 19م. كما وجدت زرابي الريف طريقها إلى الأسواق الأوربية[6].

لقد وصلت المنتوجات الحرفية الريفية عبر المسلك البري أسواق الغرب الجزائري، فقد أورد سكرتير الغرفة التجارية في وهران Déchaud عرضا عن الوضعية التجارية لفرنسا في نهاية 1865، يشير فيه إلى وصول بعض المنتوجات الحرفية الريفية إلى أسواق الغرب الجزائري[7]. حيث كان للهجرة الريفية الموسمية نحو الغرب الجزائري، دور بارز في تنشيط هذه الحركة التجارية، فقد سجل «لانيي» (Lennier) في إطار حديثه عن رحلات الريفيين، المتجهين كل سنة صوب وهران،

1 - إبقوين، كَريلي، م. س، ص. 71.

2 - Geografía general. DELBREL, op. cit., p. 256.

3 - المغرب المجهول، موليراس، م. س، ج. 1، ص. 155.

4 - للمزيد حول الأسواق النسائية في الريف يُنْظر: «سوسيولوجيا الأسواق النسائية بالريف الأوسط». عبد الحميد الرايس، مجلة حوليات الريف، ع. 1، 1419ه/ 198م، ص. 55-77.

5 - La zona española, G. FIGUERAS y F. LlEBREZ, op. cit., p. 32.

6 - أسلمة وتعريب، غريلي، م. س، ص. 156

7 - «L'Espagne au Maroc : Melilla et les présides» (2ème partie). Edouard DECHAUD, Bulletin de la Société de géographie commercial de Paris, t. XXX, nº 1, janvier 1908, p. 10.

أنهم كانوا يحملون معهم أدوات منحوتة من خشب الزيتون كالمغارف والملاعق...إلخ[1]. كما كانوا يحملون معهم أيضا أحجار الرحى. وقد كان يصل كل سنة إلى وهران مركبين من ساحل الريف، محملين بأحجار الرحى لطحن الحبوب. وقد انتعشت تجارة الرحى الحجرية بعدما أصبحت تستخدم على نطاق واسع، في الغرب الجزائري[2].

وبذلك تمكنت المنتوجات الحرفية الريفية من الوصول إلى الجزائر وتونس والشرق برا، كما تمكنت كذلك من العبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط لتبلغ أسواق إسبانيا وفرنسا... وغيرها[3].

المحور الثالث: تراجع أهمية الحرف نتيجة المنافسة الخارجية

بفضل الانفتاح الذي عرفه الريف خلال القرن 19م، استطاعت المنطقة أن تحصل على مختلف السلع الأوربية؛ إما بشكل قانوني أو عن طريق التهريب الذي نشط على طول السواحل المتوسطية بالمغرب. ولم يكن غزو المنتوجات الأوربية لأسواق الريف، مع أواخر القرن 19م، مرتبطا بضعف الحرف المحلية فقط، بقدر ما كان مرتبطا أساسا بانفتاح الريف على الضفة الشمالية للمتوسط مما خلق احتياجات جديدة[4]؛ فموليراس حين تحدث عن المطالسة، ذكر أن أسواقها كانت تبيع شتى أنواع البضائع الأوربية[5]، كما أن رفائيل فيرناندیث دي كاسترو Rafael Fernandez de Castro أشار إلى أن سوق أحد بني شيكر، كان الأكثر ازدحاما في قلعية لقربه من مليلية، لكثافة السلع الأجنبية التي تعرض في أرجائه[6].

كان لهذا الانفتاح أثر واضح في تراجع العديد من الحرف، لتختفي تدريجيا بعد سنوات قليلة من فرض الحماية، حين تعرض المنتوج الحرفي المحلي لمنافسة قوية من قبل المنتوجات الأجنبية التي بدأ استيرادها يتعاظم بكميات متزايدة، كما تزايدت الضغوط أكثر على هذا حرف الريف بفعل استفحال نشاط التهريب[7]. وهكذا كان لاكتساح «السلع الأجنبية للسوق المغربية، تأثير واضح على الحرف المحلية؛ ذلك أن المنسوجات المحلية تعرضت لمنافسة الأقمشة المستوردة، فأصبحت حياكة الملابس المغربية تعتمد في صنعها بالأساس على الأثواب المستوردة بأنواعها المتعددة (ملف، حياتي، نلاكة، توبيت ...)، كما بدأت المنتوجات القطنية تحل شيئا فشيئا محل المنسوجات

1 - «Voyage des Marocains du Rif en Oranie», G. LENNIER,In Bulletin de géographie historique et descriptive. Paris 1893, p. 194.

2 - Ibid. p. 194.

3 - La Sociedad rifeña, M. AZIZA, op. cit., p. 129.

4 - Honneur et Baraka: Les structures sociales traditionnelles dans le Rif. Raymond JAMOUS, Publications Cambridge University Press et Maison des Sciences de l›Homme, Paris 1981, p. 23.

5 - المغرب المجهول، موليراس، م. س، ج. 1، ص. 130.

6 - El RIF, R. FERNÁNDEZ DE CASTRO Y PEDRERA, op. cit., pp.44-45.

7 - España en Marruecos, J. NOGUÉ- J. LUIS VILLANOVA, op. cit., p. 134.

الصوفية»[1]. ولم تسلم باقي الصناعات من هذا الاكتساح حيث «نافس المنسوجات الصوفية المحلية في حياكة الملابس المغربية نوع من الثوب من أصل إيطالي استعمل في حياكة القفطان النسوي، ويصح الشيء نفسه بالنسبة «لتوبيت»، وهو ثوب من أصل فرنسي وألماني كان يستعمل في حياكة مجموعة من الملابس النسوية التي كانت تجد إقبالا بين الفئات الفقيرة نظرا لانخفاض أثمانها»[2] فأصبحت النساء مولعات بالأثواب القطنية، الإسبانية والإنجليزية، التي تُصنع منها أقمصة ذات أكمام قصيرة[3]. امتد تأثير الألبسة الأجنبية إلى الرجال كذلك وصاروا «يرتدون سراويل قصيرة وواسعة مزمومة عند الركبتين، مصنوعة من ثوب قطني ذي اللون الأبيض أو الأزرق، وقد كانت تصنع من الصوف، قبل أن تظهر الثياب القطنية مع مجيء الإسبان»[4].

لم تكن صناعة الأسلحة بمنأى عن هذا التحول، ولم تعد بنادق تاغزوت وبني مزكَلدي تحقق طموحات الأهالي، فتهافتوا على اقتناء الأسلحة الأوربية المهربة. وبالنظر إلى أهمية السلاح في المجتمع الريفي، فقد كان الأهالي يلجؤون أحيانا إلى بيع جزء «من الأرض أو بقرة لا يملك غيرها ليشتري بثمنها بندقية جديدة ممتازة النوع»[5]. فانتشرت الأسلحة الأوربية كالريمينكَطون Les Remington (أو الكلاطة بالتسمية المحلية) والموسر Mauser الألمانية (الخماسية)[6]، وأصبح عدد الأهالي الذين لا يمتلكون بندقية من هذا الطراز الأوربي قليلا لا سيما في قبائل الريف الشرقي[7].

شملت المنافسة الأجنبية أيضا الأثاث المنزلي والأحذية والحلي؛ فانتشر استعمال صحون الخزف المستوردة من إسبانيا، والكؤوس الزجاجية، على حساب الخزف المحلي[8]، وعوض الحذاء الأوربي النعال المحلية التي كان يصنعها أهل الريف من الدوم[9]، وحلت المجوهرات والساعات الأوربية[10] محل الحلي المحلية التي تخصص في إنتاجها الحرفيون اليهود المنتشرون في قبائل الريف.

وهكذا تغير تأثيث البيوت بالريف بعد أن غزتها مختلف الأدوات الأوربية؛ فكثيرا ما وجد

1 - التجارة الفاسية: أسرة القباج بمليلية (1912–1939). بوشامة سعيد، عمرية المصطفى، غرابي الغزواني وآخرون، أشرف عليه وأعده للنشر: خالد بن الصغير، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2004، ص. 118–119.

2 - نفسه، ص. 119.

3 - المغرب المجهول، موليراس، م. س، ج. 1، ص. 140.

4 - دافيد هارت، آيث ورياغل، م. س، ص. 58.

5 - المنهال في كفاح أبطال الشمال. العربي اللوه، مطابع الشويخ، تطوان 1402ه/ 1982م، ص. 79.

6 - Le Maroc et son espace, F. ZAÏM, op. Cit., p. 216.

7 - El norte de Marruecos,A. GHIRELLI, op. cit., p. 58.

8 - المغرب المجهول، موليراس، م. س، ج. 1، ص. 155.

9 - التجارة الفاسية، م. س، ص. 121.

10 - «El Rif comercial». Pedro GUARRO Y GONZÁLEZ, Revista de Geografía Comercial, nº 133-134, Año X, Septiembre-Octubre de 1894, Madrid, p. 114.

الإسبان المهاجمون لدى أهالي الريف أثاثا أوربيا وأدوات حلاقة وآلات للخياطة وأخرى للتصوير[1]. وتحولت بيوت أهل الريف المؤثثة بالحصير التقليدي والزرابي المنسوجة، والأواني الفخارية المخصصة للاستعمالات العادية[2] إلى بيوت تؤثثها أواني القش الأوربية، خاصة داخل بيوت القبائل التي تعيش على النشاط التجاري[3] وبفضل هذه القبائل أصبحت مختلف الأواني الأوربية تعرف رواجا متزايدا داخل الأسواق الأسبوعية.

ومما زاد من الإقبال على اقتناء الأثاث الأوربي، أن السلع الأجنبية الموجهة لمنطقة الريف كانت مصممة وفق أذواق الأهالي رغم رداءتها وضعف جودتها، إلا أن العناية بحسن مظهرها مكنها من غزو أسواق المنطقة؛ فصار الطلب مرتفعا على الأواني الزجاجية، والمنسوجات القطنية[4]، بالإضافة إلى الحلي الرخيصة؛ كالقلادات وغيرها[5].

وأمام هذا الرواج التجاري الواسع الذي شهدته المنتوجات الأوربية في الريف، احتدمت المنافسة بين القوى الأوربية للسيطرة على هذه الأسواق النشيطة. وعرف الريف مواجهة تجارية عمدتها الأقمشة القطنية، بنوعيها: البيضاء والملونة، التي تزايد الطلب عليها عند سكان القبائل. وبعد أن هيمنت المنسوجات الإنجليزية على السوق العالمية مدة طويلة، شرعت الصناعة الإسبانية في مزاحمتها، وخاضت معها منافسة شديدة، فبدأت الأقمشة الكطالونية الزاهية الألوان تجد طريقها إلى أهالي المنطقة[6].

لقد ازداد توغل المنتوجات الإسبانية بالريف، بعد أن زار ممثل المصنع الكطلاني للأقمشة مدينة مليلية سنة 1906م، ليقف على متطلبات السوق المغربية، ويتعرف أكثر على طبيعة أذواق المنطقة[7]. فبدأت الأقمشة الإسبانية البيضاء والملونة تعرف طلبا متصاعدا في أسواق الريف، وأقبل على

1 - انظر: «الحزب الإشتراكي الإسباني والحزب الشيوعي الإسباني في مواجهة حرب الريف» ماريا روزا دي ماداریاغا، مجلة أمل، ع. 12، 1997، ص. 144.

2 - Un prisionero en el Rif: Memorias del ayudante Alvarez. Manuel Juan DIANA, Segunda edición, Imp. Manuel Gali, Madrid 1859, p. 48-49.

3 - أسلمة وتعريب، غريلي، م. س، ص. 109.

4 - «El Rif commercial» P. GUARRO Y GONZÁLEZ,, op. cit., p. 114.

5 - Los presidios menores de África y la influencia Española en el Rif. Rafael PEZZI, Eds. Establecimiento tipográfico de fortanet Impresor de la Real Academia de la Historia, Madrid 1893, p. 63.

6 - «El comercio con las Kabilas». El Telegrama del Rif, Melilla, Año IX, 26 de enero de 1910, nº 2376.

7 - «El comercio de Melilla durante el último decenio: Avances y retrocesos del español» (4 parte). LOBERA Cándido, El Telegrama del Rif, Melilla, Año XX, 15 Mayo de 1921, nº 7358.

اقتنائها مختلف الشرائح الاجتماعية، بعد أن تمكن الصانع الإسباني من تلبية أذواق الأهالي[1]. إقبال كان له أثر واضح في إفلاس النسيج المحلي الذي تعرض لمنافسة كبيرة من قبل الأقمشة المستوردة[2].

كان لهذا الوضع تأثير على مجمل الإنتاج الحرفي المحلي، الذي ما فتئ يعرف تراجعا مستمرا أمام هيمنة المنتوج الأجنبي، وأضحت معه بعض المنتوجات الحرفية مهددة بالاختفاء تماما؛ كالقطع المعدنية والسجاد والتطريز وصناعة الجلود والخزف، رغم ما أبدته السلطات الإسبانية –بعد فرض الحماية– من محاولات لدعم الأنشطة الحرفية[3]. فظل النشاط الحرفي بالريف مزدهرا إلى حدود العقد الأول من القرن العشرين، غير أن توجه الفرنسيين والألمان نحو تقليد المنتوجات المغربية قد أضر بمجموع النشاط الحرفي [4].

وعلى الرغم من التأثير الواضح للمنتوجات المستوردة على الحرف المحلية، إلا أنها في المقابل وفرت سلعا صارت في متناول فئات عريضة من المجتمع، في الوقت الذي ظلت أثمان المنسوجات الصوفية المحلية مرتفعا مما جعل اقتناءها مقتصرا بالضرورة على الميسورين[5].

ونتيجة لهذا الوضع توسعت قاعدة استهلاك المواد الأوربية، وتراجع الإقبال على المنتوج الحرفي المحلي. كانت فئة الوسطاء سباقة إلى استهلاك المنتوج الأوربي واقتنائه، بفضل إمكانياتها الاقتصادية، وغدا استهلاك هذا المنتوج مظهرا يميز هذه الفئة الغنية، التي أفرزها الاختلاط بالرأسمال الأجنبي، عن باقي فئات المجتمع الريفي خلال القرن التاسع عشر. فتهافت وجهاء القبائل على شراء الأثاث الأوربي؛ وهكذا نجد ضمن زبناء التاجر عبد العزيز القباج الذي استقر في مليلية، بعض كبار رجال السلطة مثل الباشا عبد القادر الحاج الطيب الشكري، وأعوانه[6]. كما استغل مولاي عرفة وجوده بجوار مليلية، عندما قاد محلة مخزنية إلى قبائل قلعية، ليشتري سريرا معدنيا من الثغر المحتل[7]. وتقاطر أيضا أبناء الريف الأوسط على ثغري بادس والنكور، حيث المحلات الزاخرة بالبضائع الأوربية، لاقتناء المنسوجات والأجهزة التي تحيل حياتهم أكثر يسرا ونعومة[8].

1 - «El comercio en La Aduana: Datos de interés». El Telegrama del Rif, Melilla, Año XIV, 22 de Octubre de 1915, nº 9468.

2 - التجارة الفاسية، م. س، ص. 119–118.

3 - La actuación de España en Marruecos: Apuntes de historia y estudios sobre la política y situación actual del problema hispano-marroquí. Juan De España (Seudónimo de José Rimblas) Imp. De Ramona Velasco, Madrid 1926, p. 162.

4 - La Sociedad rifeña, M. AZIZA, op. cit., p. 129.

5 - التجارة الفاسية، م. س، ص. 119.

6 - نفسه، ص. 150

7 - «El Rif comercial», P. GUARRO Y GONZÁLEZ, op. cit., p. 114.

8 - أصول حرب الريف، جرمان عياش، ترجمة: محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، منشورات الشركة المغربية المتحدة، مطبعة النجاح الحديدة، الدار البيضاء 1992م، ص. 165.

إن النخبة الجديدة التي أفرزها انفتاح الريف على الخارج، بفضل ما راكمته من ثروات جراء أنشطتها البحرية المختلفة، بدأت تبحث عن التمايز الاجتماعي عن باقي الفئات المشكلة للمجتمع الريفي. وظهر هذا التمايز بشكل واضح في فضاء السكن «الذي يتميز من داخله لا من خارجه»[1]. وقدم لنا المغامر والصحافي الإسباني «أركس إنريكس» وصفا دقيقا من الداخل لأحد منازل وجهاء قبيلة بقيوة، ويتعلق الأمر بالسيد «دادي بن مسعود»، الذي استقبله في منزله فرصد بعض ملامح هذا المسكن فيقول: «هذه الليلة سنتعشى في دار «سي دادي» وفيها سننام، قضينا النهار في منزل العربي حيث كنا محل كرمه. والآن نستريح في هدوء في هذا المنزل الذي تتوفر فيه كل وسائل الرفاهية الممكنة، (...) وفي البيت استبدل الحصير بالزرابي والستائر الحريرية، وفراش النوم المصنوع من القصب بالناموسية ذات التاج المذهب، والصينية النحاسية بالصينية الفضية»[2].

خاتمة:

إجمالا، تَمكّن أهالي الريف من إنتاج مصنوعات حرفية متنوعة، استجابة لحاجياتهم. ووظفوا الفائض منها في المبادلات التجارية داخليا وخارجيا. وعلى الرغم من انفتاح الريف على الخارج مع القرن التاسع عشر، فإن ذلك لم يصاحبه أي تطور على المستوى التقني. فظل الإنتاج بدائياً؛ غلبت عليه البساطة، رغم المحاولات المحتشمة التي قام بها الأهالي لتطوير القطاع، من خلال نقل بعض التقنيات من الغرب الجزائري، خلال هجرة أهل الريف الموسمية إلى المناطق الغربية لهذا البلد. كما أن تسرب المنتوجات الصناعية الأوربية لأسواق الريف، وتعرض المنتوج الحرفي المحلي لمنافسة أوربية شديدة، أجهز على كل محاولات تطوير النشاط الحرفي وتحديثه في مناطق الريف.

1 - الاستيطان، بوشعراء، م. س، ج. 1، ص. 311.

2 - انظر: «حول استراتيجية النبأ عند المغاربة»، آمنة اللوه. مجلة البحث العلمي، ع. 42، س. 1994م/ 1995م، ص ص. 148-149.

EL TELEGRAMA DEL RIF
ذ.عبد الوهاب برومي
ذ.عبدالله كموني
تلغراف الريف
EL TELEGRAMA DEL RIF
مقاومة الشريف محمد أمزيان
من خلال النصوص العربية
في يومية تلغراف الريف
Fundador CANDIDO LOBERA
DE ASUNTOS EXTERIOR
duró cuarenta minutos
نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

دراسات وأبحاث

المملكة المغربية

المجلس العلمي الأعلى
الأمانة العامة
المجلس العلمي المحلي لإقليم الناظور

إسحاق بن مطهر الورياغلي

وجهوده في خدمة المذهب المالكي من خلال طرره

البحث الفائز في المسابقة الوطنية الأولى التي نظمها المجلس العلمي المحلي لإقليم الناظور
في موضوع: علماء الريف في خدمة مذهب مالك المنيف

إعداد :
أحمد الفقيري

منشورات المجلس العلمي المحلي لإقليم الناظور

القائد حدّو بن حمو البقيوي: الوسيط الدبلوماسي بين محمد بن عبد الكريم الخطابي وفرنسا

د. عبدالرحمان الطيبي
أستاذ باحث بالرباط

توطئة:

سوف نتناول، في هذا البحث[1]، موضوعا جديدا لم يسبق لأحد من الباحثين تخصيصه بعمل علمي مستقل، إلا ما كُتب عنه، ضمنيا، في بعض الدراسات التي تناولت تجربة الأمير الخطابي في تأسيس أول جمهورية في الريف، والتي تكونت من أطر شابة، حاولت منذ البداية تنظيم نفسها من أجل استتباب الأمن، وإنشاء أجهزة الدولة الحديثة، للوقوف ضد ما كان يروجه المستعمر من تبريرات للسيطرة على المنطقة الريفية، وأن ما قام به الأمير الخطابي من ممارسات، على مستوى التعيينات الوزارية، لم يكن سوى إجراء تطبيقي وإجابة عملية لحالة استثنائية؛ لتنظيم الوضع القائم في المنطقة الشمالية وإخضاعها، في ظل غياب السلطة المخزنية عن المنطقة؛ بسبب تقييد السلطان مولاي يوسف من لدن المستعمر الفرنسي الذي كان يمارس كل السلطات الفعلية، ويسعى إلى توريط السلطان بوضع خاتمه الشريف على كل الظهائر تحت ذريعة ما يسمى بـ «الحماية»[2].

ومهما حاولنا تقويم هذه التجربة، فإننا سنبقى مقصّرين غير موفين حق المجاهدين والقيادة الريفية، التي ضحّت بكل غال ونفيس من أجل إنجاح القضية الريفية وطنيا ودوليا.

وبما أن هناك عدة شخصيات لعبت أدوارا طلائعية في قيادة الحركة التحررية، فإن هذه الدراسة سوف تكون فرصة جديدة لإعادة قراءة أوراق المقاومة التي قادها الأمير الخطابي، وسنخصصها لإحدى الشخصيات التي لعبت دورا رئيسا في مجريات أحداث الريف، وهو القائد حدو بن حمو

1 - هذا البحث، في الأصل، مداخلة ألقيت بندوة طنجة الدولية المنعقدة أيامَ 27-28-29 ماي 2016، تحت عنوان «فرنسا وحرب التحرير الريفية».

2 - للمزيد من التفاصيل، انظر: «التربية والتعليم في برنامج محمد عبد الكريم الخطابي»، عبد الرحمان الطيبي والحسين الإدريسي، منشورات دار أبي رقراق، الرباط ، 2014، ص. 72-83.

البقيوي، الملقب بـ «حدّو لكْحَل»[1]، الذي لم ينل بَعْدُ حقه من الاهتمام والكتابة عنه، اللهم بعض الإشارات في بعض المراجع، على الرغم من أن له أثرا كبيرا في خدمة القضية الريفية، وبخاصة في المجال الدبلوماسي لحكومة جمهورية الريف، سواء على مستوى الوساطة بين الحكومة الريفية والحكومة الفرنسية، أو على مستوى العلاقات الشخصية، وكذا اهتمامه بالناحية الاستخبارية التي تخص الثورة الريفية، وغيرها من المهام الأخرى، وهذا ما سيتبين من خلال الوثائق المعتمدة في هذا البحث.

صورة رقم 1: القائد بن حمو البقيوي الملقب ب حدو لكحل

1 - عن استقراره بالمنطقة الشرقية الفرنسية، انظر:

- Zohra maldji, Histoire de la fondation de Port-Say et de l'origine de la tribu des Bokkoya «Le blog de lalla Ghazwana» Source: http://www.zohramaldje.fr/word press/

- القائد حدو لكحل ممثل الحكومة الريفية بالخارج:

أ- القائد حدو بقصبة عجرود (السعيدية):

نظرا لوعي الخطابي بأهمية الدبلوماسية في التعريف بالقضية الريفية بين دول العالم، فإنه عيّن عدة شخصيات من حكومة الريف للقيام بهذه المهمة؛ لشرح حقيقة وضعية الريف للسفراء والقناصلة والأحزاب السياسية في الدول الأوروبية، ومن تلك الشخصيات نجد القائد حدو بن حمو، المكلف الرئيسي للقيام بالاتصالات مع حكام فرنسا؛ نظرا لإتقانه اللغة الفرنسية، واستقراره بقصبة عجرود منذ أن التحق ببور صاي «Port-Say» للعمل مع لويس صاي، الذي أعجب به؛ نظرا لذكائه وإخلاصه، فربط معه علاقات متميزة. كما استطاع القائد حدو أن يربط علاقة متينة مع الابن المتبنّى للويس صاي «دانييل بورمانسي صاي» «D. Bourmancé Say»، الذي كان سببا في تألق حدو بن حمو، وتميزه عن الآخرين[1]؛ حيث كوّن ثروة لا بأس بها سمحت له بفتح مقهى سماها «مقهى القراصنة». ثم استطاع، بعد ارتياح الفرنسيين لإخلاصه وخدمته، أن يخدم أغراضه ومصالحه الشخصية؛ فقام بفتح مكتب للتصدير والاستيراد بوجدة، لعب من خلاله دورا أساسيا في خدمة الثروة الريفية.

ب - تعيين الأمير الخطابي للقائد حدو كوسيط متعدد المهمات:

منذ انطلاق الحركة التحريرية الريفية، أرسل الأمير الخطابي في طلب القائد حدو للاستفادة من خبرته ومعلوماته التي تراكمت لديه بفعل حسن تعامله مع الفرنسيين، ولم يتأخر حدو بن حمو في الاستجابة لطلب الأمير، وأصبح فيما بعْدُ من أهم قادة الثورة الريفية؛ حيث عينه الأمير قائدا على بقيوة، ومندوبا بالوزارة الخارجية، ووسيطا في كل المعاملات التي كانت تقوم بها حكومة الريف.

لقد استطاع حدو لكحل؛ بفضل ذكائه ومغامراته، أن يكسب ثقة الخطابي من جهة، وثقة الفرنسيين من جهة أخرى؛ فصار وسيطا رسميا بين القيادة الريفية والسلطات الفرنسية، خاصة بعد تعرفه على رئيس دائرة تاوريرت الضابط ليون كابرييلي «Léon Gabriellé».

وقد نجح القائد حدو فعلا في تحمل المسؤوليات المنوطة به؛ إذ كان وسيطا بين قيادة حكومة الريف والسلطات الفرنسية أثناء المفاوضات الثنائية، ومخاطبا رسميا للأمير الخطابي فيما يخص الصفقات التجارية التي تهم القضية الريفية، ومراقبا خاصا لكل الأجانب الذين يودون زيارة

1 - انظر تفاصيل مغامرة القائد حدو:

- Pierre Fontaire-L'Etrange Aventure Riffaire, Petrole, Intellegence, Service, Paris, 1943, p. 72….

انظر أيضا : محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال، ماريا روسا ذي ماداريغا، ترجمة وتقديم: محمد أونيا وعبد المجيد عزوزي وعبد الحميد الرايس، منشورات تيفراز، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2012، ص.461.

الخطابي بأجدير، وكان من بين المفاوضين الأساسيين في اللجن الموفدة من قبل الأمير الخطابي إلى السلطات الفرنسية[1].. لقد كان، حقا، الرجل المناسب في المكان المناسب.

إضافة إلى ما ذكر، كان الأمير الخطابي يكلفه بمهامّ أخرى اجتماعية؛ كقيامه بنقل الأطباء إلى الريف لتقديم الإسعافات الضرورية لبعض الحالات المَرَضية المسْتعْصِية (مثل أخت الخطابي زوجة بوجبار)، والوقاية من بعض الأمراض الفتاكة التي انتشرت في الريف[2]، بالإضافة إلى وساطته لفض النزاعات التجارية والأعمال المختلفة التي تخص التجار الفرنسيين وبعض تجار الريف بالمنطقة الشرقية[3]. وهذا ما تؤكده جل الوثائق الخطية التي نتوفر عليها، والتي أمدنا بها الأستاذ رشيد يشوتي مشكورا.

ونظرا لهذه الأنشطة المكثفة التي كان يقوم بها القائد حدو، فإن الخطابي كان يعتمد عليه، ويثق فيه، على الرغم من معرفته بالعمل المزدوج الذي كان يقوم به القائد حدو! وكان حدو بدوره يعمل جاهدا، ويحاول بكل صدق التقرب من الأمير؛ من أجل كسب ودّه، ومنحه دورا يليق به في حكومة الريف؛ نظرا لطموحاته الشخصية التي عُرف بها.

وبعد أمَدٍ، أصبح حدو لحكل الوسيط الرئيسي لكل المفاوضات بين الجانبين الريفي والفرنسي. فقد أكد للأمير، في رسالة خطية، أنه قادر؛ بفعل دبلوماسيته، أن يكْسب ود الفرنسيين ليؤيدوا ويساندوا القضية الريفية في اتجاه تحقيق استقلال الريف، وهذا ما كان يطمح إليه الخطابي، وهو ما تؤكده الرسالة التي بعثها للمارشال ليوطي بتاريخ 4 أبريل 1923، والتي يقول فيها: «أبلغ امتنان الشعب الريفي الصادق لفرنسا، التي كانت الوحيدة من بين القوى الأوروبية التي قدمت، في العديد من المناسبات، أدلة على تعاطفها مع العالم الإسلامي، وسارعت إلى دعمه في لحظات حرجة معينة»[4].

بقي لنا –بعد هذا– أن نطرح سؤالا حول شخصية القائد حدو، وهو: أين يمكن تصنيف القائد حدو بن حمو البقيوي؛ هل هو رجل دبلوماسي، أم رجل استخباري، أم رجل أعمال، أم ماذا...؟

إنه من الصعب تدقيق وتحديد مهمة هذا الرجل المحيّر فعلا، ولكن بالرجوع إلى الوثائق الخطية

1 - نفسه، ص 467 .

2 - نفسه، ص 469.

3 - انظر: عبد الكريم ملحمة الذهب والدم، زكية داود، ترجمة محمد الشركي، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، 2007، ص 112.

4 - انظر مقتطف نص الرسالة التي أرسلها م .ع . الخطابي إلى المارشال ليوطي بتاريخ 4 أبريل 1923 عند: ماريا روسا في: محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال، ص. 269.

التي نتوفر عليها، يتبين ازدواجية الأعمال التي كان يقوم بها. فما هي المساهمات التي قام بها القائد حدو لخدمة القضية الريفية؟

- مساهمة القائد حدو في تمتين العلاقات الريفية-الفرنسية

أ- القائد حدو ضمن البعثة الدبلوماسية إلى باريس:

لقد استطاع القائد حدو؛ بفضل الصداقة التي كانت تجمعه مع الابن المتبنى للويس صاي السيد بورمانصي، أن يجعل هذا الأخير من المناصرين للثورة الريفية، ومن المدافِعين عن ارتباط دولة الريف بعد استقلالها بشكل وثيق بفرنسا؛ وبذلك كان من النُّشَطاء الرئيسيين لتقريب وجهات نظر السلطات الفرنسية من حكومة الريف[1]. وإلى هذا الشخص يرجع الفضل في انتقال الوفد الريفي، المشكَّل من وزير الخارجية محمد أزرقان وعبد الكريم بن حدو بن زيان والقائد حدو بن حمو، من محادثات وجدة إلى باريس خلال شهر يناير من سنة 1922م؛ من أجل البحث عن الدعم والمساندة للقضية الريفية من طرف حكام فرنسا وتجّارها ومعارضي حرب أفريقيا. وكان بورمانصي هو المموّن للبعثة الريفية إلى باريس من مبيت ومأكل، بالإضافة إلى دوره في وساطته مع الحكام والتجار الفرنسيين من أجل الريف...

طبعا لم يكن تموين بورماصي للبعثة مجانيا، وإنما كان على حساب حكومة الريف، وهذا ما تؤكده المراسلة التي بعث بها إلى القيادة الريفية في يوليوز 1922، يطالب فيها الأمير الخطابي بإكمال بقية المصاريف التي صرفها على البعثة الريفية في باريس؛ لأن ما تلقاه من محمد أزرقان غير كافٍ لسد الديون كاملة[2]. وهذا ما يؤكده كذلك القائد حدو في رسالةٍ بعثها إلى الخطابي يذكّره بالخسائر والمصاريف التي أنفقها بورمانصي على البعثة التي أرسلها الخطابي إلى باريس، وفي نفس الوقت يطالبه فيها بتقديم الشكر له على المجهودات التي قام بها لصالح البعثة الموفَدَة إلى باريس، والدعاية التي قام بها لصالح الريف في جريدته[3].

إضافة إلى ما ذكر، فقد لعب القائد حدو دورا أساسيا في وصول البعثة التي أرسلها الأمير الخطابي إلى فرنسا مع بداية 1923م والمكوَّنة من أخيه امحمد الخطابي والحاجّ محمد الحاتمي، للتعريف

1 - انظر: Pierre Fontaine, L'Etrange… p. 72

2 - محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال، ص 468.

3 - رسالة من القائد حدو بن حمو البقيوي إلى السيد محمد بن عبد الكريم وعمه السيد علوش بن حدو والسيد عبد السلام ،بتاريخ 31 غشت 1921.

بالقضية الريفية، بعد تمكنه من الحصول على جوازات سفر مزوّرة لهما من الدار البيضاء؛ نظرا لصعوبة الوصول إلى باريس...

كما قام القائد حدو بدور مهم في مفاوضات مؤتمر وجدة المنعقد ما بين 18 أبريل و6 ماي 1926؛ إذ كان هو المكلف بإجراء الاتصالات التمهيدية لهذا المؤتمر، ولذلك تم إلحاقه بالوفد الموفد من طرف الأمير الخطابي، بعد إعفاء السيد الحاج الحاتمي بسبب مرضه[1].

صورة رقم 2: السفارة الموفدة لوجدة من أجل التفاوض مع الفرنسيين
وتظهر صورة حدو البقيوي الأول على اليمين

ونظرا إلى أنّ المؤتمر طالت مدته، فقد ألحّ القائد حدو والوفد المرافِقُ له على الحكومة الفرنسية بأن تضع رهن إشارتهم وسائل نقل سريعة؛ من أجل إطْلاع القيادة الريفية على مجريات الأحداث، وفعلا، فقد خصصت فرنسا للوفد الريفي طائرة صغيرة، وربّانا فرنسيا تحت تصرف القائد حدو؛ للقيام برحلات جوية بين وجدة وأجدير، للتشاور مع الأمير م .ع. الخطابي.

وعلى الرغم من مجهودات الأمير الخطابي في تمتين العلاقات بين الجانب الريفي والجانب الفرنسي، إلا أنه كان على علم بسياسة فرنسا الرامية إلى القضاء على الثورة الريفية بشتى الأساليب؛ نظرا لما كانت تشكله الثورة الريفية من خطورة على المستعْمِر في شمال إفريقيا، وهذا ما يؤكده الخطابي في الرسالة التالية، التي جاء فيها: «أؤكد لكم بأن كلماتي تعبر عن شعور الريفيين المتنوّرين

1 - انظر تفاصيل عن مؤتمر وجدة، المنعقد في 1926، في: محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال، ص 416.

والصادقين... لذا نؤكد لكم إلى متى ستستمر بيننا وبين فرنسا؛ الدولة الحامية... تلك السياسة الملتَبِسة التي تلحق الضرر سواء بوضع الأمور أو بمشاعر تعاطفنا تجاه فرنسا»[1].

ومجمل القول: رغم المجهودات التي قامت بها الدبلوماسية الريفية، إلا أنهالم تسفر عن نتائج إيجابية كبيرة لصالح القضية الريفية.

ب – القائد حدو البقيوي في وساطته في قضية تازة والقائد المدبوح:

لقد قام القائد حدو، بأمر من الأمير الخطابي، بتحرير رسالة مطوّلة باللغة الفرنسية إلى المارشال ليوطي بتاريخ 27 يناير 1924م من وجدة، يحذره فيها بالاعتداءات التي يقوم بها القائد المذبوح وحركته على أهالي قبائل الريف المجاورة لحدود القبائل الخاضعة للحماية الفرنسية بنواحي تازة، خاصة باجزناية، ويؤكد له –في هذه الرسالة– خطورة ما يمكن أن يشكّله هذا الاعتداء من توتر بين الحكومة الريفية والحكومة الفرنسية، خاصة وأن فرنسا لزمت السكوت عن هذه الاعتداءات؛ لأنها ترى الفضل للمذبوح في إنقاذ مدينة تازة من يد المجاهدين الريفيين. وقد قام حدو لكحل بنقل الرسالة شخصيا إلى الرباط لتسليمها للمارشال ليوطي[2]، وهذا نعتبره أوْجَ التضحية التي كان يقوم بها القائد حدو لصالح الأمير الخطابي والقضية الريفية.

– نجاحات القائد حدو في وساطته الدبلوماسية.

كان القائد حدو يبعث، بين الفينة والأخرى، بمراسلات إلى الأمير الخطابي يُخْبِره فيها بالمستجدّات التي تهم القضية الريفية، ومنها:

أ– تدخلات القائد حدو لحل مجموعة من القضايا:

كان حدو البقيوي، في مراسلاته، يقترح عدة حلول لبعض القضايا التي تروّج لها الأوساط الحاكمة الإسبانية والفرنسية بخصوص الريف؛ ففي رسالة مطولة إلى الأمير الخطابي يشير فيها إلى أن الإسبان رفعوا شكوى إلى «عصبة الأمم» في أعقاب مجزرة العروي التي قام بها الريفيون ضد جنودهم، رغم استسلامهم للمجاهدين. تقول الرسالة: «إن دعوة الريف فحتى دخلت للشرع في المجلس المذكور (أي مجلس الجنوس في الوندريز) صبنيول، فتراه اشتكى بغزوة التي جعلتها له في العروى وقبضت عسكره وقتلتوه بعدما دفع لكم السلام. واعلم [أنه].. قد مر عندي انسان لم نقدر نوريك اسمه هنا.. من الرباط إلى توريرت وقد قال لي لا بد مني تعلم السيد محمد بن عبد

1 - محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال، ص. 269.

2 - رسالة من القائد حدو بن حمو إلى م.ع. الخطابي، بتاريخ 28 شوال 1340/ 29 يونيو 1922، منحني إياها الأستاذ رشيد يشوتي مشكورا.

الكريم كي يبعث أحد البقاضوا (محامي) أفرانصاوي ومعه زوج من كبار الريف العارفين غاية كي يحضروا في مجلس المذكور كي يتكلم في مسائل الريف وعليه فالمؤكد عليه لا تستهزآء (تستهزئ) في ذلك وإذا غفلت في إبعاث ما ذكر فإنه يحتمل أن الجنوس يقدروا يساعدوا صبنيول في طلبه»[1].

وورد في الرسالة نفسها أن القائد حدو نجح في وساطته من أجل شراء أهم المستلزمات التي تخص الثورة الريفية، وأن الفرنسيين أعطوا الضوء الأخضر لشراء كل شيء من أجل سحق الاسبان في الريف، يقول القائد في رسالته : «وأما الفرانصيص فتراه قال با أني (بأني) مغمض العين بأن تشتروا من عندي جميع المسايل الذين تهلكوا بهم صبنيول»[2].

وهكذا، كان القائد حدو على بيّنة مما يقال وما يُنشر في الإعلام عن القضية الريفية، ويخبر به الأمير الخطابي عبر رسائله. وكثيرا ما كان يتكتّم عن بعض الأسرار التي تهمّ سيادة حكومة الريف لكي لا تتسرب الأخبار إلى لأعداء...

ب – نجاح القائد حدو في حل قضية الأسرى:

لعب القائد حدو البقيوي دورا مهما في محاولة إطلاق أسرى الحرب من الإسبانيين والفرنسيين على السواء في مؤتمر وجدة 1926م. ونظرا للمسؤولية التي كان يتحمّلها تجاه هؤلاء بإيعازٍ من الأمير الخطابي، فإنه كان يخص السجناء بمعاملة طيبة. وهذه شهادة تؤكد ما نحن بصدده، وهي عبارة عن رسالة أرسلها الرقيب غارسيا إلى القائد حدو جاء فيها: «اعترافا منا بالجميل على المعاملة الطيبة للأسرى الإسبان خلال فترة الأسْر... نودّعك معبِّرين عن شكرنا، وعن تصرفاتك الحسنة، وعن المجهودات الكبيرة التي بذلتها من أجل إطلاق سراحنا. وحتى نشهد على قولنا هذا نوقع أدناه نحن الأكبر أهلية ومصداقية لإثبات التصرف، توقيت بتاريخ 25/ 05/ 1926.

Jose Garcia Marcos – Luis Del Toro – Mariano Ripolés – Antonio Rojano - Jose Merrira – Francisco Nunéz – Ernesto Buitrago»[3].

فهذه الشهادة تكذّب ما روّجته الدعاية الإسبانية من كون القائد حدو استغل مسؤوليته على السجناء للاعتداء جنسيا على إحدى الشّابّات الإسبانيات، التي أُسِرت مع عمتها في الحرب الريفية؛ لتشويه سمعته، ودوره الرائد في كسْب التأييد للقضية الريفية ضد الاستعمار الإسباني[4].

1 - الرسالة نفسها. (تعمدنا الاحتفاظ بلغتها كما هي)

2 - رسالة من القائد حدو إلى الأمير الخطابي بدون تاريخ.

3 - انظر الرسالة عند: ماريا روسا، في «محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال»، ص 472.

4 - للمزيد من التفاصيل عن هذه القضية، انظر: محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال، ص 472–478.

ج- القائد حدو أحد عناصر السلاح الجوي:

لقد كان السلاح الجوي الهاجس الكبير للقيادة الريفية لمواجهة الاعتداءات الجوية الإسبانية؛ ولذلك اتفقت هذه القيادة على شراء الطائرات، وهذا ما تعبر عنه بصراحة الرسالة التي بعثها القائد حدو إلى الخطابي، والتي يشير -في مقدمتها- إلى حفاوة الاستقبال الذي خصّه الفرنسيون للوفد الريفي بتاوريرت، وخاصة خلال اللقاء الذي جمع القائد حدو البقيوي بالجنرال شارل أوبيرCh. Aubert ؛ حاكم تازة، الذي وَعَد الريفيين بالسماح لهم باقتناء ما تحتاجه الحكومة الريفية من لوازم، سواء تعلق الأمر بشراء السيارات أو بشراء الطائرات...، مع تبسيط المساطر للسلفات المالية التي تحتاجها القيادة الريفية. وقد أشار القائد حدو في الرسالة إلى أن «دعوة الطائرات قد حصل بالكلية، ولكن ذلك سخون من قبل الدراهم، وقد ساعدنا الفرنصيص على ذلك، والحاصل لا بد لك أن ترسل لنا واحد لعندنا لدار ادريوش ممن يثق به خاطرك يكون كاتما على السر وخفت إفشاءه»[1].

فمن خلال المراسلات الخطية للقائد حدو للأمير الخطابي، استطاع حدو أن يحصل على موافقة شراء الطائرات لصالح الحرب الريفية، كما استطاع استقطاب رُبّان ومدرّس لإصلاح الطائرات وتدريس الملاحة الجوية، بعد التوقيع الذي أبرمه مع رايمون بيرير (Raymond Perrier) والميكانيكي ايرنيست (Ernest Millot) ، والاتفاقات على الرواتب الشهرية، بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى المخصّصة لهؤلاء من قبل الحكومة الريفية[2].

وحرصاً على امتلاك القيادة الريفية للطائرات الحربية، كتب محمد بن عبد الكريم رسالة إلى محمد أزرقان -وزير الخارجية- يوصيه فيها بأنْ يكون على بيِّنة من الأمر، ويطالب القائد حدو بأن يتضمن العقْد بعض الأجزاء الضرورية للطائرات؛ تحسبا لأي عطب قد يقع فيها، ونقتطف منها ما يلي: «أؤكد عليكم أن تكونوا ببال، وتطلبوا من أصحاب إجضيضا[3] أجزاء الآلات التي تكون مع كل أجضيض، وتسمى آلات التبديل، وحسب قوانين التجارة تكون داخله في ثمن إجضيضا»[4].

---

1 - انظر نص الرسالة بالفرنسية: P. Fontaine. op.cit .pp 131-134 .

2 - الظل الوريف في محاربة الريف، أحمد سكيرج، دراسة وتحقيق: ذ. رشيد يشوتي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط ، 2010، ص 36.

3 - اسم أمازيغي يطلق على الطيور.

4 - رسالة من القائد حدو إلى الأمير الخطابي بتاريخ 18 ربيع الأول 1340/ 18 نونبر 1922م.

صورة رقم 3: القائد حدو بلباس الطيران

والملاحظ، من خلال بعض الوثائق، أن مسألة شراء الطائرات الحربية، إذا ما تمت الصفقات في هذا الموضوع، فإن المشكل الكبير الذي كان مطروحا هو مَنْ سيقودها؟! وهذا ما توضحه الرسالة التي أرسلها السيد محمد بن الحاج (أحد ممثلي الحكومة الريفية بالجزائر) للأمير الخطابي في هذا الشأن[1]. كما أن المراسلات المتبادلة بين القائد حدو، كوسيط رئيسي في شراء الطائرات الأربع، والتي لم تصل إلا واحدة منها، وبين أزرقان وبوجبار، تبيّن أن هناك صعوبة في إيصالها إلى الريف في حال إذا ما تمت الصفقة، وأيضا صعوبة في توظيف طيّارين فرنسيين لقيادتها، بالرغم من الإغراءات التي قدمتها القيادة الريفية لهؤلاء.

ومن بين الرسائل الأخرى التي تشير إلى صعوبة الاتفاق مع الطيارين الرسالةُ التي أرسلها السيد بيريير «Perrier» إلى السيدين محمد بوجبار ومحمد أزرقان، تحمل إمضاء القائد حدو بن حمو البقيوي، والتي يلحّ فيها المرسل على عدم التأكيد للقيادة الريفية بالوفاء بما وعدها به؛ لأن الأمر هو خارج عن إرادته (وجدة: 24 يوليوز 1924).

وتشير رسالة أخرى إلى قبول الطيارين للشروط التي حُددت في هذا الإطار؛ حيث تلقى القائد حدو رسالة من محمد أزرقان، بتاريخ 24 يوليوز 1924، جاء فيها ما يلي: «سيدي القائد، بخصوص

1 - الظل الوريف، ص: 38.

الطيارين أعْلِمُك أنهم قبلوا ما عُرض عليهم، ولقد توصلت بمراسلتهم، ولكن لم أجبهم بعد... وسوف تجيبهم، سواء بالفرنسية أو الإسبانية، بوصول أول رقّاص إليك».

وتلقى، في هذا الشأن أيضاً، رسالة من محمد بوجبار يخْبِرُه فيها بقضية الطيارين اللذين يريدان الخدمة في الريف، وأكّد له أن القضية انتهت بيوم التوقيع على الاتفاقية. وأضاف: «... ودون ذلك سأبقى صديقك.»[1] (محمد بوجبار، أيت قمرة: 17 يوليوز 1924).

د – القائد حدو يُبْطل المؤامرات على الحكومة الريفية:

كان القائد حدو على بيّنة من كل المؤامرات التي تحاك في الخفاء ضد الثورة الريفية؛ ففي رسالةٍ إلى الأمير الخطابي يشير إلى المؤامرة التي تحاول إسبانيا القيام بها تُجاه الثورة الريفية، حيث حاولت استغلال مقام السلطان مولاي عبد الحفيظ ببلادها لإقحامه في الصراع ضد الريفيين. تقول الرسالة: «... إن صبنيول فتراه يتكلم في المجلات متاعه (الوطنية) بأنه قد عيّن مولاي عبد الحفيظ يذهب إلى الريف لأجل إشعال الخلاط هناك وتتبعوه الناس ولما يكون مساجين صبنيول تحت يده فيهرب. فهكذا ظنه...». وينصح القائد حدو الأمير الخطابي –في نفس الرسالة– بالرجوع إلى اتفاقية الجزيرة الخضراء، التي تنص على أن المغرب لا يمكن أن يحْكُمه سلطانان، بل سلطان واحد فقط، ويؤكد عليه أنه في حالة وقوع ذلك فليخبره بذلك لرفع شكاية إلى السلطان مولاي يوسف. تقول الرسالة: «وإذا هو محقق هناكم بأنه خرج عندكم فتخبر كي نجعل شكايتنا لمولي يوسف السلطان أو نقدم بنفسي لمدينة الرباط»[2].

هـ– القائد حدو أول من فطن لملابسات حرب الغازات:

لقد كان القائد حدو من الذين يلتقطون جميع الأخبار الرائجة آنذاك؛ بفضل علاقاته الشخصية مع المهتمين بالشؤون السياسية، بالإضافة إلى عدد من المخبرين الموالين له. ويمكن القول إن القائد حدو كان أول من فطن لمسألة الغازات السامة التي كانت إسبانيا تستوردها من الخارج، وهذا ما تؤكده الرسالة الخطية التي أرسلها إلى الخطابي يخبره فيها بأن «بابور افرانصيص قد حملت 9 قنطار متاع الغاز الرهج إلى صبنيول، والغاز المذكور قد دخل لمليلية في 20 من شهر شوال الجاري، وصبنيول قد بعث 300 عسكري... إلى الفابريكة من الغاز بافرانصة كي يتعلموا الحرب ذلك. وكان صبنيول في الماضي طلب من بعض الناس افرانصيص الذين لهم معرفة في حرب ذلك كي

1 - Pierre Fontaine .L Etrange Aventeure…p .103-104.

2 - الظل الوريف، ص: 38. (تعمّدنا إيراد الكلام كما جاء في نص الرسالة، دون تصرف فيه).

يخدم عنده... وإن لَلْمَانْ (الألمان) قد قبض بابورا معمّرة بالغاز، وهي موقفة عنده، وليس عرفها أين ذاهبة للتراك (للأتراك) أو لمليلية»[1].

يبدو من خلال هذه الرسالة المجهودات التي كان يقوم بها القائد في إطار خدمة القضية الريفية، وذلك أمر لم يكن بإمكان أيٍّ كان القيام به. فبالنظر إلى تجربته مع الفرنسيين، كان يخبر القيادة الريفية بكل شيء، وفي نفس الوقت كان القائد حدو يحذر الخطابي من خطورة إطلاق بعض السجناء الإسبان، وخاصة الجنرال نابارو «Navarro»؛ نظرا للعواقب الوخيمة التي ستنتج عنها. جاء في إحدى رسائله: «وإياكم أن تسرّحوا المساجين المقبوضين عندكم، وخصوصا جنرال نباروا... وهذا ما نؤكده به عليكم، وإن سرحتموهم فتراه يضربكم بكور الرهج»[2].

واستعدادا من القيادة الريفية لمحاولة الوقاية من هذا السلاح المحظور دوليا، وتفادي انعكاساته الخطيرة، فإنها كلّفت القائد حدو بتدبير هذا الأمر. وفعلا، قام بالاتصالات مع معارفه للقيام بشراء بعض الكمامات الواقية من الغازات السامة. يقول في الرسالة السابقة نفسها: «وأما مسيو بارطولي قد قدم عندي البارحة من باريز، وكان قبل قدومه يكاتبني وليس جاوبته. وأنه متغير كان يطلب الجواب الفقيه (أي الخطابي) وليس رد لنا الجواب. وتراه حمل معه كميه البيانات والعربون من المسايل الذي طلبتهم به، وحمل أيضا وهي الآن بوهران عدد 100 من الكمامات (الكمامات) المعدين للحرب لي لا يشمون رائحة الرهج والعدد المذكور حمله سوى عربون وأنه يطلب في كل واحدة 100 فرنك وإذا نطلبوا عدد كثير فتكون سومة كل واحد 60 فرنك مجاملة، وإذا اقتضى نظرك بذلك فتبعث رجلا وثيقا الذي يأتي لك بالمئة المذكورة من وهران»[3].

وكان القائد حدو يؤكد للخطابي، في رسائله، أنه لا يمكن الإفصاح عن كل شيء في الرسائل المرْسَلة إليه نظرا لبعض المسائل التي يحتاج فيها إلى الكلام المباشر بينهما. وهذا ما تؤكده المراسلة التالية: «وتراه بعض الكلام الذي لم نقدر نقله لك في البطاقة (الرَسالة)، وها أنا بعثت لك تصويرة متاع المدفع الذي يضرب بالكور متاع الغاز، ويضرب على زوج كيلومترات و500 ميل وثمنه 5000 فرنك. ووصل لتوريرت متاع الكور الحريقة من الذين كان يرميهم صبنيول بالريف»[4].

فهذه الرسالة هي من الأخطاء التي ارتكبها القائد حدو؛ لأن كل الكتاب الإسبان الذين يبرّرون ضرب الريف بالغازات السامة يؤكدون -بناء على هذه الرسالة- أن الخطابي كان أيضا يضرب بالسلاح نفسه.

1 - رسالة القائد حدو إلى الأمير الخطابي بتاريخ 28 شوال 1340/ 24 يونيو 1922. (أوردنا الكلام كما هو في نص الرسالة).
2 - رسالة القائد حدو إلى الأمير الخطابي بتاريخ 21 غشت 1921.
3 - نفسها. (تعمدنا إيراد الكلام كما ورد في نص الرسالة).
4 - نفسها. (تعمدنا إيراد الكلام كما ورد في نص الرسالة).

- معوقات الوساطة الدبلوماسية للقائد حدو:

أ- قضية أوراق الاعتماد:

لقد كان القائد حدو متذمرا من هذا الأمر؛ لأنه بالرغم من الثقة التي وضعها فيه الأمير الخطابي، كمخاطب رسمي للقضية الريفية إزاء السلطات الفرنسية، إلا أنه لم يكن مرتاح البال؛ بسبب التشكيك الذي كان يراود حكام فرنسا بتاوريرت ووجدة وبركان وعجرود من الخطابات التي كانت تصل من القيادة الريفية، وهذا الأمر تؤكده رسالة أرسلها القائد حدو إلى الخطابي وآخرين جاء فيها: «أيها السادات، فإن السادات الحكام تراهم في ظنهم بأن جميع البطائق (الرسائل) التي أراكم تبعثوهم لي مزورين. والآن فالمرغوب من جزيل فضلكم أن تكتبوا أولا بطاقة (ورقة اعتماد) لسدات [كذا] حكام بيرو بركان، واحد إلى السيد الكمندار حاكم مَغْنية، والثالثة لي، وتذكروا فيهم بأني الواسطة بينكم وبين السادات الحكام الفرنصويون، وجميع ما كنت نخبركم به فهو بأمركم... فيلزمكم أن تكتبوا لهم بطائق... وتضعوا فيهم خطوط يدكم»[1].

وربما هذه الوضعية التي كان عليها القائد هي التي كانت سببا في بعض هفواته. وفي نفس الوقت تدل هذه الرسالة على عدم ثقة القيادة الريفية في كل ما يخبرهم به القائد حدو، بالرغم من تأكيده على إخلاصه للأمير الخطابي وللقضية الريفية.

ب - قضية الصراع بين القائد حدو ومجموعة من قيادات الثورة الريفية:

كانت هذه القضية من معوّقات الانسجام بين قيادات الثورة الريفية؛ نظرا للتنافس الذي كان بين هؤلاء على حساب القضية المصيرية للريف، ولعل من أهم صراعات القائد حدو صراعه مع وزير خارجية الريف محمد أزرقان.

وقد بدا هذا الصراع واضحا بين الرجلين؛ بسبب استحواذ القائد على جلّ المباحثات بين القيادة الريفية والفرنسية دون استشارة وزير الخارجية، بالإضافة إلى التنافس في المسائل التجارية بينهما. ولقد بلغ هذا الصراع حدّ وصْف القائد حدو لأزرقان بأوصاف مشينة، تُظْهر الحقد الدفين بين الشخصين. كما كان أزرقان يبادله الشعور نفسه؛ لذلك سعى إلى تنحيته عن المهمة التي كان يقوم بها كواسطة بين حكومة الريف والفرنسيين؛ فكان يرسل رسائل إلى حكام فرنسا بالمنطقة الشرقية يطعن فيها في القائد حدو، ويصفه بأوصاف غير لائقة؛ ففي رسالةٍ بعثها أزرقان إلى رئيس المخابرات بتاوريرت، بتاريخ 22 دجنبر 1922م، يشير إلى عدم التعامل مع بعض الأشخاص الذين

1 - نفسها. (تعمدنا إيراد الكلام كما ورد في نص الرسالة)

يحاولون «تعكير العلاقات بين الريفيين والفرنسيين»، والمقصود –هنا– القائد حدو، الذي كشف عن اسمه في آخر الرسالة[1].

ومن الرسائل التي يظهر من خلالها هذا التوتر، أيضا، الرسالة التي أرسلها القائد حدو إلى الأمير الخطابي بخصوص صفقة الكمامات السالفة الذكر، والتي جاء فيها: «وإذا اقتضى نظرك بذلك (أي صفقة الكمامات) فتبعث رجلا وثيقا يأتي لك بالماية المذكورة من وهران. وأما الناس الذين تبعث لذلك فيكون معهم سي عبد الكريم (بن زيان)، وليس نقبل تبعث لي الناس الذين يتركوا لنا اللومة وذلة، كما فعل أزرقان في تلمسان، ونخبرك فإن حاكم تلمسان بنعيدة فليس لأراهما فرحانين بالخدمة التي عملها أزرقان، والحاصل جميع احبابنا لم أراد (لم يرضوا) على ذلك... ونخبرك فأنا بريئا من أزرقان، فإذا رجع هنا في المستقبل فتراه في قبضة الفرنصيص»[2].

ويشير –في رسالة أخرى إلى لخطابي– إلى أنه لم يستجب لطلب محمد أزرقان الذي دعاه للحضور إلى الريف؛ نظرا لعدم ورود خط يد الأمير الخطابي، بالإضافة إلى أنه مشغول بقضايا الريف في المنطقة الشرقية.

إن هذه الخلاقات بين القائد حدو ومحمد أزرقان كانت لها عواقب وانعكاسات على العلاقات بين رجالات القيادة الريفية؛ فهناك من كان يؤيد أزرقان، وهناك من كان يدافع عن القائد حدو، وهذا ما نستشفه من الرسالة الآتية التي أرسلها إلى الخطابي، والتي جاء فيها: «لا بد سلم منا على السيد عبد السلام، وكلمه من جانبنا، وقد وهم فين وظن في جانبنا ظن سوء، حتى صدر منه بأنني لا أدخل محلة أنوال لا بد، وبعد اكتب للسيد حموش الآن لان تجبر خاطره من جانبنا، ولا ينظر فينا بعين الاحتقار. وأما نحن معكم بالصدق والنية»[3].

يبدو من خلال هذا أن الشخصية القوية التي كان يتمتع بها القائد حدو، وطموحه غير المحدود وجبروته، أمورٌ أدت إلى كثرة حُسّاده وأعدائه، سواء من بعض شخصيات القيادة الريفية أو من طرف الإسبان.

ورغم ذلك، فقد ظل القائد حدو وفيّا للأمير الخطابي وخدمة القضية الريفية إلى أن استسلم الأمير للفرنسيين، وأجبر حدو بن حمو على الإقامة الجبرية بمدينة الصويرة إلى أن وافته المنية سنة 1952م، تاركا ولدين؛ الأول اسمه محمد مولود بالجزائر، والثاني علي مولود بالصويرة.

1 - انظر: محمد بن عبد الكريم الخطابي والكفاح من أجل الاستقلال، ص. 417.
2 - الرسالة في الهامش 22 من المرجع نفسه. (تعمدنا إيراد الكلام كما ورد في نص الرسالة).
3 - نفسها. (تعمدنا إيراد الكلام كما ورد في نص الرسالة).

- مصير القائد حدو في الإقامة الجبرية:

منذ أن حط القائد حدو الرحال في منفاه بمدينة الصويرة، ساءت حالته النفسية، وتدهورت صحته وحالته المادية كذلك؛ بسبب ما بدأ يعانيه من تهميش وضيق ذات اليد، وحسرته على أيام العز والشهرة في فرنسا والريف وبقية المدن المغربية، وما كان يعيشه من نخوة بين الأوساط الاجتماعية الفرنسية، وما اكتسبه من معرفة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لصالح الحركة التحريرية الريفية...

لم يرْضَ القائد حدو قطُّ بهذه الوضعية التي آل إليها، فبدأ يهمل نفسه وأهله ومصالحه، ودخل في متاهات كانت لها عواقب وخيمة عليه. ومما زاده تأزما، من الناحية المادية والنفسية، الظهير الذي أصدره خليفة السلطان على المنطقة الشمالية، بتاريخ 9 أكتوبر 1926م، والذي حَرَمه من جميع أملاكه، سواء في الريف أو في المنطقة الشرقية، مع العلم أن الظهير شمل أيضا جلّ قادة رجال المقاومة، وعلى رأسهم الأمير الخطابي؛ بسبب التهم الموجّهة إليهم. جاء في الظهير أعلاه: «من موجب العدل والإنصاف، وعقابا على المسلك الشنيع الذي سلكه ضد السلطة الحقيقية الذين شاركوا في الثورة التي ترأسها... ولد عبد الكريم الخطابي، وامتازوا بمعاكستهم للمخزن الشريف وللدولة المحمية»[1].

وقد حاول أحد أبنائه مراسلة الجهات المسؤولة في عهد حكومة عبد الرحمان اليوسفي سنة 1999 لاسترجاع أملاك والده، غير أن الرد كان مخيّبا في رسالة جوابية مؤرخة بتاريخ: 28/ 02/ 2000م.[2]

ورغم المحاولات التي قام بها ابنه علي بن حدو لاسترجاع حق الأسرة، فقد يئس وفقد الأمل في كل شيء حتى توفي مغبونا بالحسيمة أواخر سنة 2015م.

وبالرغم من الظهير الذي أصدره الوزير أحمد بلافريج، يوم 9 أكتوبر 1958، والقاضي بإرجاع وتعويض الأملاك المصادَرَة لعائلة الخطابي، فإنّ باقي شخصيات القيادة الريفية لم يَشْملهم هذا الظهير.

والسؤال المطروح ها هنا: لماذا الإقصاء لهؤلاء، وإرجاع كل الأملاك لورثة الخطابي؟!

إنه سؤال تصعب الإجابة عنه في هذه العجالة.. وحسب رأيي المتواضع فـ:

- إن إصدار ظهير يقضي بتعويض وإرجاع أملاك الخطابي لورثته ربما يرجع إلى عامل إيديولوجي من جهة، وإلى عامل سياسي من جهة ثانية، نظرا للمكانة التي كان يحظى بها الأمير في القاهرة وباقي دول المعمور.

1 - صدر الظهير بتاريخ: فاتح ربيع الأول 1345/ 9 أكتوبر 1921.

2 - لمزيد من التفاصيل عن هذه القضية، انظر البحث الميداني الذي قام به جمال الكتابي -وهو من المهتمين بقضايا الريف وبحقوق الإنسان، كما أنه عضو في مؤسسة عبد الكريم الخطابي بهولندا- حول القائد حدو مع عائلته.

– وربما وقعت اتصالات سرية في هذا الشأن بين زعماء الحركة الوطنية والسلطان محمد الخامس قبل اللقاء التاريخي الذي جمع بين السلطان والأمير الخطابي بالقاهرة. غير أن الظهير أعلاه لم ينفذ في حينه؛ بسبب موقف الخطابي المعارض لدستور 1962م. ولم يتم تفعيله إلا بعد اللقاء الذي جمع بين الحسن الثاني ونجل الخطَابي؛ سعيد الخطابي، والمنصوري بنعلي حسب ما أكدته عائشة الخطابي.

– لماذا لم يحرك الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي هذا الملف عندما توصل بمراسلة علي بن القائد حدو البقيوي؟! مع العلم أن اليوسفي هو أول باحث مغربي تجرّأ على تناول موضوع مؤسسات جمهورية الريف، ومن الأشخاص النشيطين الذين كانوا وراء عقد ندوة دولية في باريس سنة 1973م حول عبد الكريم الخطابي، والتي شارك فيها عدد لا يستهان به من المتخصصين في تاريخ المقاومة الريفية... سؤال محيّر يبقى الجواب عنه لدى عبد الرحمن اليوسفي طبعا.

أهم الاستنتاجات التي توصّلنا إليها في هذه الدراسة:

1– كان القائد حدو جريئا في مراسلاته للأمير الخطابي، وكأنه هو الآمر والناهي في بعض الأمور، غافلا أنه يراسل رجل دولة من الدرجة الأولى!

2– كان القائد حدو لا يبالي ببعض الشخصيات النافذة في حكومة الريف؛ مما كان سببا في بعض الإخفاقات الخطيرة التي تسيء إلى مسيرة الحركة التحررية الريفية، وخاصة مع وزير خارجية حكومة الريف.

3– كان القائد يملي بعض الشروط على الأمير الخطابي؛ كفرض بعض البروتوكولات التي ربما لا تدخل في صميم اختصاصاته؛ كإلزام الأمير بإرسال مفاوضين بلباس أنيق، وبمعرفة تامة بالشؤون السياسية، وغير ذلك من الشروط حسبما تؤكده بعض الوثائق.

4– كان حدو من الواثقين بأهمية دوره في الوساطة الريفية–الفرنسية؛ بسبب إتقانه لُغةَ موليراس، وبذلك اعتبر نفسه أنه لا يضاهيه أحد من رجال حكومة الريف!

– عائلة القائد حدو بن حمو البقيوي تستغيث!

أوجه من هذا المنبر نداءً باسمي الشخصي، وباسم «منتدى م.ع. الخطابي للفكر والحوار»، وباسم جمعية اتويزا، ومختلف الجمعيات المدنية والحقوقية –وهذا يعني أيضاً المندوبية السامية لقدماء المحاربين وجيش التحرير–؛ من أجل إنصاف عائلة حدو والقيادات الأخرى، التي ضحّت من أجل الدفاع عن استقلال المغرب، ورفع الحجز عن أملاكها المصادَرة منذ 1926م، ونتمنى أن يجد هذا النداء آذانا صاغية...

وقبل الختم، وإنهاء الموضوع، نعلن للسادة الباحثين والمؤرّخين والمهتمين والحقوقيين أننا بصدد تهييئ مؤلّف عن شخصية القائد حدو، الذي أصبح تاريخه في سلة المهملات!

التنظيم الاجتماعي
في فكر محمد بن عبد الكريم الخطابي

دة. رابحة محمد خضير
كلية الآداب، قسم التاريخ،
جامعة الموصل، العراق

المقدمة:

عاد محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى أجدير بعد انتهاء معركة أنوال، فاجتمع مع زعماء القبائل الريفية في 19 أيلول/ سبتمبر 1921م، وقرروا الإعلان عن تأليف حكومة وطنية مستقلة تدير شؤون البلاد، مع تشكيل جمعية وطنية فيها لوضع ميثاق قومي[1]. وقد انتخبت القبائل الريفية «أميرا» عليها.. محمدا بن عبد الكريم الخطابي، الذي أكد أن حكومته تلك لن تكون بديلا عن السلطة أو المخزن المغربي، بل ستكون حكومة شعبية تتأكد من خلالها سلطة الشعب، ولن يكون الأمير سوى منفذ لقرارات هذا الشعب وطموحاته المشروعة. فالسلطة لم تكن هدف الأمير قط، بقدر ما كان هدفه تحرير الريف والمغرب بأكمله من ربقة الاستعمار الغاشم في أفق تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية[2].

لقد أثبت الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، بوصفه قائداً عسكرياً وزعيما سياسيا، كفاءة قَلَّ نظيرها؛ إذ أنشأ حكومة حديثة قائمة على أسس برلمانية، وأوجد لها نُظما إدارية ومالية وقضائية جديدة، وقام بإصلاح ديني وثقافي وزراعي، وأنشأ جيشا يملك مختلف أنواع الأسلحة، ويعتمد على أفضل أساليب القتال، بل أخذ يبحث عن الوسائل المناسبة لإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول كافة[3].

وعلى الرغم من حالة الحرب التي كان يعيشها إقليم الريف، إلا أن جهود الأمير محمد بن

---

1 - للمزيد من التفاصيل عما جاء في الميثاق، يُنظر: بطل الريف الأمير عبد الكريم الخطابي، عمر أبو النصر، المطبعة الوطنية، بيروت، ط:1، 1934، ص: 14. وينظر كذلك: من القبيلة إلى الأمة – ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي، سلمان إسماعيل، دار التوحيدي للنشر، سوريا، ط: 1، 1998، ص ص: 32–33. وينظر أيضا: المغرب في مواجهة إسبانيا – صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار (1903–1927)، محمد علي داهش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2011، ص: 133.

2 - المغرب في مواجهة إسبانيا، ص ص: 92–93.

3 - عبد الكريم ملحمة الذهب والدم، زكية داود، منشورات وزارة الثقافة، الرباط، 2007، ص: 109.

عبد الكريم الخطابي كانت واضحة في الاهتمام بتنظيم مؤسسات حكومته وتطويرها، ونقلها من الواقع التقليدي، الذي عاشته قبائل الريف عبر تاريخها الطويل، إلى طور المؤسسات الحديثة بما يتناسب مع تفكير الخطابي السياسي والعسكري والاجتماعي والإداري، المنضَبَط ضمن حدود الشريعة الإسلامية.

والأكيد أن تتبع فكر محمد بن عبد الكريم الخطابي، في المجال السياسي والعسكري والاجتماعي والديني والإداري، أمر يطول؛ لذلك، فسأقتصر –في هذه المقالة– على الحديث عن الجانب الاجتماعي فيه دُونَ غيره من الجوانب.

التنظيم الاجتماعي في فكر محمد بن عبد الكريم الخطابي:

إن الثقافة التي امتلكها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي جعلت منه شخصية ذات فكر ثاقب، وعقلية قيادية طموحة، استفاد منها في تنظيم الحكومة التي أقامها في الريف المغربي، ولاسيما فيما يخص الناحية الاجتماعية، التي حاول تنظيمها تنظيما حديثا ركّز فيها على الجوانب التالية:

القضاء:

يعد القضاء من المؤسسات التي أولاها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي اهتماما بالغاً منذ بداية حركته التحررية؛ فقد حرص على أن يؤسس محكمة للفصل في القضايا المدنية والجنائية، يتولى أمرها قضاة أكفاء، وتصدى بنفسه لمهام القضاء فيها إلى جانب قيادته عمليات المقاومة ([1]).

لقد سعى الأمير إلى بناء دولة أساسُها العدل؛ فبعد أن نظّم إدارة حكومة الريف جعل مبادئ الشريعة الإسلامية محلّ القانون العُرْفي، وأوقف ما كان سائدا من عقوبة تشويه أجساد الجُناة والمجرمين، كما أحدث غرامات مالية وعقوبات سجنية ضد مرتكِبي جرائم القتل بدَلَ قانون القصاص[2].

وكانت السلطة القضائية مستقلة عن باقي السلطات؛ وبذلك عمل الأمير على تنظيم القضاء بأجدير؛ حيث يوجد مقر محكمة الاستئناف التي يترأسها وزير العدل، ويساعده خمسة عشر مستشاراً. كما أسند الخطابي إلى قاضي القضاة دور النيابة العامة، فيما اختار بعض الأعيان للعمل كمُحامين[3]. ونظراً لعمق تفكير محمد بن عبد الكريم الخطابي، ووعيه بأثر تنظيم القضاء كعامل

1 - أسد الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، محمد عمر القاضي، تطوان، 1981، ص: 102.

2 - عبد الكريم: ملحمة الذهب والدم، ص136.

3 - حرب الريف التحررية ومراحل النضال، أحمد عبد السلام البوعياشي، نشره عبد السلام جسوس وسوشيرس، طنجة، 1974، 2/ 122. زعيم الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، محمد العلمي، مطابع دار الكتاب، الدار البيضاء، 1968، ص: 28. محمد بن عبد الكريم، محمد علي داهش، ص: 165.

حاسم في إدماج جميع القبائل، فإنه قام بتجميع كل الفقهاء -والحرب على أشُدّها مع الإسبان-، وعيّنهم قضاة بواسطة ظهير (مرسوم)، وجعل لكل قبيلة قاضيا للفصل في النزاعات، وحلّ مشاكل الناس الاجتماعية، وكان الغرض من توزيع هؤلاء القضاة تطبيق القانون الموحّد للشريعة الإسلامية، وتأكيد مركزية حكومة الريف[1]، التي أخذت على عاتقها مسؤولية حفظ الأمن الاجتماعي عن طريق نظام قضائي مسْنَد بمبادئ الشريعة الإسلامية، يتخطى بعض الأعراف القبلية التي كانت متّبَعة[2].

وارتبطت العقوبات المفروضة بطبيعة الجريمة المقتَرَفة، التي صُنفت حسب نوعها ودرجتها؛ وقد أوضحت وثائق السجن المركزي بقرية أجدير نوع الجريمة والعقوبة المناسبة لها[3]. وهكذا قسمت حكومة الريف جرائم النظام القضائي إلى ثلاثة أصناف:

1- جرائم سياسية واضحة؛ كالتجسس والخيانة.
2- جرائم جنائية؛ كالقتل والمنازعات الشخصية.
3- جرائم اجتماعية.

ومقابل كل صنف من هذه الأصناف توجد عقوبة محددة مستمَدّة من الشريعة الإسلامية؛ فتطبق عقوبة الإعدام رميا بالرصاص على المتهمين بالتجسس والخيانة، ويفرض الحبس والغرامات في المخالفات ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية، أو المتعلقة بالنظام العام...[4]

وبذلك، استطاع الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي فرْض السيطرة السياسية والاجتماعية والعسكرية، وظفر بولاء كل القبائل له ولحكومة الريف[5]؛ فصار الناس ينضبطون للنظام والقانون، الذي أقرته هذه الحكومة، انضباطاً أرّخ له الصحفي الأمريكي «بول سكوت مور» حين كتب في سنة 1925م يصف النظام والقانون في حكومة الريف قائلاً: «لقد كان النظام والقانون يسودان البلاد، وخيّم الأمن على الممتلكات وطرق المواصلات»[6]. وما ساد النظام بالريف، وما استتبّ الأمن في أرجائه، إلا بفضل التعاون الجماعي بين الأمير وقبائل الريف.

---

1 - محمد علي داهش، جمهورية الريف في مراكش (1919-1926م)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1983، ص: 180.
C.R. Pennell: Law, order and the formation of an Islamic resistance of European colonialism the Rif. 1921-1926, p. 34. 1981 بحث منشور في المجلة التاريخية المغربية، العدد 21/ 22،.

2 - جمهورية الريف في مراكش، ص: 180. من القبيلة إلى الأمة، ص: 48.

3 - حرب الريف التحررية، م.س، 1/ 409. Pennell, op. cit., p. 35

4 - ثورات العرب في القرن العشرين، أمين سعيد، دار الهلال، د.ط، د.ت، ص201. Pennell, op. cit., p. 37.

5 - جمهورية الريف...، داهش، ص: 181.

6 - من القبيلة إلى الأمة، ص39.

الإصلاحات المالية:

كان الاهتمام بالجوانب المالية لحكومة الريف في بداية تشكلها أمرا ضروريا، لاسيما وأن ظروف الحرب فرضت الاهتمام بتسليح المجاهدين؛ فكانت الحاجة ماسّة إلى شراء الأسلحة والعتاد الحربي لصدّ عدوان المحتل. لذلك اهتمت الحكومة بالعملة النقدية، في وقت شاع فيه صكّ العملة منسوبا إلى أسماء سلاطين المغرب؛ فقد كان «الحسني» –المنسوب إلى السلطان الحسن الأول (1873م–1893م)– هو العملة النقدية المتداولة، وبقي التعامل بها إلى حدود سنة 1902م؛ حيث صدر الفرنك المراكشي في منطقة الجنوب عن بنك مراكش، الذي تأسس بمقتضى معاهدة الجزيرة الخضراء. أما بالنسبة إلى الشمال المغربي، فقد حلت العملة الإسبانية «بسِّيطا/ بيزيتا» محلّ النقد المحلي[1].

لم يكن لحكومة الريف، في بدايتها، عملة مستقلة تنظم بها ماليتها؛ فاقتصر التداول في الريف على العملة الإسبانية والمغربية المحلية؛ بسبب ظروف عدم الاستقرار التي كانت تمر بها المنطقة[2]. وحاولت الحكومة، فيما بعْدُ، إصدار عملة ريفية تدعى «ريفان»، عن «البنك الريفي»، الذي تطلعت إلى إنشائه في أجدير، لكن تعذر عليها صكّ عملتها بالريف؛ فاتجهت نحو صك «الريفان» في بريطانيا سنة 1924م، إلا أن ظروف الحرب حالت دون الاستمرار في هذا الأمر[3].

وعلى الرغم من عدم وجود عملة نقدية خاصة بالريف، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة من تنظيم شؤونها المالية المرتبطة بنشاط المؤسسات العسكرية والمدنية، التي اعتمدت –في تمويلها– على مصادرَ تشكّلتْ من:

- الموارد الداخلية، وتشمل الزكاة والضرائب[4].
- الموارد الخارجية، وتشمل فداء الأسرى والرسوم الجمركية.

أولا– الموارد الداخلية:

كانت الموارد الداخلية تُدفع نقدا أو على شكل موادّ زراعية. وكان الفلاح ملزما بزراعة أرضه، وإلا سُحبت منه، وأعطيت لغيره ضمانا لعدم ترْكِها بدون زراعة[5]. كما نُظّمت عملية جمع الزكاة بشكل دقيق؛ فقد كان وزير المالية يكلف «الأمناء» بجمعها من أهل الريف، ويضع

1 - ينظر: ابن جلون، المصدر السابق، ص ص: 126–127.
2 - الأمير والتاريخ المحاصر، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت).
3 - حرب الريف التحررية، ص ص: 154–155.
4 - جمهورية الريف، داهش، ص: 172.
5 - حرب الريف التحررية، 2/ 152. زعيم الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، محمد العلمي، ص: 28.

على هؤلاء «الأمناء» سلطة رقابية تقوم بمهمة تفتيشهم ومحاسبتهم في حالة التقصير[1]. وصارت بذلك أموال الزكاة مورداً من موارد خزينة حكومة الريف؛ بحيث قدِّر مدخول الزكاة السنوي بحوالي 75 ألف بيزيتا[2].

أما الضرائب، فقد كانت على ثلاثة أنواع؛ الأول يسمى (الضريبة)، ويقوم بدفعها جميع المواطنين عدا الفقراء وجرحى الحرب. والثاني يسمى (التيجان)، وهي مفروضة على أصحاب الثروات، وقيمتها محددة من قبل حكومة الريف[3]. أما النوع الثالث فيتمثل في الغرامات، وهي مفروضة على الجماعات الخارجة عن السلطة المركزية؛ مثل قبيلة غمارة التي تمردت سنة 1923م على سلطة الأمير حينما حاول تنظيم أوضاعها وشؤونها؛ ففرض عليها 30 ألف بيزيتا، ومثل قبيلة بني زروال التي تمردت سنة 1925م؛ بسبب تحريضها من قِبَل بعض المتعاونين مع فرنسا؛ ففرض عليها 500 ألف بيزيتا[4].

ثانيا- الموارد الخارجية:

أما الموارد الخارجية، فقد اعتمد الأمير في تحصيلها على مداخيل افتداء أسرى الحرب، ورسوم الجمارك، التي ضخّت أموالا ضخمة في خزينة الحكومة؛ إذ حصل الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي سنة 1923 على ما يقدر بأربعة ملايين بيزيتا لقاءَ افتداء أسرى معركة أنوال[5]. كما أخذت الفدية من الإسبان المحاصرين في مراكزهم؛ إذ كانوا يدفعون المبالغ العالية لقاءَ فكّ الحصار عنهم. وقد شجعت هذه الطريقة القوات الريفية على مواصلة حصارها للمراكز الإسبانية[6].

وشكلت رسوم الجمارك موردا آخر لخزينة الحكومة، التي كان مركز إدارتها بمدينة الحسيمة[7]. كما أن الرسوم المفروضة على السلع الداخلة والخارجة من فاس أو الجزائر كانت عالية جدا، لكنها توقفت مع بداية الاشتباك مع القوات الفرنسية[8].

وعلى الرغم من كل المضايقات التي تعرضت لها حكومة الريف، إلا أنها استطاعت أن تنظّم ماليتها إلى حد كبير، وتمكّنت من تسيير إدارة البلاد وشؤونها وتوفير كل مستلزماتها، ولاسيما العسكرية.

1 - أسد الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، ص7. جمهورية الريف، ص: 173.

2 - حرب الريف التحررية، 2/ 152. عبد الكريم ملحمة الذهب والدم، ص: 137.

3 - حرب الريف التحررية، 2/ 153. عبد الكريم ملحمة الذهب والدم، ص: 137.

4 - ثورات العرب في القرن العشرين، ص: 184. زعيم الريف، ص: 28.

5 - جمهورية الريف، داهش، ص: 174.

6 - الحرب الريفية: سر انتصار الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، محمد أمين العمري، مطبعة دار السلام، بغداد، 1925، ص: 62. جمهورية الريف، داهش، ص: 174.

7 - العلمي، مرجع سابق، ص30. داهش، جمهورية الريف...، ص174.

8 - زعيم الريف، العلمي، ص: 30. جمهورية الريف، داهش، ص: 174.

التعليم:

نالت مسألة التعليم حيزاً كبيراً من تفكير الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي؛ فسعى إلى تنظيم التعليم في الريف تنظيما عصرياً ليُنشئ جيلا واعيا من الشباب، قادرا على مواجهة الأعداء وبأساليب حديثة عصرية.

كان التعليم الديني هو السائد في المغرب[1]، وبقي كذلك حتى إعلان الحماية الأجنبية عليه سنة 1912م؛ إذ قام الإسبان والفرنسيون بإخضاع التعليم لإدارتهم؛ قصْدَ توجيهه حسب وجهتهم الاستعمارية؛ فأصبح التعليم في المغرب محدوداً ومراقَباً من قبل سلطات الاحتلال، عدا بعض المدارس العربية الإسبانية والعربية الفرنسية التي قصد بها الاحتلال إضعاف اللغة العربية، وتخريج فئة من الموظفين الذين يستخدمهم كوسطاء مع الأهالي في المؤسسات العامة والإدارات[2].

لقد أدرك الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي أنْ لا سبيل إلى إخراج المنطقة من الجهل، وإنقاذها من التخلف سوى بالتعليم الحديث والمتطور؛ لذا حاول تنظيم هذا القطاع –بمساعدة أخيه امحمد الذي كان من أوائل المهندسين في مجال المناجم، وقد يكون أول مهندس في اختصاصه في المغرب[3]–؛ وذلك من خلال إنشاء المدارس العصرية، وتعليم الذكور والإناث أيضا. كما حاول إرسال عدد من الطلبة إلى مصر وتركيا لإكمال دراساتهم، لكنّ ظروف الحرب حالت دون ذلك.

لقد نظم محمد بن عبد الكريم الخطابي التعليم في حكومة الريف تنظيما حديثاً وعصرياً؛ فإلى جانب التعليم الديني، أنشأ وزارة المعارف لتطوير المدارس التي أقامها، وجلب لها المدرّسين من خارج المغرب، وخاصة من الجزائر ومصر؛ ليُسْهِموا في النهضة العلمية الحديثة التي خطط لها الأمير، ونفذها بإقليم الريف[4].

وتذكر المصادر أن الأمير أسّس ثلاث مدارس تعتمد –في تدريسها– على المناهج الحديثة، وأشرف بنفسه على إدارتها ورعايتها، وهذه المدارس هي:

1. مدرسة أجدير التي ضمّت الشبان الذين سبق لهم أن تلقوا بعض مبادئ العلم، وخُصّصت لتعليم الرياضيات والعلوم البحتة، إضافة إلى مواد خاصة بالفنون العسكرية. وقد عيّن لإدارتها السيد محمد بن الحاج حدو؛ أحد علماء بني وريا‌غل، وحُدد له راتب قدرُه 100 بيزيتا، وهو راتب عالٍ جدا في ذلك الوقت[5].

---

1 - حرب الريف التحررية، 1/ 66. كان التعليم يتم في الكتاتيب التي تتركز في المساجد المعَدّة لهذا الغرض. كما خُصصت فيها غرف لسكنى الطلبة المتعلمين الذين كانوا يأخذون معاشهم من السكان، ويدعى «المعروف». أما الأساتذة فكانوا من الفقهاء، ويقْبضون معاشهم من السكان بالتناوب، ويُدعى «النُّوبَة». ينظر: محمد بن عبد الكريم، داهش، ص: 161.

2 - محمد بن عبد الكريم الخطابي، ص ص: 161–162.

4 – لأمير والتاريخ المعاصر، ص: 3.

4 - جمهورية الريف، داهش، ص: 176. محمد بن عبد الكريم الخطابي، ص: 162.

5 - حرب الريف التحررية، 2/ 185. محمد بن عبد الكريم الخطابي، ص162.

2. مدرسة زاوية أدوز بقبيلة بقيوة، وقد أشرف الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي على وضع منهاجها أثناء توجهه إلى تلك الجهة، وعين الفقيه السيد محمد ميشال؛ أحد علماء قبائل غمارة، مديراً عليها، وكان يستلم راتباً مشابها لمدير المدرسة الأولى.
3. ولم يَغبْ عن بال الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الاهتمام بالتعليم الديني؛ إذ أسس معهداً دينياً في مدينة شفشاون بمساعدة أخيه امحمد الخطابي، وعيّن له مشرفاً الفقيهَ العمري بنفس راتب مديري المدرستين السابقتين.

كما اهتم بالتعليم العام، الموجّه إلى عموم الناس، في المساجد، مع إدخال مواد تعليمية أخرى؛ كالأناشيد الوطنية والرياضيات[1]، دون إغفال تدريس بعض مبادئ العلوم العسكرية قصْدَ تكوين جيل من الشباب المثقف ثقافة علمية، والملمّ بالمهارات العسكرية؛ مما يتيح له خدمة بلده[2].

الصحة:

عانت أقطار المغرب العربي بشكل عام، ومن بينها -طبعْاً- المغرب، من أوضاع صحية متدهورة؛ بسبب ظروف الحرب، التي أدت إلى انتشار الفقر والجوع والأوبئة، التي أودت بأرواح الكثير من الناس. وأمام غياب المراكز الصحية من مستوصفات ومستشفيات، فقد اعتمد الناس على الطب الشعبي في مداواة أغلب الأمراض المنتشرة.

وبعد انتصار الثورة الريفية في معركة أنوال سنة 1921م، غَنِم الريفيون كَمّيات وافرة من الأدوية استفادوا منها مدةً طويلةً، لكن الحاجة المستمرة إلى الأدوية، في ظروف الحرب التي تعيشها المنطقة، دفع حكومة الإقليم إلى البحث عن وسائل جديدة تُعينها على رفع المستوى الصحي في إقليم الريف؛ فاستعانت سنةَ 1923م بخدمات طبيب وطبيبة من فرنسا، إلا أن مدة بقائهما في المنطقة لم تكن محددة[3].

وقد تدهورت الأوضاع الصحية بالريف سنة 1924م؛ بسبب استخدام القوات الإسبانية الغازَ السامّ[4]، إلى جانب الحصار الذي فرضته على منطقة الريف؛ الأمْرُ الذي حالَ دون وصول الأدوية والمواد الطبية القادمة من طنجة، والموجَّهة لمعالجة الجرحى من الريفيين وأسرى الإسبان المصابين. وتخفيفا من حدة هذا الوضع، استقدمت حكومة الريف طبيبا مغربيا من فاس يدعى «المحبوب». ورغم ما بذله من مجهودات لمداواة المرضى، وإسعاف الجرحى، إلا أنّ مجهوده ظلّ محدودَ الأثر أمام نقص الأدوية، وغياب المؤسسات الصحية المجهّزة[5].

ازدادت الحالة الصحية سوءاً بمنطقة الريف بعد سنة 1925م، مع استمرار الحرب بين حكومة

1 - حرب الريف التحررية، 2/ 185.
2 - جمهورية الريف، ص: 180.
3 - حرب الريف التحررية، 2/ 181؛ محمد بن عبد الكريم الخطابي، ص: 169.
4 - محمد بن عبد الكريم الخطابي، ص 182.
5 - حرب الريف التحررية، 2/ 181. محمد بن عبد الكريم الخطابي، ص 169.

الريف وتحالف القوتين الإسبانية والفرنسية؛ فنَجَم عن ذلك سقوط المزيد من الجرحى والقتلى. ولتخفيف هذا التردي في الوضع الصحي، يقول عبد الكريم: «اضطرَرْنا لطلب المعُونة من جمعيات الصليب الأجنبية للعناية بمرضانا وجرحانا»[1]، لكن التحالف الإسباني-الفرنسي حال دون حصول ذلك. وقد تأسف الخطابي على غياب جمعيات على شاكلة «الصليب الأحمر» عند المسلمين لتقدِّم خدمات لمرضاهم وجرحاهم، فقال: «يَسُوؤنا -وايم الحق- أنْ نرى جمعية الصليب الأحمر من الأمم النصرانية، من غير تمييز جنسية ولا قومية، تهتم بجرحى الإسبانيين وأسْراهم الذين بقوا في أيدينا، ونبعث لهم الكميات الوافرة من الدراهم، وترسل لهم الأطباء ليقوموا بمداواة جرحى الإسبانيين، وليس لنا من جمعياتنا الخيرية من يصلنا»[2].

وقد حاول الأمير الخطابي الاستفادة من خدمات طبيب فرنسي يُدعى «كود» -جاء مع البعثة الفرنسية لغرض معالجة الجرحى الفرنسيين- في علاج الجرحى والمرضى من أبناء الريف. كما حاول أن يستفيد من خبرته في بناء مستشفى في منطقة أجدير؛ فطلب منه أن يضع تخطيطا لإقامة هذه المؤسسة الصحية في منطقة عين حلون في أعالي أجدير، إلا أن الهجوم الإسباني، في أواخر سنة 1925م، أفْشَلَ هذا المشروع[3].

الخاتمة:

على الرغم من كل الصعوبات التي واجهت محمد بن عبد الكريم الخطابي، فقد نجح في إنشاء حكومة عصرية حديثة مَبْنية على التلاحُم الاجتماعي، بعد أن تمكن من التغلب على بعض العادات والأعراف القبلية، التي أدت إلى تشتت قبائل الريف -ولا سيما مسألة الثأر التي كانت تدفع البلاد إلى التطاحن القبلي، وعدم الاستقرار، وفقدان الأمن-، واستطاع بذلك أن يوحّد شمْل أهل الريف، ويوجّه قوتهم لمواجهة الاحتلال.

ومن أجل تكريس هذا التلاحم الاجتماعي، اعتمد محمد بن عبد الكريم الخطابي على تفكير اجتماعي يركّز على تنظيم القضاء والاقتصاد والتعليم والصحة وغيرها من الجوانب الاجتماعية الحيوية، التي تقوم عليها الحكومات العصرية. وقد بذل الخطابي جهوداً كبيرة من أجل إنجاح هذه التدابير عندما أشرف بنفسه على تطبيقها، بمساندة أشخاص أكفاء؛ مما أثمر نتائجَ مرضيةً لمس أبناء بلده أثرها في حياتهم، كما أثمرت أفكار الخطابي قيام حركات تحررية شعبية في المغرب وخارجه تناضل كلها من أجل الحرية والاستقلال.

1 - جمهورية الريف، ص 183.

2 - نفسه، ص183. محمد بن عبد الكريم الخطابي، ص 170.

3 - حرب الريف التحررية، ج2، ص182. محمد بن عبد الكريم الخطابي، ص171.

رحلة أبي يعقوب البادسي

إطلالة على المتن الرّحلي وصاحبه ومدوّنه

د. عبد الله بوغوتة
باحث في التاريخ وعلوم التربية
وجدة/ المغرب

تعد الرحلة من أهم الوسائل التي اعتمدها الإنسان، منذ القديم؛ للحصول على المعرفة وتبليغها وتبادلها، ولاستطلاع عوالم أخرى واكتشافها، وللاحتكاك والتلاقح الثقافي والتواصل الحضاري...

وقد تنوعت الرحلات التي قام بها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، وتعددت دوافعها ومقاصدها وأهدافها، وتبقى الرحلة الحَجّية من أهم أنواع الرحلات التي قام بها المسلمون ودوّنوها. ولقد برز المغاربة -وخاصة في العصر المريني- في هذا النوع؛ بحيث برع الرّحّالة، أو مَنْ دوّنوا رحلاتهم، في وصف المراحل والشعوب والمسالك والعادات وتقاليد المناطق المزارة... إلخ.

والملاحَظُ أن كل رحلة انطبعت بطابع كاتبها انطلاقاً من خلفيته الفكرية والثقافية، بل وحتى العقدية والسلوكية؛ فمنها ما اهتم بالعلم والعلماء وتراجم الأعلام، ومنها ما اهتم بالمجال، ومنها ما اهتم بالأحوال والكرامات؛ كما هو الشأن بالنسبة إلى رحلة أبي يعقوب البادسي، التي سأتناولها من خلال محورين اثنين؛ أخَصِّصُ الأول منهما للتعريف بصاحب الرحلة ومُدَوِّنها، والثاني للتعريف بالرحلة وبعض مضامينها...

أولا- التعريف بالرّحّالة وبمُدوِّن الرحلة:

هو أبو يعقوب يوسف بن محمد بن عبد الله بن علال بن منصور بن سعيد بن عبد الله بن سعيد بن نمير الزهيلي البادسي[1]، وُلد يوم الثلاثاء السابعَ عشرَ من شهر الله ذي الحجة، من عام أربعين وستمائة (640هـ/ 1243م)، بالدار التي كانت بها سُكناه ببادِس المحروسة.

قرأ القرآن على المعلم الصالح إسماعيل أحمد الخزرجي؛ فحفظه، وجوّده. وأخذ اللغة والأدب

1 - مناقب أبي يعقوب الزهيلي البادسي، الشيخ الفقيه محمد عبد الله محمد الأوربي، ضمن «حرب الريف التحريرية ومراحل النضال»، للحاج أحمد البوعياشي، مطبعة دار أمل، طنجة، 1975، 1/ 302.

عن الأستاذ أبي القاسم الأندلسي، وقرأ على أبي علي الطنجي العربية، ثم قرأ «الرسالة» و«تهذيب البرادعي» على الشيخ العالم الولي أبي زكرياء يحيى بن أبي بكر الجعوني، بعد أن عاد من قرطبة، التي أقام فيها أربعين سنة، ثم رجع إلى الريف؛ فظهر له علم جمّ.

كما قرأ ببادس «تهذيب البرادعي» على الفقيه أبي إبراهيم إسحاق بن يحيى الورياغلي الأعرج، ثم رحل معه من بادس إلى مدينة فاس؛ فأخذ عنه هنالك، وتفقّه عليه مدة. وقرأ أيضا بمدينة فاس موطأ الإمام مالك على قاضيها، وإمام الفريضة بجامع القرويين، أبي جعفر أحمد بن الشيخ الفقيه العلاّمة أبي عبد الله المزدغي، ثم رجع إلى بادس؛ فدرَسَ على يديه العديد من التلاميذ، من بينهم حفيده أبو الحسن علي، والحاج أبو العباس أحمد بن الكماد، وعيسى المصمودي، وأبو عبد الله الكرطوسي الفاسي. كما حضر في مجلسه الفقيه أبو البركات البلفيقي الأندلسي، وزاره ببادس القاضي المفتي الشريف أبو عبد الله النور العمراني.

وكان رحمه الله، منذ نشأته، مُداوما على قراءة القرآن وتلاوته، والاعتناء بتفسيره، وتفهُّم معانيه، والاعتناء بآياته، وبحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبكلام العلماء والأولياء، واتباع السّنة وتحكيمها في نفسه، في أمر دينه ودنياه، وحركاته وسكناته وأكْله وشربه ولبْسه وخلعه، ودخوله وخروجه، متقللا من الدنيا، مجتزئاً منها باليسير[1]. قال في حقه ابن خلدون (ت 808هـ): «أبو يعقوب البادسي أكبر الأولياء وآخرهم بالمغرب»[2]، ووصفه لسان الدين بن الخطيب (ت 776هـ)، في «نفاضة الجراب»، بـ«الإمام الكبير، والعارف الشهير»[3]. وقد عُرف بسلوكه القويم، واستقامته في السّرّ والعَلَن. يقول عنه عبد الحق بن إسماعيل البادسي: «ألف العبادة فتألف به شملها، وتكلف المؤن الشرعية فهان عليه حملها»[4]. لكن تكوينه الروحي لم يكتمل إلا في رحلته المشرقية، التي خرج فيها من أجل الحج والسياحة الصوفية؛ فعاد من هذه الرحلة، وقد أضحى مقصد طلاب علمي «الظاهر والباطن»، إلى أنْ أدركه أجَلُه[5] في منتصف ليلة الثلاثاء 11 ربيع الآخر عام 734هـ (1333م)[6]؛ فدفن عند مصبّ وادي بادس، وما زال مقامه مشهورا بين أهل الريف[7].

---

1 - مناقب أبي يعقوب الزهيلي البادسي، 1/ 302–342.

2 - مقدّمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، ضبط وشرح وتقديم: محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004م، ص 582.

3 - نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، لسان الدين بن الخطيب؛ تحقيق: أحمد مختار العبادي؛ مراجعة: عبد العزيز الأهواني، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1976، ص 253.

4 - المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، عبد الحق البادسي، تحقيق: سعيد أعراب، المطبعة الملكية، الرباط، 1982، ص 139.

5 - أدب الرحلة بالمغرب في العصر المريني، الحسن الشاهدي، منشورات عكاظ، الرباط، 1990، 1/ 305.

6 - الوسيلة إلى المرغوب في كرامات الشيخ الولي أبي يعقوب، أبو محمد الأوربي، مخطوط بالخزانة الحسنية، رقم 9447.

7 - وصف إفريقيا، الحسن بن محمد الوزان الفاسي؛ ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، الجمعية المغربية

أما مدوِّن الرحلة فهو أبو محمد عبد الله بن محمد الأوربي الفاسي، حلاّه صاحبُ «الجذوة»[1] بـ «الفقيه، العالم، العَدْل، قاضي الجماعة». وهذه الصفات لا تجتمع إلا فيمَنْ اعترف بمكانته العلمية الممتازة.

ومما ذكره صاحب السلوة، في الترجمة له، أنه «كان فقيها فاضلا، عارفا بعقد الشروط، قاضيا نزيها، قريب الغور، بعيد الشأو، حَسن الظن، محبّا في الصالحين، يذكر كراماتهم وأحوالهم»[2]... فتدوينُه رحلةَ البادسي، إذاً، يدخل ضمن اهتماماته وميوله الروحية.

وقد تتلمذ لجلّة علماء عصره؛ كأبي الحسن بن سليمان القرطبي، وأبي جعفر أحمد بن الحسن بن الزيات الغرناطي، وأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الطنجالي... إلى أن اشتد عوده في العلم، وأصبح يُقصد للاستفادة من علمه. ولقد ذكره كلٌّ من يحيى السراج الكبير، وابن الأحمر، في فهرستيهما، بوصفه من الشيوخ الذين أخذا عنهم، واستفادا منهم. وتوفي رحمه الله بفاس ليلة الإثنين 16 من شهر ذي القعدة 782هـ.

ثانيا- التعريف برحلة أبي يعقوب البادسي:

تدخل رحلة أبي يعقوب البادسي ضمن صنف الرحلات التي لم يدونها صاحبها، وإنما قام بتدوينها أحد مريديه؛ كما يبدو من العنوان «الوسيلة إلى المرغوب، في كرامات الولي أبي يعقوب». فقد دونها أبو محمد الأوربي معتمدا على ما سمعه من شيخه، وما اشتهر بين الناس من أخباره وكراماته، منذ قدومه إلى مدينة بادس. وقد تحدث الأوربي عن سبب هذا التدوين، ومنهجه فيه، قائلا: «وأذكر من ذلك ما تضافر الجمّ الغفير على نقله، أو ما سمعته ممّن أثق بدينه وعدله. وقصدت بتقييد ذلك وجمْعه استدرار رحمة الله سبحانه لما جاء عن العلماء أنهم قالوا عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ولا شك»[3].

وأصل الرحلة مخطوط بالخزانة الملكية، يحمل رقم 9447، ضمن مجموع 229-247، وهو يقع في تسع عشرة ورقة، نشرها الأستاذ أحمد البوعياشي ضمن كتابه عن الحرب الريفية[4]. وبالرجوع إلى المخطوط[5]، نجده يتكون من محاور خمسة تتفاوت من حيث عدد الصفحات، وهي كالآتي:

للتأليف والترجمة والنشر، 1980، 1/ 257. أعلام المغرب العربي، عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1978م، 2/ 213.

1 - جذوة الاقتباس، ابن القاضي، نشر دار المنصور، الرباط، 1973م، 2/ 424.

2 - سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق عبد الله الكامل الكتاني، حمزة بن محمد الطيب الكتاني، محمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1، 2004م، 1/ 3. 187/ 301.

3 - الوسيلة إلى المرغوب في كرامات الشيخ الولي أبي يعقوب، تأليف أبي محمد الأوربي، مخطوط بالخزانة الحسنية، رقم 9447.

4 - حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، الأستاذ الحاج أحمد البوعياشي، مطبعة دار أمل طنجة، نشر عبد السلام جسوس وسوشبريس، 1974، ص 1: 300-343.

5 - حصلت على نسخة جيدة منه، مؤخرا (ماي 2016)، من أحد الباحثين الفضلاء.

– ذكر نسب الشيخ ومولده ووفاته وشيوخه وقراءته، ونُبَذ من أحواله في حال بدايته رضي الله عنه.
– ذكر نبذ من كرامات سيدي أبي يعقوب، رضي الله عنه ونفعَ به.
– ذكر رؤية الشيخ رضي الله عنه للخَضر عليه السلام.
– ذكر رحلة الشيخ سيدي أبي يعقوبَ –رضي الله عنه– إلى المشرق.
– ذكر أخلاق الشيخ وسيره رضي الله عنه.

وكما أن هذه الرحلة تختلف عن غيرها في طريقة التدوين ومنهجه، فإنها تختلف كذلك في بواعثها وحوافزها وموضوعها؛ فقد كان الباعث على هذه الرحلة، بشكل عام، ما كان يطمح إليه أبو يعقوب البادسي من لقاء المشايخ، والحصول على السّند الصوفي خصوصا، بعد أن أصبح المرشح لخلافة أبي الحجاج يوسف الأقصوري. إلا أن هناك سببين مباشرين وردا في صُلب هذا التأليف؛ أولهما ما أفصح عنه البادسي نفسُه حين أبلغ مريديه من الطلبة والفقراء والصلحاء –وقد لاحظ جزعهم على فراقه– بأن خروجه في هذه الرحلة إنما هو استجابة لما أمره به الرسول صلى الله عليه وسلم في المنام، وقد تناقل الناس خبر هذه الرؤيا؛ كما حكاها البادسي. قال: «كان سبب حجّتي أني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم وأبا بكر وعمر، وقد دخلوا عليّ في ركن محراب الجامع، فقمت وسلمت عليهم، وأقبلت على النبي صلى الله عليه وسلم، وقلت له: ما جاء بك يا حبيبي، يا رسول الله؟ فقال لي: يا يوسف، جئت لزيارتك. قال: فقلت: أنا أحقّ بذلك، ثم أخذت في السفر».[1]

أما السبب الثاني، الذي كان أيضا معروفا متواترا بين أهل بلدة بادس، فيتعلق بتلك التربية الروحية التي تلقاها على يد الشيخ أبي يحيى الشامي، بتوجيهٍ من أبي الحجاج الأقصوري؛ إذ بعد أن توفي أبو يحيى هذا، الذي عُني بتربية البادسي وتهذيبه وتحذيره ممّا يطرأ على المريدين في ابتداء السلوك، خرجا ميمّمين المشرق في هذه الرحلة الصوفية[2].

فسبب الرحلة، إذاً، هو الرغبة في تأدية فريضة الحج، وزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، والقيام –في الوقت نفسه– بسياحة صوفية من أجل لقاء المشايخ، والتبرُّك بهم.

ويبدو أن طريق هذه الرحلة هو الطريق البرّي إلى مصر عبر تلمسان فبجاية وتونس وبرقة... وكانت بداية رحلة أبي يعقوب البادسي نحو الحجاز في شهر محرم من عام خمسة وسبعمائة[3] في يوم مشهور[4]، وقد حضر لرؤية الشيخ وتوديعه الكثيرون من الطلبة والفقراء والصلحاء، الذين صلّوا معه الجمعةَ، وبكوا على فراقه ورحيله، فقد كان الوداع مؤثرا؛ مما جعل البعض يرافقه، في المراحل الأولى، من الرحلة، بالإضافة إلى أولئك الذين خرجوا معه من بادس نحو أرض الحجاز.

1 - الوسيلة، ص 243.
2 - نفسه، ص 233.
3 - نفسه، ص 243.
4 - كان ذلك في يوم السبت؛ كما هو مُثبَت في المخطوط.

ولم يهتم الأوربي بذكر كل تفاصيل الرحلة وجزئياتها إلا نادرا، وإنما اكتفى بذكر ما تناقله الناس من كراماتٍ اشتهر بها أبو يعقوب البادسي في رحلته؛ فتحدث عن تنقلاته وكراماته في كل من جارت وتلمسان وبجاية وبرقة، وفي مصر، وفي مكة والمدينة... فمن هذه الكرامات، التي تحدث عنها مرافِقُوه في هذه الرحلة، وظلّ الناس يذكرونها بتنويه وإعجاب، ما حُكي عنه من أنه لم يكد يصل هو ومن كان معه إلى بلدة جارت[1]، حتى علموا أن الركب المتوجه إلى الحجاز قد ارتحل عن تلمسان منذ أيام، فانقطع الأمل في اللَّحاق بالركب، ومواصلة الرحلة، لكن لطْف الله وفرَجَه يدْركان الشيخ؛ فيسخّر له رجلا في هيئة الطلبة المريدين، يسير في مقدمة قافلتهم، وهكذا طويت لهم المراحل والمسافات؛ فلم يشعروا إلا وقد لحقوا بالركب الحجازي في مدينة بجاية[2].

ويذكر خديمُه أبو زكرياء يحيى الشاكري، الذي رافقه في الصحاري والقِفار، أنه لم يحدث أن أوقعوا صلاة بدون وضوء، أو افتقدوا ماء للشراب، فلم يزل في برقة وفي درب الحجاز بين مكة والمدينة يحمل ركوة الشيخ في يده، يستعمل الركب ماءها في كل حاجياتهم، من شراب ووضوء؛ فلم ينضب ماؤها، ولم ينفد مَعينها.

وهذه الكرامة وأمثالها ذكرت لكثير من المتصوفة؛ فلقد أورد أبو الحسن المراكشي، في كتابه «مناقب الأولياء»، أن فقيرا تبعه في سياحته لم يكن حاملا معه غير إبريق؛ فكان ذلك الإبريق بمثابة نبعٍ ثرٍّ يجدونه في كل احتياجاتهم إلى الماء في الصحراء المقفرة[3].

ومن الكرامات التي أثِرَتْ عن أبي يعقوب البادسي، في رحلته أيضا، ما حكاه عنه خديمه ومرافقه يحي، حين حصل له شكّ في موقع قبر أبي الحسن اللخمي، فابتهل إلى الله أن يزيل هذا الشك قائلا: «اللهم إنْ كان هذا هو قبر الشيخ أبي الحسن حقا فأطعمنا ببركته اليوم»، وتأتي العناية الربانية بما يزيل شكّه؛ فيتأكد من وجوده بعد أن طعم ببركته[4].

وهناك ناحية أخرى اشتهر بها الشيخ في رحلته، وهي ما عرف به في تنقلاته وجولاته من الزهد في الحياة الدنيا، والإكثار من عبادة الله؛ فلقد حدّث عنه خديمه بأنه لم يترك، في أثناء رحلته، «شيئا من أوراده كلِّها لا صلاة، ولا صوما، ولا قراءة القرآن، ولا شيئا مما كان يفعله وهو مقيم»[5]. بل إنه لم يُعرف عنه ميله إلى الراحة، واستمتاعه بملذات الدنيا؛ فلقد قَسَا على نفسه في هذه الرحلة، ولم يتساهل معها حتى في الأوقات الحرجة؛ لكونه يجد راحته ومتعته في عبادة الله، والتقرب إليه بأنواع من الطاعات؛ فقد ذكر خديمه بأنه «ما أفطر مدة غيبته عن الحجاز غير أيام الأعياد، ويوم بين مكةَ

1 - واد كرط بقبائل الناظور (حرب الريف التحريرية، 1/ 333).

2 - الوسيلة، ص 244.

3 - نقلا من كتاب «الوسيلة»، ص 244.

4 - الوسيلة، ص 244. المقصد الشريف والمنزع اللطيف، ص 82-84.

5 - الوسيلة، ص 245.

والمدينة كان أصاب الناس فيه حرّ شديد، ومات من الناس ألفان ونيف؛ فأفطر الشيخ في ذلك اليوم»[1]. ولازمه في حجتيه، فلم يرَ فتورا من الشيخ، في كل الأحوال، عن العبادة والطواف. يقول: «فلما دخلنا مكة كان الشيخ سيدي أبو يعقوب يطوف الليل كله، وما رأيته نام فيها ليلا أصلا»[2].

وربما كان هذا الزهد، والتفاني في العبادة، من أسباب توفيق الله له في الرحلة؛ فكان رحمه الله حيثما نزل بعث الله له رجالا صالحين يضيّفونه ومرافقيه، ويسْعَوْن في قضاء حوائجهم[3].

ومما عرف به أبو يعقوب البادسي، في رحلته كذلك، حرصُه على لقاء الأولياء الصالحين؛ فلقد اجتمع في مصر بأحد أولياء الله الكبار؛ كما وصفه، بعد أن خبره وعرف أحواله، وهذا الولي كان يشتغل بحمل الخبز، إلا أن له معه مواقف وأقاصيص تظهر منزلة كل من الرجلين، وما اشتهرا به من كرامات وبركات[4]. والتقى بإمام جامع عمرو بن العاص، الذي وصفه بأنه رجل صالح؛ فاجتمع به كثيرا، وهو الذي كان يتبرك بأبي يعقوب، ويرغب منه أن يجمعه مع الرجال السابق ذكرُهُم[5].

ولم يكن اهتمام الشيخ، في رحلته، مقصورا على زيارة الأولياء، والتحدث معهم، والتبرك بهم، بل كان، إلى جانب ذلك، يسعى إلى زيارة القبور والأضرحة للتبرك بمن تضمُّه من الصالحين والمتصوفة؛ فلقد كان بمكة المكرمة «كثيرا ما يخرج إلى مقابر باب المعلى يترحّم على من هناك، ويزور المقابر»[6]. ووقف ببلدة سفاقس على قبر الشيخ أبي الحسن اللخمي؛ مؤلّف التبصرة كما ذكرنا سابقا[7]. ومن خلال بعض الإشارات الواردة في الرحلة، نستبين مدى اهتمام أبي يعقوب أيضا بالجانب العلمي؛ إذ إنه، مع دأبه في البحث عن الأولياء وزيارة قبور الصالحين، كان ينفق بعضا من وقته في الاشتغال بالتعليم؛ إذ ورد أنه اشتغل في جامع عمرو بن العاص بإقراء القرآن بالروايات والقراءات المختلفة، والخوض في تفسيره بما يدل على تمكنه العلمي، واطلاعه الواسع[8]...

---

1 - نفسه.

2 - نفسه، ص 246.

3 - نفسه، ص 244.

4 -نفسه، ص 245.

5 - نفسه، ص 246.

6 - نفسه.

7 - نفسه، ص 245. وأبو الحسن اللخمي هو محمد بن علي الربعي القيرواني، تفقه على يد ابن محرز، وأخذ عنه أبو عبد الله المازَري. كان ديّنا، متفنِّنا. حاز رئاسة بلاد إفريقية جملة، وتفقه به جماعة السَّفَاقُسيين. له تعليقة كبيرة على المدونة سمّاها «التبصرة». كان مولَعاً بتخريج الخلاف، ويخالف المذهب وقواعده. وقد توفي سنة 478ه. (انظر: ترتيب المدارك، 2/ 797. جمهرة تراجم المالكية، 2/ 870. الديباج، ص 203).

8 - الوسيلة، ص 245.

التاريخ والسيرة التاريخية،
استعمالات متقاطعة

د. عبد الحميد الصنهاجي
كلية الآداب، جامعة محمد الأول بوجدة

إذا كان الإقبال على كتابة «السيرة» في مجال العلوم الاجتماعية معترفا به، فإنه قد وجد في التاريخ فضاءه الرحب، وتطور البحث بشكل مكثف فيه حول «الفرد» وهويته وخطاباته وسلوكاته وممارساته، بعد أن غاب وراء الجماعة التي فضلتها العلوم البنيوية في سنوات الستين والسبعين من القرن الماضي.

لقد قمنا بجردٍ للدراسات التي عُنيت بالسيرة والفرد في الجامعة المغربية[1]، ووجدنا أنها لا تتعدى اليوم بضع دراسات. ومع الانفراج النسبي للوضع السياسي الذي بدأ مع نهاية التسعينيات، واستمرارية هذا الانفراج في المرحلة الموالية لها، مع الرغبة السياسية التي عبر عنها «العهد الجديد» في مطلع القرن الحالي، يمكن أن نقول إننا انتقلنا من دكان الحِرفي المتواضع إلى فضاء الشركة الكبرى؛ حيث ما فتئ المؤرخون يرفعون من مساهماتهم في هذا التخصص.

إن العناصر التي تفسر هذا الإقبال عديدة، نذكر منها:

- وجود جمهور عريض من القراء، يتوفر على رصيد ثقافي مرتفع، ويرغب في نص علمي توقعه أسماء لها مكانة في الساحة العلمية.
- ثم إن تطور البحث حول «الفرد» و«المفرد» تفسّره دينامية مطابقة في حقول دراسية مختلفة ومتنوعة. ونشير هنا إلى النجاحات التي حققتها أنثروبولوجيا الأسرة والتاريخ الديموغرافي مثلا.
- بروز القناعة بضرورة الاهتمام بالفاعل العاديّ في إطار محلّي مصغّر (القرية والحي والورشة والمزرعة...)، وعدم التركيز على الفوقي، سواء كان مؤسسة أو نظرية، والرهان على كتابة

1 - دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب (1961-1994)، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة «دراسات بيبليوغرافية»، رقم 4، أشرف على إنجازه: عمر آفا، الطبعة الأولى، 1996.

تاريخ الإنسان العادي في نسقه السائر بأسلوب أدبي واضح وبديع، وتجنب صنميّة اللغة العلمية الصعبة، وهو ما عرف «بالتاريخ المجهري» أو «الميكرو تاريخ»[1].

إن الإشكال الأساسي الذي تطرحه كتابة السيرة التاريخية ودراستها يتلخص في السؤال التالي: ما هي القيمة المضافة التي يمكن أن تحملها «السيرة» إلى الحقل التاريخي؟ وأين يكمن مفهوم الشهادة التاريخية وقيمتها؟ وما هو دور المؤرِّخ في تخليد الذاكرة وصناعة الهوية؟

إنّ وراء طرح هذه الأسئلة سببا بسيطا، هو أن السيرة تسلط الضوء على الفرد. ومعالجة حياة الفرد، على المستوى التاريخي، يطرح بدوره مشكلا؛ ذلك أن السيرة التي تكتب عن الفرد –قد حصرت دراستها في الفترة التي عاشها الفرد: الفرد في حاضره، والحاضر في الفرد– غالبا ما تحاول تعميم التجربة. وهنا تكمن العقدة.. أين يلتقي التاريخ الفردي والجماعي في «مسار حياة» لعبد الكريم الخطيب مثلا، وفي «نصف قرن من السياسة» لعبد الهادي بوطالب، وفي «ذاكرة ملك» للحسن الثاني، وفي «المغرب والحسن الثاني» لعبد الله العروي، وفي «المغرب والعالم العربي» لعبد اللطيف الفيلالي، وفي «الزنزانة رقم 10» للمرزوقي، واللائحة تطول...؟!

ماذا يقول هؤلاء عن الإنسان بصفة عامة؟ وماذا يقول الإنسان عن هؤلاء بصفة خاصة؟ وهل من المُثمِر اليوم، عند هيئة المؤرخين، أن تمدّ جسرا بين المبادرات الفردية والسلوكات الجماعية، وتعيد بناء «الكائن البشري» في تعقيداته وفي فرادته، وتصور من خلاله، كنموذج، مجموعة من مكونات المجتمع في زمانها، وفي كثافتها، وفي كل وزنها؟ وهل تشكل عودة «المفرد» إلى البحث التاريخي اعترافا بحدود المقاربات الكمية والتأويلات المادية؟

إن أول ما يواجه المؤرخ، الذي انبرى لكتابة السيرة، هو: كيف يسْرد حياة الفرد؟.. من أين يبدأ؟ وأي الأثر يسلك؟ وكيف يواجه ثغرات المعرفة وفراغات الوثائق؟ وماذا يعمل ب»الخيط الأبيض» الذي يربط بين التفسيرات والأشياء المفترَضة عند «البطل»؟ لنتصور لحظةً أن القراء في المغرب توفروا على سيرة عبدالرحمان اليوسفي، أو إدريس جطو، أو عبد الإله بنكيران، ليتمكنوا من قراءة التاريخ السياسي للمغرب في العهد الجديد، أو توفروا على سيرة محمد عابد الجابري وعبد

1 - بداية من ثمانينيات القرن العشرين برز تيار «الميكرو ستوريا» Microstoria في إيطاليا. وتحول ذلك التيار تدريجيا إلى حقل من حقول البحث التاريخي، ثم إلى مدرسة بأكملها، اكتسبت إشعاعها وصيتها العالمي اليوم. وهناك من يعرّب المصطلح ب»التاريخ المجهري»، وأحيانا ب»التاريخ المصغّر». وهناك من يستعمل مصطلح «الميكرو تاريخ». وقد اقتنع هؤلاء المؤرخون، منذ منعطف السبعينيات، بعقم الدراسات الهيكلية والكمّية التي أفرطت في الاهتمام بتاريخ الطبقات والفئات الاجتماعية، وأهملت دور الفرد في صنع الحدث، وما له من هامش في حرية الفعل. كما انتقدوا مبالغات التعميم والنمذجة الاقتصادوية التي أهملت دراسة ذهنيات الفاعلين العاديين، وثقافة البسطاء، وغيّبت الحدث وتفاصيله؛ فحوّلت الكتابة التاريخية إلى قالب يبرز الفاعلين في شكل آلات آدمية أو دُمى متحركة.

الله العروي لعبور القرن العشرين على المستوى الثقافي... ستكون الذاكرة حية، والوعي التاريخي أكثر حضورا.

لقد سطر بعضهم على غموض السيرة[1]، بينما أشاد آخرون بخصوبتها[2]. غموض السيرة يشكل آلية في البحث الاجتماعي، أو على العكس من ذلك، تقترح وسيلة للابتعاد عنه. بينما الخصوبة تتمثل في وظيفتها البيداغوجية لما تقدم الشخصيات، وتكشف عن طبائعها العامة وعوائدها الخاصة.

ونحن في هذا الموضوع سنتطرق إلى السيرة كشكل من أشكال الكتابة، ثم إلى الفرد كمادة تاريخية، وأخيرا إلى حياة الفرد كمساحة زمنية. وقد اعتمدنا في ذلك على مجموعة من الدراسات؛ كدراسة إيفان لاموند من جامعة ماك كيل، وكلير دولان من جامعة لافال بكندا[3].

1- لمن نكتب؟ .. التاريخ والكتابة

تتجاذب السيرة سلطة الأدب وقوة التاريخ، والمسافة بين الأدب والتاريخ مثلُها بين الكتابة والذاكرة، أو بين الحاضر والماضي، تاريخية وسردية حكائية في آن واحد. فالسيرة جنس تاريخي عند البعض[4]، يجد في الذاكرة ماضيه، وفي الكتابة حاضره، يعبّر عن مدى غنى الحياة الداخلية للإنسان أكثر مما يعبر عن المسافة الزمنية التي يقطعها من المهد إلى اللحد. لكن، على هامش الخيال، السيرة جنس أدبي يجمع بين شاعرية اللغة والبوح بالحقيقة، يلتقي فيها السرد الروائي بالسرد التاريخي. طبعا ولا يسع كاتبه، في هذا الإطار، وخلف لعبة السرد، تجاهل البُعد التاريخي لما يقوم به، مثلما لا يستطيع تجاهل التداخل الذي يواجهه في عمله بين ممارسة الأديب وممارسة المؤرخ[5]. السيرة والتاريخ رضعا من ثدي واحد، هو الخبر، وهما مرهونان ببُعْد تاريخي متغير.

إن عودة السيرة إلى دائرة الضوء، والصفوف الأولى من البحث، لا ينبغي أن تنسينا بأن «هذه

1 - G. Levi, «Les usages de la biographie». Annales ESC, novembre- décembre 1989, N° 6, pp.1325-1336. «Plus que jamais, la biographie accuse clairement ses ambiguïtés. Dans certains cas, on y recourt afin de souligner l'irréductibilité des individus et de leur comportements à des systèmes normatifs généraux, au nom de l'expérience vécue ; dans d'autres, en revanche, elle est perçue comme le lieu idéal où éprouver la validité des hypothèses scientifiques concernant les pratiques et le fonctionnement effectif des lois et des règles sociales».

2 - نفسه.

3 - Yvan Laonde, «Problèmes et plaisirs de la biographie», Revue de l'histoire de l'Amérique française, Vol. 54, N° 1, 2000, pp. 89-94. Claire Dolan, «Défense de la biographie, défense ce l'histoire». Revue de l'histoire de l'Amérique français. Vol 54, N° 1, 2000, pp : 111-122.

4 - C. Dolan, «Défense de la bibliographie, défense de l'histoire». Revue d'histoire de l'Amérique française. Vol. 54, N° 1, 2000, pp. 111-122.

5 - http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?t=7998.

الطريقة الخاصة في صناعة التاريخ» تحيلنا، في الواقع، على «الهموم الكبرى للتحقيق والكتابة التاريخية»، وتعرض المؤرخ للمشاكل الأساسية –وإن كانت تقليدية– لحرفته بصورة دقيقة ومعقّدة.

إن الهموم الكبرى للتحقيق، والبحث عن المادة التاريخية المختلفة والمتنوعة، فرضت على عبدالله ساعف في «أنه ما، سيرة جنيرال مغربي في حرب فيتنام»، وعلى عمر منير في «بوحمارة»، وعلى واسيني الأعرج في «كتاب الأمير: مسالك أبواب الحديد»، وعلى آخرين طبعا، أن يجمعوا بين روح الإبداع الروائي وروح البحث العلمي، ويبحثوا عن شكل صوغي تخييلي، يجمع كل المواد والوثائق في سرد روائي يعطي للزمن التاريخي بعداً فنياً يبعده عن التاريخ الحدثي، ويرتبط به في نفس الوقت بمسافة فنية يخلقها ذلك الصوغ الحكائي والسردي الذي قد يقول، أو يحيل على ما يحيل عليه الحدث التاريخي، ولكن قد يتجاوزه ويُغْنيه ويسائله في الوقت نفسه.

«السيرة التاريخية هي أصعب طريقة لكتابة التاريخ» يورد جاك لوكوف في مقدمة مؤلفه «Saint Louis»[1]. وفي جهد تحليلي، يناقش، ويبدي قلقه من هذه الإصدارات التي باتت تستعمل مفهوم «الذهنيات»، بصورة اعتباطية، لتلعب –من غير تفسير أو حسّ نقدي– على سحر الماضي، متسائلا –في نهاية المطاف– عن ضوابط السيرة التاريخية وفروضها. يقول إن «ما يقلقني في انتشار كتب السيرة هو رجوعها إلى السرد التقليدي، السطحي، الهزلي، الكرونولوجي، غير قادرة على إبراز الدلالة التاريخية العامة للفرد. في حين أن السيرة يمكن أن تسلك طريقا مثمرة إذا قامت الإشكالية على النقد»[2].

وعلى المؤرخ، الذي ينبري لكتابة السيرة، أن يستعدّ لمواجهة مجموعة من الصعوبات، أهمها وأخطرها الانزلاق تحت تأثير «موضة» إيديولوجية لا تعتبر إلا الفاعل وتمثلاته.. يعني السقوط في «أوهام السيرة»[3]. فما يجب على المؤرخين من الخُلق العلمي هو أن يكون موضوعيا وحياديا

1 - «L'insatisfaction que me procuraient la plupart de ces ouvrages anachroniquement psychologique -ou usant trop facilement de la notion de mentalité pour jouer, sans vraie explication ni esprit critique, de l'exotisme du passé-, rhétoriques, superficiels, trop souvent anecdotiques, me forçait à m'interroger sur les implications et sur les exigences de la biographie historique». In, G. Piketty, «La biographie comme genre historique ? Etude de cas». Vingtième siècle. Revue d'histoire, 63, juillet-septembre 1999, pp. 119-126.

2 - B. Pudal, «Biographie et biographique». Le mouvement social, n° 186, Janvier-mars 1999, pp, 3-7.

3 - Dans un article intitulé L'illusion biographique, le sociologue Pierre Bourdieu a montré que tout récit de vie, qui apparaît à première lecture comme une relation objective des événements marquants de la vie d'une personne, était une construction «qui décrit la vie comme un chemin, une route, une carrière, avec ses carrefours (Hercule entre le vice et la vertu), ou comme un cheminement, c'est-à-dire un trajet, une course, un cursus, un passage, un voyage, un parcours orienté, un déplacement linéaire, unidirectionnel (la «mobilité»), comportant un commencement («un début dans la vie»), des étapes, et une fin, au double sens, de terme et de but («il fera son chemin» signifie il réussira, il fera une belle

وألمعيا؛ بالانتباه إلى ما يحفّ بالسيرة التاريخية من الأمور التي تجعلها تفقد طابع الحيادية لتخدم غرضا إيديولوجيا ما؛ فينبه خلال السرد إلى مثل هذه المشكلات والملاحظات، ليحقق المزيد من التماسك المنطقي بين الروايات، ويجعل الحدث التاريخي المعين متسقا ومنسجما من مختلف الجهات. ويجب أن لا نعزل السيرة على هامش أقسام التاريخ الأخرى؛ لأن ذلك قد يفضي إلى تجاهل وحدة المقاربة التاريخية.

إن كل مؤلف تاريخي يحمل بين دفتيه بُعْدا خاصا بالسيرة، تكون فيه العناصر الأساسية جاهزة. «إن الوحدات التي يوظفها المؤرخون (مجتمع، طبقات، ذهنيات...) تكون دوما «أشباه شخصيات»، تتوفر ضمنيا على خاصيات الأبطال الفرادى، أو الأفراد الذين يكونون الجماعات».

ومن الصعوبات التي يواجهها المؤرخ أيضا، في كتابة السيرة، البحث عن الوظيفة الجمالية للسيرة عن طريق التوسل بالفن والجواب عن سؤال التواصل: لمن نكتب.. لهيئة المؤرخين المحترفين أم للجمهور العريض الذي يشتهي هذا الماضي، ويسعى إلى معرفته في الحاضر، لكنْ بأسلوب سَلِس ورقيق في شكله ومضمونه؟

لقد أَلِفَ المؤرخ -أو الأستاذ الباحث في الجامعة- كتابة أطروحة أو مقال في مجلة متخصصة هنا وهناك، لكن نادرا ما يأخذ في الحسبان «البعد التواصلي للبحث»، كضرورة وواقع ومرجعية موضوعية؛ لأن الفكرة التي تفرض نفسها عند نهاية البحث، وإنجاز المسار في سيرة معينة، هي أن الواقع الذي يتخذه مرجعا لا يمكن النفاذ إليه إلا عبر اللغة، ومن خلال السرد الذي يمكن أن يعطيه معنى. لقد باتت جمالية اللغة مصدر قلق عند المؤرخ، بل إن وصف «الأدبي»، في الأوساط التاريخية، اتخذ منحى قَدْحِيّا.

لكن، تحت ذريعة الحفاظ على الطابع العلمي لأعمال المؤرخين، تم القبول بتقشف التاريخ، وعبوسه على مستوى اللغة؛ بحيث لا يمكن أن يقرأه إلا الراسخون في الجرد والإحصائيات والتأويلات المادية. صحيح أن الأمر كان يقتضي العمل بسرعة في مجموعة من الأطروحات والرسائل الجامعية لسد الثغرات الأسطوغرافية، وتقديم النتائج، لكن -في خضم ذلك- ذبل «جمال الكتابة»، وسكت الجميع عن الطبيعة الأدبية للتاريخ. فأين المتعة التي ينشدها القارئ؟

إن مشكلات كاتب السيرة هي -ببساطة- مشكلات المؤرخ؛ فكلاهما يختار السرد، لكنْ يتبنّى كلٌّ منهما استراتيجية مختلفة؛ فكاتب السيرة يسلك -من البداية- درب التحدي والمتعة، ولا يكفيه

carrière), une fin de l'histoire». C. Lamourette et A.L Milquiond, «Le biographique». GRP. Académie de Rouen. En ligne:
http://lettres-histoire.ac-rouen.fr/spip/IMG/doc_LE_BIOGRAPHIQUE_article.doc.
Date de consultation 04 avril 2010.

تقرير الحقيقة التاريخية الموجودة، وإنما يوضحها ويزيدها رونقا من آداب العصر، وأخلاق أهله وعاداتهم، حتى يخيَّل للقراء أنه عاصر بطل السيرة وعاشره وشهد مجالسه ومواكبها واحتفالاتها. إن أي نص قد يحدث آثارا قوية إذا أتقن الكاتب الحديث عن حياة البطل وتجربته؛ فقارئ السيرة يبحث عن اللقاء، وسحر الاطلاع على حياة شخص آخر.

فمَنْ منّا، نحن الباحثين في التاريخ، لم يتلهّفْ لقراءة «ذاكرة ملك» للحسن الثاني، والاستمتاع بلغتها العذبة، وقد هذبتها الصحافة، وليّنتها شروطها المنبرية، ورغبات المتلقي، ومتطلبات الإرسال التواصلي الحديث؟ ومن منا لم ينتظر بشغفٍ صدور شهادات عبد الله العروي عن «المغرب والحسن الثاني»؟!

الواقع أننا نسجل تنامي الطلب على التاريخ. وتعد السيرة التاريخية إحدى الآليات المميّزة لأخْذ هذا الطلب بعين الاعتبار. وقد انتبه الإعلام السمعي والبصري، وحتى السياحي، إلى هذا الطلب؛ فراح يُعِدّ برنامج «الشاهد» في القناة الأولى بالمغرب، وبرنامج «في رحاب التاريخ» و«نوستالجيا» في القناة الثانية، بل وحتى في برنامج «في البال أغنية». ولا أنكر أني أجد متعة في متابعتها كلها.

ولا شك في أن الباحث يجد في كل عملٍ تاريخي راحة خاصة جراء الاحتكاك بحساسيات أخرى من الماضي، من غير الاغترار –طبعاً– بالوقوف على قدم المساواة مع «البطل»، ولكن بالوقوف معه على نفس السلم؛ سلم «الفرد».

وينبغي إبداع كتابة تكون لها مكانة معتبرة كتلك التي يعطيها المؤرخ لنقد المصادر، وللتحليل وتأويل المعطيات، سواء تعلق الأمر بالسيرة أو بأشكال أخرى من التاريخ. وعلى المؤرخ، أيضاً، أن يتوقف من خشية الآداب.. تحتاج الكتابة إلى عناية كبرى في حرفة التاريخ.

2– الفرد كمادة تاريخية

لقد ارتبطت السيرة، مدة طويلةً، بتمجيد الانتصارات، وانخرطت في «تاريخ إيجابي» سلّط الضوء على الأحداث التاريخية، لكنه همّش القوى الاجتماعية والاقتصادية، وتجاهل دراسة الذهنيات. إلا أن المؤرخين في السنين الأخيرة استشعروا أن الأقدار الفردية الكبيرة، التي ظلت من غير أوسمة، باتت تحتاج إلى رد الاعتبار؛ فحتى وإن لم يصنعوا الحدث، فقد كانوا من وراء صناعته. وحتى وإن لم يفسروا شيئا، فهم، على الأقل، شهود مميَّزُون يكشفون عن زمانهم.

وأنْ تدرُس حياة الفرد، فأنت تجري وراء إمكانية السقوط في خطر مسار مستقيم يمحي من تصوراته كل المنحنيات. وأن تعرف خاتمة القصة فذلك لا يبسط من الأمر شيئا، خاصة لما يتعلق الأمر بوجود متحرك وحياة متبدلة، تبدأ من المهد إلى اللحد، وتدور حول موضوع بعينه: الفرد.. كل ذلك لا يكفي لأنْ يؤسس انسجاما وتناسقا في فكر المؤرخ.. هناك عناصر قراءة عديدة يجب

أن تستغل وتأخذ بعين الاعتبار حلول الاستمرارية، والأوجه المتعددة للشخصية وبناءاتها المتوالية، والصدف، والأقدار، ولحظات الحياة، والتأثيرات المكتسبة، والممارسة. فقد تحدو مؤرخ السيرة رغبة في إقحام «مؤثرات واقعية» في بنائه، لكن لا يمكنه أن يرفع التحدي إلا باستئناس كبير بمصادره، ومعرفة عميقة بالمرحلة التي هي قيد الدرس. ومع ذلك، لا ينبغي أن يتنازل أو يتسامح مع بطله، بل لا بد له من مسافة فاصلة تفصله عنه. وعلى المؤرخ أن يواجه -أخيراً- مشكلة مرتبطة به؛ بوجوده هو نفسه. فاختيار الموضوع لا يكون عبثا، ولا الفصل بين المصادر، ولا حتى عند السرد. بل إن العلاقات التي ينتهي مؤرخ السيرة بنسجها مع موضوعه، كيفما كانت طبيعتها، لا تبسط من هذه الوضعية المعقدة.

وإذا كان جاك لوكوف[1] قد ركز على دراسة حياة الفرد «كمرحلة معبّرة من التاريخ»، ودعا -بصورة عامة- إلى البحث في هذه «المراحل الدقيقة من التاريخ»، التي تسمح ليس فقط بمعاينة الظاهرة، ولكن أيضا بالوقوف على «جانب مهم من التطور التاريخي»، فلأن حياة الفرد، بالنسبة إليه، تعتبر أنموذجا مميزا في التاريخ، يمكن من خلاله إعادة بناء فترة أو حدث أو مجتمع. ولهذه المقاربة أهمية بالغة في تجاوز التعارض المغلوط القائم بين التاريخ السردي والتاريخ البنيوي.

إن قدرة السيرة التاريخية على الترقي إلى آلية للمعرفة التاريخية تطرح، حسب إيفان لاموند[2]؛ أستاذ اللغة والأدب الفرنسي في جامعة ماك جيل بكندا، مشكلا بين علاقة الفرد كمادة للسيرة وبين العلوم. فبالنسبة إليه تمثيلية الأول تبرز الطابع العلمي للسيرة، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ماذا يمكن للفرد أن يقول عن المجتمع؟ إن هذا التمفصل المنطقي -يقول لاموند- من العام إلى الخاص، والعكس صحيح، لم يجد بَعْدُ حله على المستوى الفلسفي، وهو ليس بعد في صيغته السوسيولوجية. إذنْ كيف يتم الربط بين الفرد والمجتمع؟ قد نزعم حل هذا الإشكال -يضيف الأستاذ- باستعارات لغوية؛ من قبيل: الرجل وعصره، وجْهٌ من هنا وهناك. لكن، في ظل غياب شرح مُقْنع يفسر ارتباط الفرد بالمجتمع، نلجأ إلى الوصف بصورة متوالية ومتوازية نحاول من خلالها دمج الفرد في المجتمع العريض: من الأسرة الصغيرة إلى الأسرة الكبيرة، إلى الجماعة، الصداقة، الإيديولوجيا.

وفي دراستها للفرد، تحتفظ السيرة بخاصياتها: الفترة والوسط والمحيط، وهي عناصر قادرة على فرز مناخ يفسر المسارات في فرديتها، ويحيل السياق -في هذا الإطار- على نقطتين أساسيتين هما:

1 - N. Wulf, «Biographie et histoire dans la jeune république. Réflexions méthodologiques».

2 - Revue des études américaines. 1/2002. En ligne: http://etudes.americaines.free.fr/TRANSATLANTICA/2/wulf.pdf. Date de consultation 04/04/2010

1- إعادة بناء السياق التاريخي والاجتماعي الذي تدور فيه الأحداث تسمح بفهم ما بدا مستعصيا أو مضلّلا من الوهلة الأولى.

2- يسعى السياق إلى تغطية الثغرات التي تخلفها الوثائق؛ وذلك بمقارنة البطل مع شخصيات أخرى تشابهت حيواتها معه.

3- حياة الفرد كمساحة زمنية[1]

إذا كانت السيرة التاريخية تطرح مشاكل لا تختلف كثيرا عن تلك التي تطرحها باقي الممارسة التاريخية، فهي تسمح بالتفكير في ما يحدد علاقات التاريخ بالعلوم الأخرى؛ كالعلاقة مع الزمن مثلا. وبغض النظر عن التعارض بين البنيوي والظرفي، يجدر بنا أن نطرح السؤال الآتي: هل تشكل حياة الفرد وحدة زمنية كافية للوقوف على التحولات والتبدّلات وتأويلها؟ قد نتردد في الإجابة؛ لأن الفترات الطويلة حجزت الزمن التاريخي في العقود الأخيرة. فكمْ من الأعمال دافع أصحابها وبرروا بأنهم لم يتمكنوا من معانقة فترة طويلة؛ يعني أنه كلما كانت الفترة قيد الدرس طويلة كانت معبرّة.

ماذا صنع المؤرخون، إذن، بالتفكير في الأزمنة المتعددة للتاريخ (الزمن الاجتماعي والزمن الأسري والزمن الفردي...)؟؟؟

1 - Claire Dolan, Défense de la biographie, défense ce l'histoire. Revue de l'histoire de l'Amérique français. Vol 54, N° 1, 2000, pp: 111-122.

نصوص مترجمة

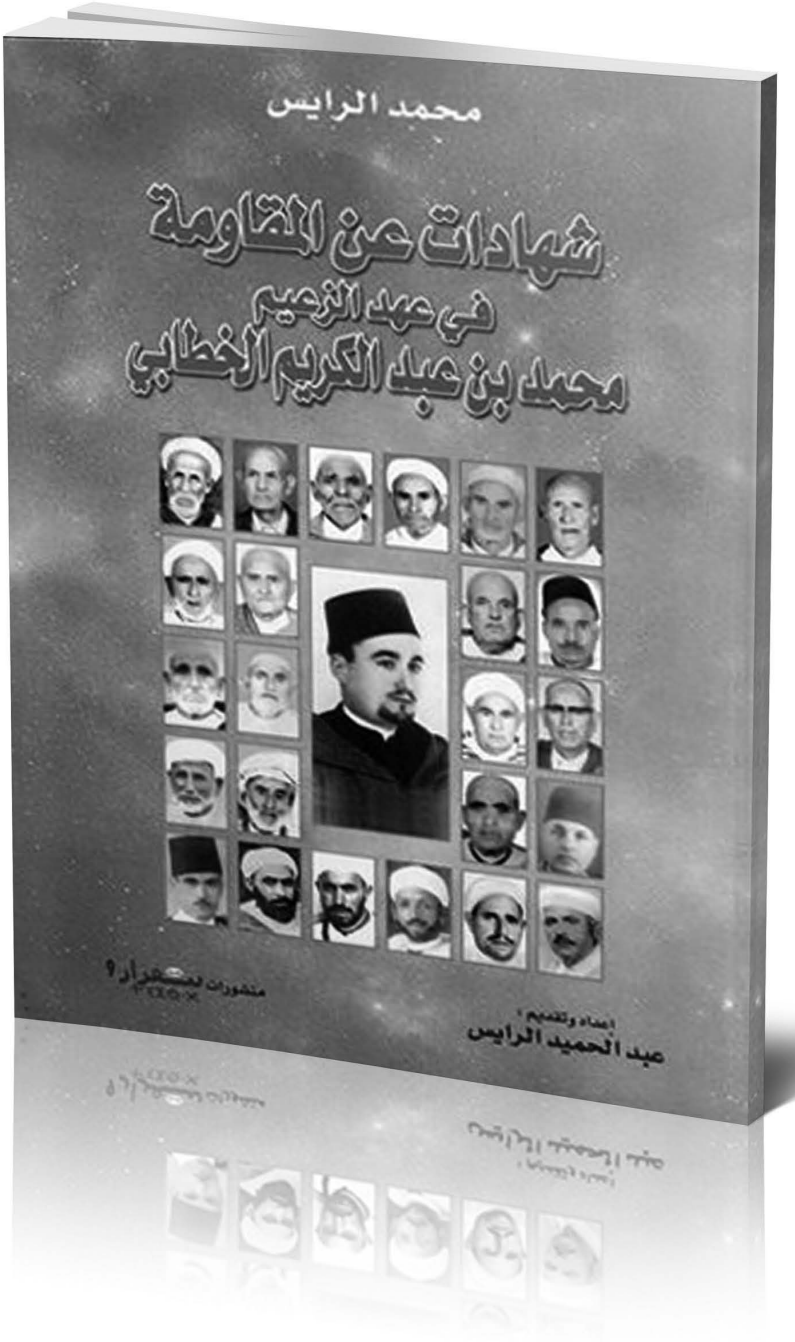
محمد الرايس
شهادات عن المقاومة
في عهد الزعيم
محمد بن عبد الكريم الخطابي
منشورات
إعداد وتقديم:
عبد الحميد الرايس

ملاحظات حول التنظيم السياسي والإداري بالريف[1]

M.A REZZOUK[2]

ترجمة: د. جمال أبرنوص

باحث في التراث والثقافة الأمازيغيتين

أكاديمية جهة الشرق

المعطيات التي نحن بصدد تلخيصها، ههنا، تم استقاؤها من أفواه «طلبة» ريفيين أفاقين بطنجة، ذوي دراية بالقواعد التي رسختها الأعراف الساعية إلى إحكام التنظيم الداخلي الخاص بالقبائل.

---

1 - M.A Rezzouk, «Note sur l'organisation politique et administrative du Rif», Archives Marocains, Publication de la mission scientifique du Maroc, T. 5, Ernest leroux Editeur, Paris, 1905. p. 265-275.

2 - لم يخلف الرجل غير مقالين يتيمين تعرض فيهما لمجال الريف من زاوية جغرافية–ثقافية متشظية المحاور والقضايا. أولهما المقال المشار إلى معطياته البيبليوغرافية آنفا، وثانيهما هو:

- «Notes sur le Rif», Archives Marocains, Publication de la mission scientifique du Maroc, T. 6, Ernest leroux Editeur, Paris, 1906. p. 398-410.

والحقيقة أن قضية البحث في هوية كاتب المقال قد أخذت منا وقتا وجهدا يماثل ما أخذه عملنا المترجم، ذلك أننا لم نعثر في ما أمكننا الاطلاع عليه من المقالات والمؤلفات (ما قبل كولونيالية والكولونيالية وما بعد كولونيالية) على أي إشارة نهتدي بها إلى هوية الرجل (أصوله وجنسيته ومهنته وبواعث خوضه في الموضوع). ولعل ما زاد من تلبيس الطريق إليه لقبه المغاربي (رزوق)، وتمكنه من اللغة الفرنسية، وامتلاكه قدرا من المدخرات العلمية التي سمحت له بكتابة مقال تتوفر فيه الحدود المنهجية الدنيا المميزة للمقال المونوغرافي، وذلك في وقت كان فيه الكتاب الذين تتوفر فيهم هذه المواصفات المشار إليها من المغاربيين معدودين على رؤوس الأصابع (ولاسيما من المغاربة). وقد قادنا تدبر الملابسات التي أحاطت بالدرس ما قبل الكولونيالي المغاربي إلى افتراضات أربعة: أولها أن يكون الرجل باحثا فرنسيا ارتأى أن يسلك طريق المجهولية، فوقع مقاله باسم مستعار لمبررات ذاتية أو موضوعية غير معروفة (وقد فعلها غيره، وأحدهم الباحث الاسباني إيدواردو مالدونادو Maldonado Eduardo الذي كان يكتب باسم مستعار هو «الطبجي»). وثانيها أن يكون الرجل باحثا يهوديا مغربيا من الذين أتيح لهم دخول مدرسة الرابطة الإسرائيلية بتطوان (تأسست سنة 1862)، التي كانت توفر لتلاميذها تعليما عصريا، وثالثها أن يكون الباحث أحد أفراد البعثات الطلابية التي أوفدها السلطانان محمد الرابع والحسن الأول إلى أوروبا لتلقي العلوم والمعارف الحديثة، وهذا قول يعضده مصير هؤلاء الذين عينوا بعد عودتهم إلى المغرب مسؤولين عن إدارة الجمارك، وتزكيه على هذا الأساس إشارة الكاتب في مستهل مقاله إلى تواجده بطنجة. أما رابع الاحتمالات، وهو الاحتمال الأكثر رجاحة، فهو أن يكون الرجل ممثلا ديبلوماسيا للجزائر الفرنسية بقنصليتها الواقعة بمدينة طنجة، وسبب ترجيحنا لهذا الاحتمال راجع إلى جملة قرائن، نوردها تباعا:

– استقرار الكاتب بطنجة لمدة عام أو أكثر، وليس مروره مرورا عابرا، بدليل اطراد موضوع استقراره بالمدينة في مقاليه معا.

– تركيزه الشديد في مقاليه معا على المعطيات ذات الطابع السياسي والعسكري، حتى إنهما أضحيا أشبه بتقرير استخباراتي مدفوع بخلفيات استكشافية–استعمارية غير خافية.

– استعماله لكلمات عربية–عامية غير متداولة بشمال المغرب، وبخاصة لفظ «الدشرة Dachra»، واطراد هذا اللفظ بمناطق جزائرية عديدة، ذلك أن الريفيين وجيرانهم شرقا وغربا يستعملون ألفاظا من قبيل: «دشار Dchar، أو تشار Tchar، أو دوار Douar». وإلى جانب ذلك ثمة حجة لسانية أخرى هي نطق الكاتب صوت الجيم مزجيا (Affriquée) / dj/ ، وهذا نطق سائر بالعديد من البقاع الجزائرية، وغير سائر بالريف الأمازيغوفوني. [المترجم]

وهو الموضوع الذي لا نعرف عنه غير ما ورد من شذرات متفرقة خطها موليراس[1] Moulièras. لذلك كان من اللازم إيفاء هذه الإفادات قدرا من العناية، لا سيما ما اتصل منها بالأسطورة الريفية التي تحكي عن مؤسسات الريفيين على الساحل المتوسطي، وإن ظلت هذه الأسطورة محط ريبة؛ لأنها لم ترد في أي من الوثائق التاريخية التي أمكننا حيازتها.

الريفيون (روافة، جمع، مفرده: ريفي) يتفقون على الأصل الاشتقاقي العربي للفظ الريف (أرض زراعية خصبة، تقع في العادة على ضفة نهر، أو بحر، بل وصحراء أحيانا)، غير أنهم يعتقدون أن اللفظ مأخوذ من فعل معناه «أقام على ساحل، أو منحدر حاد مطل على أرض خلاء»، وهم يشرحون هذا الأصل الاشتقاقي، ويفسرون وجودهم على هذا الساحل المتوسطي بالأسطورة الآتية:

خلال عهد مولاي إدريس، استوطن الريفيون بلاد فاس وضاحيتها[2]، حيث عاشوا متحالفين، منكفئين على أنفسهم، منعزلين عن غيرهم من المسلمين، غير راغبين في الاندماج مع ساكنة فاس، التي تتحدر من أصول مختلفة، وتتحدث العربية، على خلاف الريفيين الذين يتحدثون بالأمازيغية (البربرية). كان ازدراؤهم لـ «الحضريين» (المدينيين) عميقا، وهؤلاء بدورهم كانوا يبادلونهم نفس الإحساس، إذ كانوا ينظرون إليهم كأقنان؛ لأن الريفيين كانوا يتولون توفير كل احتياجات المدينة من فحم وخضروات إلخ.

الريفيون كانوا يشعرون أنهم أقوياء، بفضل وحدتهم، وقوة تنظيمهم السياسي، الذي يأتمنون عليه «مقدمي» الأحياء، إذ يعهدون إليهم السهر على نظام الساكنين بأحواز المدينة، والترافع عنهم أمام المدينيين، واغتيال بعض فاسيي الضاحية، بل وإثارة ثورات كثيرة داخل المدينة. الفاسيون الذين أضحوا مهددين داخل معقلهم، طلبوا مساعدة مولاي إدريس، الذي دعا الريفيين إلى التهدئة. بيد أن مساعيه باءت بالفشل، لذلك قرر أن يستدعي زعماء الاتحادية الريفية، أي «كبار الدجماعة Kbar djmaâa»، وقال لهم: «حرصا مني على وضع حد

---

1 - يقصد الكاتب، هنا، مؤلف موليراس الموسوم بـ «المغرب المجهول Le Maroc inconnu»: [المترجم]
- Auguste Mouliéras, Le Maroc inconnu: étude géographique et sociologique. Exploration des Rif (Maroc septentrional), A. Challamel, Paris, 1895.

2 - ثمة اعتقاد شائع لدى عدد كبير من أهالي الريف أنهم وافدون على المنطقة خلال أزمنة معلومة أو مجهولة. والشائع أيضا أن ساكنة المنطقة قد استوطنت الريف بعد أن هجر منه أهله «السوسيون»، الذين لم يجدوا بدا من الهجرة بعد أن توالت عليهم سبع سنوات عجاف عم فيها الضباب، وتعذر فيها إنبات الزرع. والحق أن مثل هذه التمثلات التاريخية تستحق أن تفرد لها الدراسات المستقلة، بيد أن الذي نستطيع قوله، بكثير من الجزم، إن المنطقة قد عرفت حركة سوسيومحالية قوية فاقت كثيرا من بقاع المغرب الأقصى، لأسباب كثيرة مركبة تتداخل فيها العوامل والحيثيات الجغرافية (المناخية، والتضاريسية، والاقتصادية...)، والجيولوجية (زلازل)، والسوسيوسياسية (حروب، ثورات...)، بشكل تتعالق فيه الأسباب والنتائج. [المترجم].

للاضطرابات التي تشهدها المدينة، وتمكين شعبكم من حياة هنيئة، قررت أن أهبكم بلاد عبدة مترامية الأطراف»[1].

قبل الريفيون مقترح السلطان على عجل، لكن هذا الأخير كان قد بعث إلى أهل عبدة، قبل أن يسمح للريفيين بالنزوح إلى بلادهم، مخبرا إياهم بالخطر الذي عاشت فيه فاس بسببهم، طالبا منهم العمل على إبادة الريفيين بمجرد وصول هؤلاء إلى ديارهم. بيد أن العكس هو الذي حصل تماما، ذلك أن «الروافة» بفضل شجاعتهم وتضامنهم دحروا العبديين وبطشوا بهم. حيث لم ينج منهم سوى رجل واحد استطاع أن يفر ممتطيا حصانا، وصل بعد يومين إلى فاس ليخبر السلطان بهول النكبة التي ألمت بهم.

هذا الأخير تملكه الذعر بدوره، ففكر مليا في طريقة يداهن بها هؤلاء، فبعث في طلبهم، ولما قدموا إليه أكرم ضيافتهم، وقال لهم: «أنتم محاربون أشاوس، أحس بفضل بسالتكم بموفور الثقة والطمأنينة، ولا أخال غيركم قادرا على الدفاع عن امبراطوريتي ضد الأعداء. سأجتال في البلاد لأتفقد أحوال أقاليمي البعيدة، لذلك لن أجد أفضل منكم حماة لي في هذه الرحلة». ولما سمع الريفيون هذا الإطراء والتقريظ قبلوا، بامتنان، مرافقة مولاي إدريس، غير مهتدين إلى نوايا السلطان، الذي أراد من هذه الرحلة توطين الريفيين الشُّرْس على الساحل المتوسطي. ولما وصل الموكب إلى هذه البقاع الجبلية التي لم يكن غريبا أن تعجب جبليين مثل الروافة، شرع مولاي ادريس في توزيعهم إلى قسمات على ساحل البحر، قائلا لهم: «ريفو هنا»، أي :«تمطوا هنا»[2].

هذه القسمات أصبحت بعدئذ قبائل قوية. والريفيون البواسل، العمولون والشجعان، وجدوا ضالتهم هنالك، وأقاموا في موطنهم الجديد[3].

نحن لن نتوانى في البحث عن مكامن الصدق في هذه الأسطورة، مثلما أسلفنا في البداية، وهي لا تتناسب مع أية معطيات تاريخية. بيد أنه يبدو مثيرا للفضول أن يتم إقحام العبديين هنا، وهم

1 - ورد في روايات أخرى أن القبائل التي كان عليها استقبال الريفيين كانت تقع على الطريق الذي يربط فاس بطنجة، ولعل المؤكد هنا أن هذه القبائل لا تتواجد في منطقة «عبدة»، طالما أن الأسطورة تقول أن الفارس الهارب قد قضى يومين في طريقه إلى فاس ليخبر السلطان بالنكبة.

2 - الريفيون يوظفون الصيغة الثانية للفعل «راف raf»، الذي لا أثر له في المعاجم. واضح إذا، أن اللفظ ليس سوى جناسا للفظ «ريف».

3 - يبدو من السهل ملاحظة التداخل الشديد للأزمنة في فحوى الحكاية، وهو تداخل ناتج في الغالب عن إسباغ الرواة خصوصيات عصر الحكي على عصر الحكاية، وهذه سمة تميز كل الأجناس السردية الشفوية. ومن ذلك مثلا، في حالة الحكاية أعلاه، حديث الرواة عن «الإمبراطورية»، في وقت لم تتمكن الدولة الإدريسية، خلال أوجها مع إدريس الثاني، من تجاوز أحواز فاس وزرهون. [المترجم]

الذين يستوطنون أرضا بعيدة عن الريف، نواحي «مازاكان». مثلما لا يبدو نافلا تسجيل ما حفظه الخيال الشعبي بخصوص أصول القبائل البربرية[1].

1. تنظيم القبائل

يشتمل الريف على عدد من القبائل المستقل بعضها عن بعض من زاوية النظر الإدارية. وهي لا تتوحد سياسيا إلا في حالات الأحداث التي تهم الريف في شموليته. من قبيل قضية الثورة على المخزن السلطاني، أو التحضير لخوض حروب مقدسة.

غير أنه يحصل أحيانا أن تعقد بعض القبائل تحالفات بينية لأجل التصدي لقبائل أخرى عدوة، مثلما سنرى بعد حين.

كغيرهم من البربر عموما، كان للريفيين على الدوام تنظيم سياسي وإداري على قدر كبير من البساطة والديموقراطية. القبائل (تاقبيلت) لا تملك موظفين مخزنيين، وشؤون الإدارة موكولة إلى القايد، المكنى «ارقايذ»، وإلى «كبار ادجماعة»، والذين يطلق عليهم عموما اسم «أمغارن» أو «إمغارن» (الكبار Anciens)، وهذا اللقب الأخير تشريفي، يتوارث في الغالب، ولا تترتب عنه أية أجرة.

عندما تكون القبيلة مستقلة عن المخزن، تكون أجرة «ارقايذ» غير محددة، إذ يتم تأدية حسبتهم من اكتتابات عمومية تطوعية، ما لم يكن القائد من قسمة (قبلية)[2] قوية، حيث يفرض على قبيلته أقساطا نقدية أو عينية، أو محاصيل فلاحية.

2. تعيين القائد

رئيس القبيلة أو «ارقايذ» يتم تعيينه من قبل السلطان، باقتراح من وزير الحربية. وفي حالة استقلال القبيلة عن السلطان تتم تسميته من قبل «إمغارن».

في الحالة الأولى، يتوجه المترشح إلى فاس بنفسه ليتبع المراسم الواجبة أمام السلطان، بوساطة من وزير الحربية. وإذا كان هنالك مترشحان أو أكثر فمن الطبيعي أن يحوز هذا المنصب الأكثر غنى؛ لأنه لن يعين في هذا المنصب إلا بعد أن يسدد مبلغا من المال، يزيد وينقص بحسب ثروة

1 - عندما يسأل ريفيو فاس عن أصولهم، يجيبون بغير تردد أنهم قدموا من إسبانيا.

2 - ترجمة للفظ La fraction، ونحن نعتمد لفظ «القسمة» الذي شاع تداوله من قبل الباحثين في مختلف التجليات التاريخية والأنثروبوثقافية الريفية (م. أونيى – د.م هارت – ج.موريير – م.جحاح – ي.قسوح...). وهذا اللفظ لا يعادله لفظ ريفي مشترك، بل ألفاظ مختلفة باختلاف مساحة القبيلة، وخصوصياتها التاريخية، وهكذا يعادله في حالة قبيلة أيث وراغل مثلا لفظ «الخمس»، لأن القبيلة تشتمل على خمسة أخماس، ويعادله لفظ الربع بقبيلة قلعية؛ لأنها تتكون من أربعة أرباع. [المترجم]

المترشح ومكانة قبيلته وحظوتها بين القبائل. هذا المبلغ من المفروض أن يتم دفعه للسلطان، غير أن الوزير الذي يقترح تسمية القائد لا يفوت هذه الفرصة دون أن يأخذ نصيبه من هذه العطية، مستغلا وساطته وقيامه بتبليغ الطلب للعاهل، حيث يشير عليه بقبول الطلب إذا راقه الأمر، أي إذا كان المبلغ المقترح من طرف المترشح كافيا.

إذا تم قبول الطلب، تتم دعوة القائد الجديد، في بعض الحالات، للدخول إلى بلاط السلطان، ليبلغه هذا الأخير بتوجيهات تخص إدارة قبيلته، وعلاقاته بالمخزن، وخصوصا ما يتصل بتحصيل الضرائب. وقبل مغادرته العاصمة والالتحاق بمنصبه الجديد، يتوصل من السلطان بطابع أو ختم «القيادة» مرفوقا برسالة رسمية. وهذه الرسالة لا تتضمن تسمية القائد الجديد فقط، بل تتضمن أيضا خطبة طويلة موجهة إلى أهل القبيلة، تدعوهم إلى وجوب احترام القائد الذي يمثل السلطان داخل القبيلة، والذي يعتبر في الآن نفسه، من الزاوية العسكرية، ملازما يقع تحت إمرة وزير الحربية.

بمجرد وصول القائد الجديد إلى قبيلته يتعين عليه دعوة «إمغارن» إلى اجتماع عام، يسمح فيه بحضور السكان. ثم يحيطهم علما بقرار تعيينه. وتقضي العادة أن يأخذ الكلمة أحد أقاربه المقربين في شكل أخوي، وذلك مباشرة بعد تلاوة الرسالة الشريفية. وبعد هذا الحفل، يلتئم الجميع؛ إمغارن وكل الحاضرين من السكان، بغض النظر عن منزلتهم الاجتماعية، لحضور وليمة كبرى يقيمها القائد في منزله.

بعد انصرام وقت وجيز، يقوم القائد مجددا بدعوة «إمغارن» لاجتماع خاص. بحيث يتداول الجميع في شؤون القبيلة، ويسعون إلى تسوية القضايا التي تهم القبيلة برمتها، مثل الضرائب المستحقة، والحرب على قبيلة أخرى، أو الدعوة إلى اكتتاب رسمي لتدبير أمر هدية مفروضة من قبل المخزن، إلخ.

وفي الحالة الثانية، حيث تكون القبيلة مستقلة عن المخزن السلطاني، فإن أمر اختيار القائد يسند إلى «إمغارن» القسمات القبلية المشكلة للقبيلة. وتنشأ في هذه الحالة نزاعات كثيرة بين هذه القسمات؛ لأن نجاح المترشح رهين عموما بالقوة والقدرة اللتين يملكها رجال قسمته القبلية. وكثيرا ما تكون قضية تعيين القائد سببا في اندلاع حروب بين القسمات: مناصرو القائد وخصومه. وإذا امتلك الطرفان قوة متكافئة، يتحول الصراع إلى معركة حقيقية من أجل الاستقلال. وقد تنشأ عنها، أحيانا، قبيلة جديدة بقائدها الخاص، وأحيانا تتحالف بسببه هذه القسمة مع قبيلة مجاورة، تعادي خصوم هذه القسمة.

وفي حال فشل هذه القسمة في عقد أي تحالف، وإعلان هزيمتها، فإنها تخر تحت نير القائد الجديد طيلة مدة حكمه، وهذا الخلاف قد يجر في الغالب إمغارن القبيلة وزعماء القسمات إلى المعمعان، ويستحثهم على التدخل لإصلاح ذات البين وإيقاف الخصومة بين الخمس الراغب في الانفصال

وبقية أخماس القبيلة؛ ولأجل تحقيق هذا الهدف يلتجئ هؤلاء دائما إلى الأضرحة أو الشرفاء الذين قد يملكون تأثيرا ما على الخمس الذي يعادي القائد.

وفي حالة اندلاع تمرد، لا يجد القائد وأنصاره أمامهم من مهرب سوى منزله الشخصي، الذي يكون في العادة قصبة أو حصنا. والواقع أن قلب الريف لا يحتضن أي مدينة أو بلدة، والسكان يتجمعون في «دشور Dchour» (جمع: دشرة Dachra)، تضم عددا من «نوالات Newwalat»، وهي أكواخ مشيدة بالطوب المغطى بالقش، تماما كما هو حال الريفيين القاطنين بأحواز طنجة.

والمخزن قد يهب لنجدة القائد، إن التمس هذا الأخير ذلك؛ لقمع هذا التمرد. وهكذا يلجأ السلطان إلى حث القبائل المجاورة على تقديم الدعم، إذا كانت خاضعة لسلطته ولم يكن زعماؤها في خصومة مع قائد القبيلة المتمردة. أما في مثل هذه الحالة الأخيرة، فإن السلطان لا يتردد في إرسال حركة لتأديب المتمردين، بيد أن هذه السارية لا تصل إلى المكان المطلوب إلا نادرا، وذلك بسبب خبو جذوة الحماس في نفوس جنودها الذين لا يمنحون غير حوافز مالية زهيدة، والذين يجدون أنفسهم في الغالب جوعى لا مُطْعم لهم، وعرضة لهجمات الجبليين الذين لا يجد جنود السلطان مناصا من المرور عبر تراب قبائلهم في طريقهم من فاس إلى حدود الساحل.

وكما أوردنا سابقا، فإن القواد الريفيين يسكنون في الغالب في منازل مبنية بالحجارة شديدة الصلابة، وهي بمثابة حصون ومخازن لذخيرة الحرب و«مروس»[1] لكنز الثروة. هذه القصبات تتم حراستها من قبل سكان «الدشور» بالتناوب، دون أن يتلقوا أي مقابل مالي نظير هذه الخدمة.

3. التدبير الإداري للقبائل

الحاكم الأول في القبيلة هو القائد، غير أنه ليس الرئيس المطلق، وهو لا يستطيع فعل أي شيء دون موافقة «إمغارن» الذين يتم اختيارهم في الغالب من قبل أعيان أخماس القبيلة نفسها.

القبيلة الواحدة أو «تقبيلت Taqbilt»[2] تتضمن في الغالب خمس أو أربع قسمات قبلية يطلق عليها «ربع Rbâ´a» أو «خُمس Khomous»، أي ربع أو خمس (القبيلة). كل قسمة تدار شؤونها من طرف «أمغار» واحد أو أكثر، وذلك بحسب قوة القسمة ومكانتها. وهؤلاء «الإمغارن» يجب أن يكونوا متحدرين من نفس القسمة، أو من أعيانها. إنهم مساعدون حقيقيون للقائد، وذلك بفضل

1 - جمع مفرده «رمارس Rmars»، يعادله لفظ «أكادير» بأمازيغية الجنوب (من المؤكد أن اللفظ كان متداولا بالريف أيضا بدليل اطراده الطوبونيمي [أجدير: آيت وياغل–كزناية] ، لكنه توارى عن الاستعمال). ويطلق على المطامير التي يتم فيها تخزين محاصيل الجماعة من الحبوب والقطاني وغيرهما، يسهر على حراسته شخص مكلف يتقاضى أجرة سنوية. وقد يحصل في حالة وجود زاوية بالمنطقة أن تتكلف بمهام «المرس» مقابل نسبة سنوية من المحاصيل والمدخرات. [المترجم]

2 - ورد في النص الفرنسي لفظ «Taqbilat»، بيد أن الراجح أن يكون منشأ الخطأ سهوا من الكاتب أو الراقن، لا جهلا من الأول بمنطوق اللفظ. [المترجم]

تأثيرهم على الأهالي، ولأنهم في الغالب من المتقدمين في السن الذين يتوجب تبجيلهم، ولهذا السبب أيضا حملوا لقب «إمغارن» (الكبار)، وهم موقرون كثيرا سواء من قبل السكان أم من قبل القائد.

القائد لا يمكن أن يتخذ أي قرار ما لم تتم مباركته من قبل «الدجماعة Djmaâ´a» (الجمع) الذي يتشكل من زعماء القسمات القبيلة، حتى ولو تعلق الأمر بشؤون اعتيادية، أو يومية أو قضائية.

على الساحل الريفي، تتخذ بعض القبائل لنفسها أمناء (جمع: أمين) يقومون مقام القائد. وإذا كانت القبيلة في حالة عصيان وتمرد على المخزن، فإن هذا الأخير لا يستأمن السلطة إلا لقائد يتولى تعيينه بنفسه. ولا توجد حاليا غير قبيلة واحدة ذات أمين Amin، وهي قبيلة قلعية، وقد منح هذا الأخير اسم أمين الأمناء Amin al-oumanaâ، مهمته السهر على مراقبة شؤون الجمارك.

مقر انعقاد جلسات «الجماعة Djmaâ´a» هو دار القائد في بعض الأحيان، وفي السوق الأسبوعي في أحيان أخرى، وهذه الجلسات لا تكون عمومية مفتوحة أمام الجميع إلا إذا تعلق الأمر بمناقشة قضايا من صميم الانشغالات المشتركة، أما حين يتعلق الأمر باستصدار قرارات هامة أو فاصلة، فإن جمعا خاصا يلتئم بمنزل القائد بشكل مغلق في غرفة معزولة.

موضوع الجلسات المغلقة هو التداول في شأن الضريبة السنوية «زكاة Zakât»[1]، والتي يطلق عليها في العادة اسم «طاعة ṭâ´a». وهي ضريبة يتم تحديد مبلغها سنويا بعد مداولات «إمغارن Imr´âren»، بحسب مقدار المحصول الفلاحي المتحصل عليها من قبل كل واحد، وكذا وضعه الاجتماعي. كل «أمغار Amr´âr» مسؤول عن استخلاص الضرائب الواجبة على قسمته، وعندما يرفض السكان تأدية ما بذمتهم من ضريبة، يقوم الأمغار بحجز ممتلكاتهم جزءا أو كلا، ثم بيع ذلك في مزايدة علنية. ولأجل تنفيذ هذا الحجز قد يلجأ الأمغار إلى طلب الدعم من قسمة قبلية أخرى، وذلك بقرار من القائد؛ لمساعدته على تأديب المتمردين المتخلفين عن دفع الضرائب.

مثل هذا الجمع الخاص ينظر أيضا في شأن توزيع مغانم حملات التأديب، وفي «المونة La moûna» الواجبة على أحد الطوابير العابرة لمجال القبيلة أو «أمين Amîn»، فضلا عن «غرامة الحركة R´arâma al-harka»، التي يتم فرضها على الذين يرفضون الاستجابة لنداء المخزن للمشاركة في حملة عسكرية. وهذه الغرامة يتم إنزالها عموما بكل القسمات، حتى وإن كانت القسمة القبلية المتمردة معروفة. «الجماعة Djemâ´a» تقوم أيضا بتوزيع «الدعيرة La daera»[2]، أي الغرامة الجماعية الواجبة في حالة القتل أو السرقة أو إلحاق الأذى بالغرباء.

1 - يبدو لافتا أن يخلط الكاتب بين الزكاة بوصفها عبادة طوعية لا دخل للجماعة في جبايتها، وبين الضريبة المستحقة على الجماعة لصالح المخزن. [المترجم].

2 - ما نعرفه بهذا الخصوص أن جريمة القتل تستوجب غرامتين، إحداهما معروفة باسم «الدية Ddiyya»، وهي واجبة على

إذا كان الضحية غير ذي شأن، فإن سكان القسمة القبلية التي حصلت فيها الجريمة هم المسؤولون، وهم مجبرون على تأدية هذه الغرامة، لا سيما إذا كان المتهم معوزا لا أملاك لديه؛ وبذلك يستعاض عن سجنه.

تدبير شؤون القبيلة موكول، إذاً، إلى «الجماعة Djemâ´a»؛ الجمع الذي يتشكل من «إمغارن Imr´âren «الذين يمثلون قسماتهم القبلية، والمرؤوسين من قبل القائد، وقرارات «الجماعة» سامية وتنفيذها يلزم الجميع. أما تتبع أمر تنفيذها فهو من اختصاص «إمغارن» أنفسهم، وهؤلاء هم المسؤولون عن تدبير انشغالات مجتمعاتهم.

مبدئيا يحق لكل شخص الانتماء إلى «الجماعة»، وهذه الصفة تخول له حقوق «المواطن»، وتفرض عليه واجبات والتزامات، بيد أنها لا تتيح له غير حضور الاجتماعات التي تتداول في الشؤون اليومية الاعتيادية، أو لأجل الإنصات إلى إخبارات «إمغارن»، ولتنفيذ قرارات اتخذت في جموع خاصة. وبالمناسبة فإن القائد و«إمغارن» ملزمون باستدعاء كل رجال القبيلة إلى اجتماع عمومي، وإخبارهم بالقرار المتخذ من قبلهم.

4. التعليم والعبادة

الوظائف ذات الصلة بالجانب الديني موكولة، في كل قرية «Dachra»، إلى شيخ واحد أو أكثر. والشيخ الذي يطلق عليه اسم «الطالب Ttaleb»[1] أيضا، يقوم بمهام الإمام والقاضي والطبيب في آن معا. أما أمر إعالته فيقع على عاتق العوائل التي تبعث بأطفالها إلى المسجد لحفظ القرآن. وهو يستقبل في المسجد وجبات غذائية يتكفل بها آباء الأطفال المتمدرسين بالتناوب. أما أجرته فتؤدى نقدا أو عينا، وهي لا تلزم غير العزاب من أبناء القرية[2].

القاتل لفائدة عائلة القتيل، وأخرى تعرف باسم «ارحق Rheqq»، وهي واجبة في حالة الجريمة المقترفة يوم السوق الأسبوعي، سواء بالسوق أم في الطريق إليه.

1 - يطلق على إمام المسجد لفظ «رفقي–رفقيث» بالريف الأمازيغوفوني، ولفظ «لفقي–لفقيه» بالريف العربفوني. أما «الطالب» أو «الطارب» الذي ذكره الكاتب، فجمعه «طوربا/ طولبا»، وهؤلاء طلبة يقيمون بالمسجد، يتولى إمام المسجد تحفيظهم القرآن وتعليمهم ما أجيز فيه من العلوم الشرعية. منهم من يتحدر من المنطقة، ومنهم من يأتي من بقاع الريف المختلفة. ومن ثم فإن التوصيف المذكور ينسحب على مخبري الباحث الذين جالسهم بطنجة. والذي يجدر بنا إثارته في هذا الخصوص هو ابتداع الريفيين شكلا تضامنيا يضمنون به استمرارية ظاهرة تحفيظ القرآن، هو ما يعرف بـ «أخنش Axennech»، وهو تكفل أسرة من أسر القرية (تطوعا) بتوفير حاجة طالب معين من الخبز طيلة مدة حفظه القرآن.

2 - أجرة فقيه المسجد وخطيب الجمعة تؤديها كل عائلة ريفية مستقلة بكانونها، ويطلق عليها «الشارظ ن رفقي refqih Chard n» أي شرط/ مُشترَط الفقيه. أما كلام الكاتب عن التزام العزاب بهذه الأجرة دون غيرهم فإفادة لم يسبق أن اطلعنا عليها، ولا سمعنا بها من أفواه كل المخبرين الذين جمعتنا بهم جلسات الاستخبار في تاريخ الريف.

وهذا «الطالب» يتكفل بمهام أخرى أكثر أهمية: فهو يسهر على تدبير ممتلكات المسجد، مثل «الناذر Nâder»، وهو يجمع هذه المهمة إلى جانب مهمة المؤذنين.

أما الاعتمادات اللازمة لصيانة المسجد فيتم تدبيرها عن طريق اكتتاب سنوي يسهر عليه أهل القرية. والمساجد ليست سوى «نوايل Nouaïl» كبيرة جدا، وعلى قدر كبير من البساطة (جمع: نوالة Nouâala)، تتواجد بها أحيانا قبة ضريح. وفي الحالة الأخيرة، يتم تخصيص مكان القبة للصلوات اليومية، تبجيلا لقبر الولي المدفون هناك. بينما يتم تحفيظ القرآن بنوالة مجاورة. حيث يستطيع الطالب استقبال أطفال القسمة القبلية. أما آباء هؤلاء فيترددون على المكان ليتلقوا دروسا في الحديث والسيرة النبوية، أو في كتب القانون[1] والتاريخ.

الطالب مدعو للحفاظ على علاقة طيبة مع كل سكان القرية (الدشرة) التي تحتضن مدرسته، مثلما يجب عليه أن يتصرف إزاءهم جميعا على قدم المساواة، بصرف النظر عن مستواهم الاجتماعي. إنه يتمتع في الغالب بنفوذ كبير، لكن ذلك لا يقف، في العادة، حائلا دون طرده لأتفه الأسباب.

ليس بالريف زوايا كثيرة، لكنها تحاط بقدر كبير من التبجيل، ولأنها تضطلع بدور الملجإ والملاذ الذي لا تنتهك حرمته، فإن الريفيين يطلقون عليها اسم «الحرم Horm».

عموما ليس ثمة من دور للزاوية سوى القيام بمهام الدير بالنسبة للنسوة الزانيات[2]، أو اللائي أنجبن أطفالا مجهولي النسب. والأعراف الريفية الجارية بهذا الخصوص صارمة للغاية. ذلك أن النساء الرعناوات قد يقتلن من قبل آبائهن إن لم يسارعن إلى اللجوء إلى مثل هذه الملاذات المقدسة، حيث يقضين كل حياتهن في عزلة. ما لم يقسم الآباء ويتبرؤوا علانية من الرغبة في قتل بناتهم المذنبات.

الزاوية هي الوصية على نسائها اللاجئات اللائي يطلبن للزواج، لكن ذلك مشروط بموافقة الآباء. والحاصل في مرات كثيرة هو اعتراض هؤلاء؛ بدافع رغبتهم في الانتقام، وعدم إظهار أمارات العفو والغفران. غير أن للزاوية الحق في هذه الحالة في تزويج المرأة دون موافقة أبويها، وهي لا تكف عن إحاطتها بالحماية حتى بعد تزويجها، ما لم يكن راجحا كف الوالدين عن طلب الثأر.

1 - لاشك أن الباحث يقصد هنا علوم الشريعة، وخاصة الفقه [المترجم].

2 - يبدو هذا الحكم مبتسرا كثيرا، ذلك أن الزاوية اضطلعت بأدوار اجتماعية وسوسيوسياسية مختلفة (تعليمية، دينية، اقتصادية، عسكرية...)، سواء بمنطقة الريف، أم بغيرها من البقاع المغربية. وقد تعرض كثير من الباحثين لهذه الأدوار والمهام، وكشفوا طبيعة العلاقات المركبة القائمة بين الزاوية ومحيطها من جهة، وبين الزاوية والمخزن السلطاني من جهة ثانية. لكن اللافت في كلام الكاتب هو إثارته هذا الدور الاجتماعي المهم، ونعني ابتداع الريفيين بقوة الروح التاريخي العامل موضوعيا لصيغة من صيغ العقاب الرحيم في حق النسوة اللائي اكتشف أمر ممارستهن الجنس قبل الزواج. ذلك أن في الأمر تواطؤا اجتماعيا دوره التخفيف من الكلفة العاطفية التي يفترض أن يؤديها أقارب المذنبة حال قيامهم بقتلها. [المترجم]

أما إذا استمر ذلك فإن حماية الزاوية لنزيلتها تطول إلى حين حصول مصالحة بين المرأة وأبويها، أو بينهما وبين زوجها.

الطفل مجهول النسب يعيش بالزاوية مع والدته. وفي حالة زواج هذه الأخيرة يلتحق بها إلى مسكنها الجديد بطلب منها. وإذا لم تطلب الأم حضانة ابنها يظل بالزاوية.

هذه الزوايا توفر أيضا ملجأ آمنا لكل أصناف المجرمين، ومن كل الأصقاع، تماما كما هو الحال في أمكنة أخرى من المغرب. وزاوية شرفاء وزان ذائعة الصيت، على نحو خاص، في احتضان أمثال هؤلاء.

نصوص دفينة

ذ. عبد الصمد مجوقي

المقاومة الريفية

من خلال الشعر الأمازيغي الريفي

«حماد وبران» نموذجا

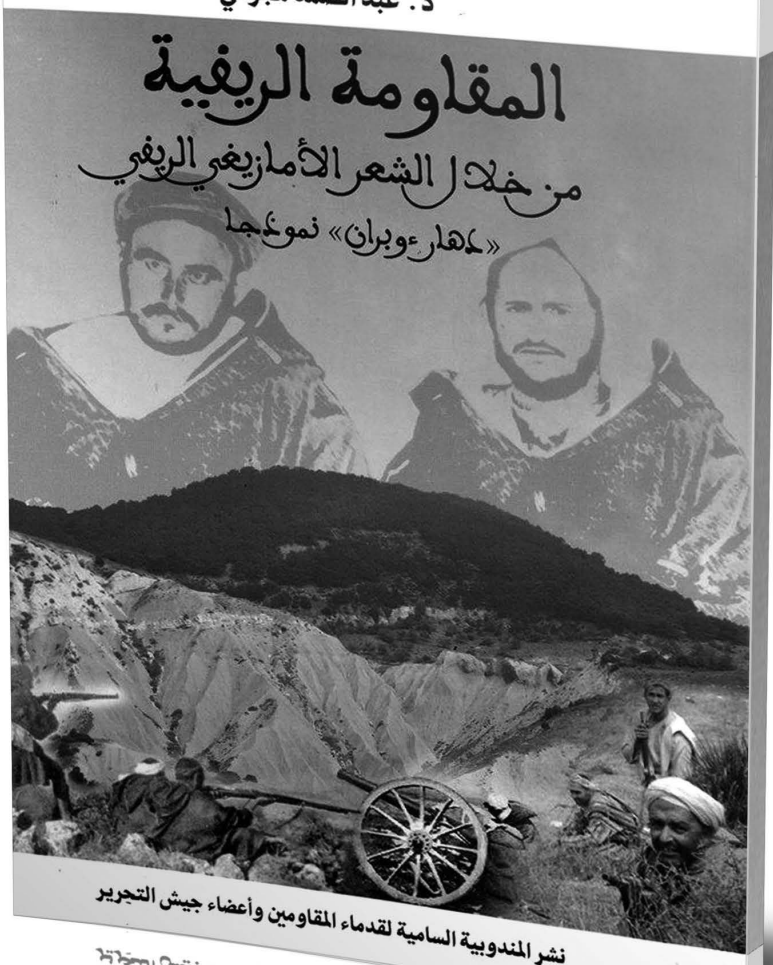

نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

قطعة من «أجوبة الفقيه عيسى بن أحمد الماواسي البطوئي»:

دراسة وتحقيق

د. الميلود كعواس
كلية الآداب، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

لقد ظلت بطوية عبر تاريخها رحما ولودا تجود بعلماء أعلام، سلكوا طريق العلم والمعرفة وتسلقوا مدارجه حتى صاروا بعد حين من الدهر شامة بين أقرانهم ومعاصريهم، فصار يحتكم إليهم في القضاء والفتيا، ويتصدروا حلقات التعليم والتدريس في قبيلتهم بطوية، بل وفي غيرها أيضا؛ إذ استطاعوا، بفضل قوتهم العلمية، أن يزاحموا غيرهم بالمناكب في أشهر المراكز العلمية المنتشرة في حواضر المغربين الأقصى والأوسط؛ كفاس وتلمسان، بل إن إشعاعهم امتدّ ليصل إلى الأندَلس وغيرها.

ولعل من أشهر تلك القامات البطوئية: الشيخ أبو مهدي عيسى بن أحمد الماواسي البطوئي، الذي برع في علم الفقه عموما، والنوازل خصوصا، حتى إنه استطاع بعلمه وفكره ومعرفته أن يرقى إلى مرتبة مفتي فاس المحروسة؛ بل إن صيطه ذاع في الأمصار، فصار يستفتى في النوازل الكبرى التي تقع للأمة في مختلف البقاع والأصقاع. وقد كان أشهر ما عرض عليه في هذا الباب؛ نازلة يهود توات، التي استفتي فيها مع زمرة من كبار علماء عصره، فأفتى فيها برأي يبين علو كعبه في مجال النوازل والإفتاء.

ومع شفوف هذا الرجل وبروزه على العديد من أقرانه إلا أن التاريخ لم يحفظ لنا شيئا مكتوبا من علمه، اللهم بعض أجوبته على نوازل عرضت عليه ضمنها أبو العباس الونشريسي في موسوعته العظيمة المسماة بـ «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب».

وكنت قد جزمت بهذا الأمر في دراسة سابقة شاركت بها في الملتقى الوطني الثالث للتراث العلمي والحضاري بالريف تحت عنوان: «أبو مهدي عيسى بن أحمد المواسي البطوئي ومنهجه في الإفتاء من خلال نازلة يهود توات». إلا أنني فوجئت بعد ذلك –وأنا أطالع كشاف مخطوطات الخزانة الملكية بالرباط– بوجود مخطوطة تحت عنوان: «مسائل فقهية لعيسى الماواسي» تقع ضمن مجموع مسجل تحت رقم: 1553. ولا أخفيك، أيها القارئ، أنني سررت بهذا الاكتشاف الجديد أيما سرور، واستعجلت الوقوف على هذا المخطوط، إلا أنه لما حصل لي الاطلاع عليه فترت فرحتي

ونقص منسوبها وصبيبها، ذلك أن المسجل تحت الرقم المذكور إنما هو قطعة فقط من الكتاب الأصلي الذي يحمل عنوان: «أجوبة عيسى الماواسي»، الذي نسخ منه الناسخ فتويين لصاحبنا.

ورغم هذا قررت أن أطلع الباحثين على هذه القطعة التي لم يسبق نشرها أو الإشارة إليها –حسب علمي– أخذا بالمثل السائر: «ما لا يدرك كله لا يترك جله». وقد ارتأيت أن أقسم هذا البحث إلى أربعة مباحث؛ أتناول في الأول منها ترجمة عيسى الماواسي، وأحاول في الثاني منها التعريف بالكتاب عموما والقطعة التي حصلت عليها منه خصوصا. ثم أخصص المبحث الثالث لتحقيق المخطوطة. أما الرابع فجعلته ملحقا ضمنته ما وجدته من فتاوى منثورة لعيسى الماواسي في كتب النوازل.

المبحث الأول: ترجمة عيسى الماواسي البطوئي.

اسمه ونسبه.

يعتبر الكتاني أحد المترجمين الذين أثبتوا نسب صاحبنا كاملا فقال: هو سيدي أبو مهدي عيسى بن أحمد بن محمد الماواسي البطوئي الفاسي[1].

نلاحظ من خلال هذا الذي ذكر أن الرجل ينسب ماواسيا وبطوئيا وفاسيا. فأما نسبته فاسيا فمعروف؛ لأنه كان مقيما بفاس يتولى فيها الوظائف المختلفة كما سيأتي. وأما كونه بطوئيا فنسبة إلى بطوية؛ أو بني بطوي، أو بطيوة، وهي أسماء مشتقة من الأصل الأمازيغي: أبطوي، جمع إبطيون. وهذه الكلمات مأخوذة من لفظة: بطّو الأمازيغية وتعني التجزئة والانقسام والانفصال[2]. وهي منطقة تقع شرق جبال الريف المغربية؛ وقد شهدت تمددا وتقلصا على امتداد التاريخ، فإذا كان البادسي قد ذكر بأنها كانت تمتد في عهده: «من وادي النكور من حوز المزمة إلى وادي ملوية»[3]؛ فإن آخرين كالبكري يشير إلى أن بطوية تقلصت حدودها من جهة الشرق فصارت ممتدة من قلوع جارة إلى وادي نكور[4].

وأما كونه ماواسيا فنسبة إلى رجل يدعى ماواس كما أثبت ذلك غير واحد كالكتاني في ترجمته

1 - سلوة الانفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لمحمد بن جعفر الكتاني، تح عبد الله الكتاني وآخرون، دار الثقافة، البيضاء، ط: 1، 2004م، 3/ 306. درة الحجال في غرة أسماء الرجال، لابن القاضي المكناسي، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2002م، تر: 1180، ص: 378.

2 - معلمة المغرب، إنتاج الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ط: 1989م، 4/ 1271.

3 - المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، عبد الحق بن إسماعيل البادسي، تحقيق: سعيد أعراب، المطبعة الملكية، الرباط، ط. 2، 1414 هـ/ 1993م، ص 51.

4 - المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، لأبي عبيد البكري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ص:94.

لوالد عيسى[1]، والونشيريسي في الوفيات. قال الونشريسي: الفقيه المفتي أبو مهدي عيسى بن أحمد بن محمد البطوئي، شهر بابن ماواس[2].

والأكيد أن هذه النسبة تكون أيضا الى منطقة ايارماوس من قبيلة بني توزين، وقد تحول الياء الى جيم (اجرماوس) أو الى كاف (اكرماوس) وهو لفظ مركب من «إيار» التي تعني القطعة الأرضية الفلاحية، أما «مواس» أو «ماواس» فاسم للجماعة المالكة لتلك الأرض، كما بين ذلك الدكتور الفكيكي في المعلمة[3]. وأظن أنه يمكن تقديم قراءة أخرى لايارماوس غير التي ذكرت من خلال الاستناد إلى ترجمة للونشريسي والكتاني، الذين نسبا صاحبنا الى رجل يسمى ماوس؛ وعلى هذا فسيكون معنى ايارماوس هو القطعة الأرضية الفلاحية التي كان يملكها شخص يسمى ماوس أو تنسب إليه. كما يمكن تقديم قراءات أخرى غيرها إذا علمنا أن لفظة «ماواس» في الأمازيغية تعني القيد.

مولده ونشأته:

لم يشر من ترجم لعيسى الماواسي إلى تاريخ ميلاده، ولكني أرجح أن يكون مولده في بدايات القرن التاسع الهجري، ومستندي في ذلك بعض القرائن؛ منها تنصيصهم في ترجمته على توليه مهمة خطبة الجمعة بفاس نحوا من ستين سنة. فإذا فرضنا أنه تولى ذلك في العشرينات من عمره فسيكون مولده حوالي منتصف العشر الثاني من القرن التاسع. وإذا أضفنا إلى هذه القرينة إشارة ذكرها الونشريسي حينما قال بأنه توفي في (سن عالية)[4]؛ اطمئن القلب إلى أن ميلاد الرجل لا يبعد أن يكون في بدايات القرن التاسع الهجري.

ولد أبو مهدي في بيت توارث العلم والفقه والصلاح كابرا عن كابر؛ فوالده هو: الفقيه الصالح سيدي أحمد بن محمد بن ماواس البطوئي الفاسي (ت 842هـ)[5]. وقد كان والده من كبار فقهاء عصره، فقد وصفه مترجموه بـ«الفقيه الصالح» و«المؤقت» و«العددي» و«الفيلسوف»[6]؛ ولا شك في أن هذه الأوصاف دالة على مكانة الرجل وقيمته بين أقرانه من علماء عصره.

والأكيد -بحكم الفطرة- أن والد أبي مهدي قد حرص أيما حرص على توريث ما تعلمه

1 - سلوة الانفاس، 3/ 306.

2 - وفيات الونشريسي، تح: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، ص: 110.

3 - 2/ 926.

4 - وفيات الونشريسي، ص: 110. وأنظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس - ليبيا، ط. 1، 1989م، تر: 370، ص: 299.

5 - سلوة الأنفاس، 3/ 306

6 - فهرس المنجور، تح: محمد حجي، دار المغرب، ط: 1976م، ص: 17.

لولده، وأجهد نفسه في ذلك، مثلما حرص أبو مهدي على تعليم ولده أحمد الذي صار وارث علم أبيه، فكتب له شفوف وبروز عظيمين في فاس، حتى صار يوصف بـ (الفقيه العالم العلامة النبيه المؤقت بمنار القرويين من فاس)[1].

لقد كان للبيئة التي عاش فيها أبو مهدي عيسى الماواسي أثر كبير في تكوينه العلمي، فصار بعد حين من الدهر (من جلة الفقهاء وكبار العلماء)[2] في المغرب عموما وفاس خصوصا، بل هو –عند بعضهم– قطب رحى العلم بفاس بإطلاق؛ قال الكتاني في ترجمته: فقيه فاس ومفتيها وعالمها[3].

وقد نال هذه المنزلة بفضل قدرته الكبيرة على الحفظ مع الفهم الدقيق والتحقيق المتين للمسائل العلمية، ناهيك عن القدرة العالية في التبليغ والبيان؛ ولذلك وصفه مترجموه ب (الأستاذ العلامة الخطيب الراوية)[4] و ب (الفقيه الأستاذ المفتي الخطيب)[5]، وبأنه (كان حافظا محققا)[6] وهي ثلاثية من الأوصاف قلما تجتمع لعالم.

وظائفه ومهامه:

إن الحظوة التي حازها أبو مهدي الماواسي قد أهلته لتولي منصبين جليلين في مكان –كفاس بلد العلم والعلماء– يعسر فيه الظفر بأحدهما فكيف بهما معا.

فأما المنصب الأول فهو منصب الإفتاء: فقد ولي صاحبنا خطة الفتوى بفاس بعد الإمام القوري[7]، وولي بعده القاضي المكناسي اليفرني الفقيه أبو حفص[8].

وتولي هذا المنصب في «مدينة الفقه» مُشْعِر بمدى تمكن الماواسي من علوم الشريعة عموما والفقه خصوصا؛ بل إن الرجل قد استطاع تطوير إمكاناته العلمية وقدراته في الفتوى مع مرور الزمن حتى (رقي في أعلى درجاتها) على حد تعبير الكتاني. ومما يدل على رقيه تلك المدارج أنه صار يستفتى في القضايا الكبرى وترد عليه المسائل من البلاد القاصية؛ ولعل أشهر نازلة سئل عليها

1 - سلوة الأنفاس، 3/ 308.

2 - سلوة الأنفاس، 3/ 402.

3 - سلوة الأنفاس، 3/ 402. وبمثله وصفه التنبكتي في نيل الابتهاج، تر: 370، ص: 299.

4 - سلوة الأنفاس، 3/ 402.

٥ – فهرس المنجور، ص: 18

6 - سلوة الأنفاس، 3/ 402.

7 - درة الحجال في غرة أسماء الرجال، تر: 1180، ص: 378. وفيات الونشريسي، ص: 110. سلوة الأنفاس، 3/ 402. نيل الابتهاج، تر: 370، ص: 299.

8 - درة الحجال في غرة أسماء الرجال، تر: 1180، ص: 378. جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام فاس، لابن القاضي المكناسي، دار المنصور، الرباط، ط: 1973م، ص: 503.

هي نازلة يهود توات التي وردت عليه من تخوم الصحراء، وقد اتخذ فيها حكما بعدما اختلف فيها فقهاؤها، وقد كان رأيه فيها سديدا وسطيا تنكب فيه جانب الإفراط والتفريط[1].

وأما الوظيفة الثانية التي تولاها الماواسي فهي وظيفة الخطابة والوعظ والارشاد، وقد أدى هذه الوظيفة بصدق وإخلاص على امتداد سنوات طويلة جدا، حددها الكتاني بنحو من (ستين سنة)[2]. وقد اختلف أهل التراجم في تعيين المكان الذي تولى فيه الرجل الخطابة، فذهب ابن القاضي المكناسي إلى أنه كان خطيبا بجامع القرويين[3]. في حين أن الكتاني صرح بأنه كان خطيبا (بفاس الجديد)[4]. وجمعا بين القولين يمكن القول بأن الماواسي قد خطب بجامع القرويين ثم انتقل إلى فاس الجديد وخطب بها إلى أن توفي، أو العكس من هذا.

شيوخه:

تتلمذ أبو مهدي عيسى الماواسي على يد علماء وشيوخ كبار من مختلف حوضر العلم في عصره؛ كفاس وتلمسان وغيرهما منهم[5]:

• والده أبو العباس أحمد بن محمد بن ماواس الماواسي البطوئي الفاسي، الفقيه الصالح المسند العددي المؤقت الفيلسوف، وقد ذكره المنجور في سنده عند تحرير إجازته لأحمد المنصور السعدي. توفي بفاس عام اثنتين وأربعين وثمانمائة[6].

• الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن موسى العبدوسي، الخطيب بالقرويين، الفقيه العالم القدوة العلامة العمدة. أخذ عن والده وغيره. وعنه ابنه عبد الله والماواسي غيرهما. توفي رحمه الله سنة 858هـ، وقيل: 843هـ[7] وقال بعضهم:كان بالحياة سنة 790هـ[8].

• الشيخ أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد القَوْرِي اللخمي المكناسي الفاسي؛ الإمام القدوة، حامل راية النص والقياس، رأس العلماء ومفتي الحضرة الفاسية. كان علامة جامعا مشارا إليه في

1 - أنظر تفاصيل هذه النازلة ورأي عيسى الماواسي فيها في: «أبو مهدي عيسى الماواسي ومنهجه في الإفتاء من خلال نازلة يهود توات»، منشور ضمن أعمال الملتقى الوطني الثالث للتراث العلمي والحضاري بالريف.

2 - سلوة الأنفاس، 3/ 402.

3 - درة الحجال في غرة أسماء الرجال، تر: 1180، ص: 378.

4 - سلوة الأنفاس، 3/ 402

5 - فهرس المنجور، ص: 17/ 18 نيل الابتهاج، تر: 370، ص: 299. سلوة الأنفاس، 3/ 402. درة الحجال في غرة أسماء الرجال، تر: 1180، ص: 378.

6 - سلوة الأنفاس، 3/ 306. فهرس المنجور، ص: 17. وفيات الونشريسي، ص: 89-90. نيل الابتهاج، ص: 116.

7 - درة الحجال، تر: 960، ص: 317.

8 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، تح: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2003م، تر: 871، 1/ 338.

تحقيق علوم النقل والعقل. أخذ عن عمران الجاناتي وابن غياث السلاوي وعبد الله العبدوسي وغيرهم. وأخذ عنه ابن غازي وأحمد زروق وابن هلال والماواسي وغيرهم. توفي رحمه الله سنة: 872هـ[1].

• فخر الدين أبو عمرو عثمان بن محمد الديمي المصري؛ الشيخ الإمام العالم تاج المحدثين وإمام المسندين المتوفى سنة 885هـ، وهو من الشيوخ الذين أجازوا عيسى الماواسي ووصلوا سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد كان ذلك بطلب واستدعاء من الشيخ زروق. والظاهر من خلال كتب التراجم أنه لم يلقه ولم يأخذ عنه مباشرة وإنما هو شيخه له بالإجازة[2].

تلاميذه:

أخذ عن عيسى الماواسي البطوئي خلق من الناس منهم[3]:

• أبو الحسن علي بن موسى ابن هارون المطغري: الفقيه العددي الفرضي العروضي المؤقت المؤرخ المتفنن الخطيب المفتي، من بلاد مطغرة بتلمسان، دخل إلى فاس وأخذ عن شيوخها الكبار منهم ابن غازي والونشريسي وأحمد بن الحاج الزنجي وعيسى الماواسي، وغيرهم. توفي رحمه الله 851هـ.

• عبد الرحمن بن علي بن أحمد القصري الفاسي المعروف بسقين: الأستاذ المحدث المحقق الحاج الرحال المفتي الخطيب بجامع الأندلس. أخذ عن شيخ الجماعة أبي عبد الله محمد ابن غازي والفقيه الصوفي أحمد زروق وعيسى الماواسي وغيرهم. رحل وسمع من أصحاب ابن حجر العسقلاني وغيرهم، فحصل رواية واسعةلم يحصلها غيره من الفاسيين. توفي رحمه الله سنة 856هـ[4].

• الشيخ أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمَّد بن عيسى البرنسي الفاسي الشهير بزروق؛ الشيخ العارف بالله الصالح الزاهد الفاضل العالم العامل. أخذ عن أئمة من أهل المشرق والمغرب منهم حلولو والمشذالي والرصاع والسنوسي والشيخ الجزولي والماواسي والخروبي وغيرهم. له تآليف كثيرة مشتهرة، وبخاصة في علم التصوف الذي ضبط أصوله وفروعه، ونقاه من كل الشوائب،

1 - كفاية المحتاج لمعرفة منة ليس في الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، تح: أبو يحيى عبد الله الكندري، دار ابن حزم، ط:1، 2002م،، ص: 432-433. درة الحجال، ص: 279، تر: 832

2 - فهرس ابن غازي، تح: محمد الزاهي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط. 1، 1984، ص 128. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي الكتاني، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:2، 1402هـ/ 1982م، 1/ 409.

3 - فهرس المنجور، ص: 59. دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، محمد بن عسكر الحسني الشفشاوني، تح: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ط. 2، 1397هـ/ 1977م، ص: 5 وص: 35.

4 - دوحة الناشر، ص: 58.

ولذلك عرف بمحتسب الصوفية، وهو آخر أئمة الصوفية المحققين الجامعين لعلمي الحقيقة والشريعة. وتوفي في صفر سنة 899ه بمسراطة من عمل طرابلس وبها دفن[1].

• أبي عمران موسى بن العقدة الأغصاوي: الفقيه الراوية العلامة، أخذ عن المشايخ الكبار مثل القوري والعبدوسي والماواسي. وكان يدعى بفحل المدونة. توفي في أوائل المائة من القرن العاشر[2].

• عبد الوارث بن عبد الله اليصلوتي، الشيخ الولي العارف بالله وأحكامه، أصله من بني يصلوت من قبائل غمارة. كان عالما مشاركا في الفقه والطب والتصوف، أخذ عن كبار شيوخ عصره كابن غازي والونشريسي والقاضي المكناسي وعيسى الماواسي وغيرهم. توفي في حدود السبعة من القرن العاشر[3].

• ولده أحمد بن عيسى الماواسي البطوئي، أبو العباس الشيخ الفقيه العالم العلامة النبيه المؤقت بمنار القرويين من فاس. له شرح على روضة الأزهار للشيخ أبي زيد عبد الرحمن الجاديري. توفي بفاس سادس وعشرين من ربيع الثاني سنة إحدى عشرة وتسعمائة[4].

• موسى بن سعيد الزواوي العباسي: الحافظ المقرئ بفاس الشهير بالزواوي، توفي سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة[5].

وفاته:

توفي أبو مهدي عيسى الماواسي، كما قال الونشريسي، فجأة بفاس بعد زوال يوم السبت حادي عشر رجب سنة ست وتسعين وثمانمائة عن سن عالية[6].

المبحث الثاني: التعريف بأجوبة أبي مهدي عيسى الماواسي البطوئي.

أشير في البدء إلى أن من ترجموا لأبي مهدي عيسى الماواسي لم يذكروا له مصنفا ولم ينسبوا له كتابا، وهذا لا يعني بأن الرجل لم يؤلف شيئا قط، فكم من الأعلام لم ينسب لهم علماء التراجم كتابا ثم أثبت التاريخ أنهم صنفوا وألفوا.

وإذا كان المترجمون لم يذكروا للماواسي كتابا في النوازل فإنهم ذكروا بأن له فتاو، وقد نقل

1 - البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، لابن مريم التلمساني، تح: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2014م، ص: 121-131. شجرة النور الزكية، تر: 1014، 1/ 386-87. نيل الابتهاج، تر: 125، ص: 131-133.

2 - دوحة الناشر، ص: 33-34.

3 - دوحة الناشر، ص: 5-6.

4 - سلوة الأنفاس، 3/ 308. البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، ص: 132. نيل الابتهاج، تر: 128، ص: 134. دوحة الناشر، تر: 43، ص: 58.

5 - جذوة الاقتباس، ص: 347.

6 - فهرس المنجور، ص: 17/ 18 نيل الابتهاج، تر: 370، ص: 299. سلوة الأنفاس، 3/ 402. درة الحجال في غرة أسماء الرجال، تر: 1180، ص: 378. جذوة الاقتباس، ص: 503.

الونشريسي بعضها في المعيار المعرب[1]. وحينما نعود إلى المعيار نجد بأن ما نقله الونشريسي من فتاواه لا يتجاوز أربع مسائل. فهل هذا هو كل ما أجاب فيه الماوسي من النوازل؟؟!! علما بأنه تولى مهمة الإفتاء في حاضرة العلم فاس، التي كانت ترد عليها المسائل من كل حدب وصوب. وعلما بأن الرجل قد تصدى لهذه المهمة منذ وفاة شيخه الإمام القوري سنة 872هـ إلى حين وفاته هو سنة 896هـ. فهل يعقل أن يكون حصاد أربع وعشرين سنة من التصدي للإفتاء هو أربعة فتاو؟؟!!

الأكيد أن الجواب سيكون بالنفي قطعا، وإنما الذي يقبله العقل ويرتضيه المنطق هو أن الرجل قد أفتى في المئات من المسائل خلال هذه الحقبة التي تقارب ربع قرن من الزمن، والراجح عندي أن هذه الأجوبة قد جمعت في كتاب خاص يحمل عنوان: «أجوبة عيسى الماواسي»، والدليل على ذلك ما هو مثبت في آخر هذه القطعة التي وجدتها بالخزانة الملكية بالرباط، فقد قال الناسخ في آخرها موثقا المصدر الذي نقل منه: (منقول من أجوبته)؛ الضمير يعود على عيسى الماواسي. أي إن القطعة المعثور عليها منتسخة من الأصل، ويا ليت الناسخ قد أكثر من النقل عنه!!

وبعدما قررت هذا الأمر، وقفت على نص نفيس عند المهدي الوزاني في نوازله الصغرى يؤكد ما ذكرته بشكل قاطع وحاسم. يقول رحمه الله: (وفي أجوبة الشيخ سيدي عيسى المواسي ما نصه: فلا ينفذ حكم الحاكم بالشاذ، إذ ليس لقضاة الوقت الحكم بالشاذ، ويرد حكمهم به. انتهى محل الحاجة منه)[2]. فهذا النص يفيدنا بأن لعيسى الماواسي كتاب في النوازل يحمل اسمه، كما يفيدنا بأن الكتاب كان تتداوله الأيدي في زمن المهدي الوزاني (ت1342هـ) على أقل تقدير.

ولست أدري اليوم مصير هذا الكتاب ومآله؛ فهل يكون قد وضاع فيما ضاع من التراث، أم أنه لا يزال مركونا في خزائن المخطوطات ينتظر من ينقذه من براثن الأرضة ويفك عنه نير النسيان. وما دام أن الفرضيتان مطروحتان فإني أحث الباحثين في تاريخ الريف وتراثه وحضارته على التقميش والتفتيش عن هذا الكنز الثمين، وأنا على يقين أنهم سيجدوا ما يروي الظمآن ويشبع اللهفان، فكما تمكنا من العثور على هذه القطعة فقد يعين القدر على الوصول إلى الأصل.

- **وصف النسخة الخطية:**

إن النسخة الخطية التي أخرجها اليوم للقارئ الكريم محفوظة ضمن مجموع بالخزانة الملكية بالرباط مسجل تحت رقم: 1553، وهي عبارة عن ورقة واحدة مرقمة بالصفحة: 129، تحتوي

1 - سلوة الأنفاس، 3/ 402.

2 - النوازل الصغرى المسماة بالمنح السامية في نوازل في النوازل الفقهية، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ط: 1992م، 2/ 224.

على35 سطرا، ويترواح عدد كلمات كل سطر ما بين 12 إلى 15 كلمة. وهي مكتوبة بخط واضح ومقروء، كما أنها خالية من الخروم أو الطمس الذي يؤثر على سلامتها.

وبدايتها: (الحمد لله. سؤال وجواب للفقيه عيسى الماواسي عفا الله عنه). وآخرها (وكتبه مسلما على من يقف عليه عيسى الماواسي لطف الله به ولهذا خطه وإنما هو منقول من أجوبته. صح).

صورة الورقة المخطوطة:

المبحث الثالث: النص المحقق:

1- الحمد لله، سؤال وجواب للفقيه عيسى الماواسي عفا الله عنه.

سيدي، رضي الله عنكم، جوابكم الشافي في مسألة رجل له بنت بكر في ولايته وتحت نظره، وزوجها لرجل، ومات قبل أن يدخل بها، وخلف موروثا عنه أرضا، فباع الأب المذكور ما تستحقه ابنته من الهالك في الأرض، وصالح في شيء، وترك شيئا تستحقه في غير مصلحة لها ولا تسديد، وهي حينئذ تحت ولايته، ثم قامت بعد موت أبيها، بمدة كثيرة نحو عشرين سنة أو أزيد، تطلب حقها من ورثة زوجها الهالك. وقالت: سكوتي إنما هو أني ظننت كل ما يفعله أبي جائز علي من البيع والصلح، وادعت الجهل؛ لكون نساء البوادي جاهلات بمصالحهن. فهل يا سيدي ما فعل والدها عليها لغير مصلحة ولا سداد يمضى عليها أم لا؟ وهل تعذر بالجهل بعد هذه المدة المذكورة أم لا؟ بينوا لنا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجواب، والله سبحانه الموفق للصواب بمنه،: إن ما فعله الأب عن محجورته من هبة بعض حقها، وتركه لغير مصلحة لها فيه لا يلزمها، ولها القيام به، وكذلك إن باع حظها ببخس في ثمنه إن أثبتت ذلك، فلها القيام به والمطالبة بحقها؛ وإنما سكوتها في طلبها حقها فيما ذكر المدة الطائلة، زاعمة أنها جاهلة أن لها القيام؛ فإن جرت العادة بجهل النساء وبما ذكر حلفت في مقطع الحق أنها إنما تركت القيام بحقها لجهلها المذكور، وكان لها القيام بحقها وطلبه، وتمكن من ذلك. انتهى.

2- مسألة أخرى جاوب عليها عيسى المذكور الماواسي عفا الله عنه:

سيدي، رضي الله عنكم، جوابكم الشافي في مسألة امرأة تأيمت، وأراد رجل تزويجها ورضيته، فقام شيخ القبيلة وحلق بطلاق الثلاث أنها إن تزوجها ذلك الرجل حتى يقتله، ويهدم داره، ويخرجه من بلده فاعلا، لكون الشيخ صاحب سطوة، وغاصب دمره الله تعالى. فتزوجت ذلك الرجل الذي حلف عليه ذلك الشيخ الموصوف، فهل يلزمه حنث أو لا؟ وكيف إن صالحه وعفا عنه؟ فخرج المتزوج المذكور من ذلك الموضع، وكان مع هذا الرجل المتزوج يتيما إلى حضانته؛ فلما تزوج عمه تلك المرأة وهرب من تلك البلاد فارا بنفسه، وكان لليتيم أملاك باعها بالخوف والبخس؛ لكون اليتيم لا يعرف بيعا ولا شراء ولا مخيرة لقلة فطنته وقلة معرفته، فهل يصح بيعه أو يفسخ؟ بين لنا مأجورا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله تعالى وحده دائما. الجواب، والله سبحانه الموفق للصواب بمنه، إن اليمين الذي حلف بها الشيخ المذكور، إن لم يفعل ما حلف ليفعله، فإن نجى من قتله بسبب غيبته عن موضع الشيخ الذي لا تنفذ فيه أحكامه، صار مطالبا بهدم الدار المذكورة، دار الزوج المذكور، فإن لم يهدمها لزمه

الحنث، وهذا كله لا يجوز في نظر الشرع العزيز، وغاية ما في المسألة أن تهدم دار المتزوج المذكور، ويبرأ الحالف من الحنث.

ومسألة المحجور المذكور: يقيم البينة بما ذكر، ويفسخ بيعه، ويقدم عليه من يقوم بمصالحه. والله سبحانه أعلم.

وكتبه، مسلما على من يقف عليه، عيسى الماواسي لطف الله به [ولهذا خطه][1] وإنما هو منقول من أجوبته. صح.

المبحث الرابع: فتاوى أبي مهدي عيسى الماواسي في مدونات النوازل.

حاولت في هذا المبحث أن أجمع شتات ما هو مبثوث من نوازل أبي مهدي عيسى الماواسي في بعض كتب النوازل كالمعيار للونشريسي، ونوازل العلمي، والمعيار الجديد للمهدي الوزاني، والمنح السامية له أيضا، وغيرها، فتحصل لي بذلك جملة صالحة حرصت على نقلها كما هي للأمانة العلمية، ولعل الله يقيض لها من الباحثين من يدرسها، سواء من الناحية الفقهية والأصولية، أو من الناحية التاريخية –ونحن نعلم مدى الصلة الوثيقة الموجودة بين النوازل والتاريخ وبخاصة التاريخ الاجتماعي منه– أو من الناحية الانتروبولوجية أو غيرها. وقد صغت لكل واحدة منها عنوانا ثم رقمتها ورتبتها –مع ما سبق– ترتيبا تصاعديا.

3– نازلة يهود توات:

كتب الفقيه أبو محمد عبد الله بن أبي بكر العصنوني من توات لأبي مهدي عيسى الماواسي في فاس ما نصه: سيدي رضي الله تعالي عنكم، وادام بمنه عافيتكم، ومتع المسلمين بطول حياتكم. جوابكم الكريم في مسألة وقع فيها النزاع بين طلبة الصحراء، وهي كنائس اليهود الكائنين بتوات وغيرها من قصور الصحراء، فقد شغب علينا فيها المغيلي وولده سيدي عبد الجبار تشغيبا كاد أن يوقع في فتنة وذلك أني أفتيت بتقريرها إذ سألني الفجيجي عنها وعن فصول أخر في شأنهم مما أنكره عليهم وعلى الغلائف، وسأشير لكم إلي بعض جوابي وهو ما يخص الكنائس وما أعترض به علي لتنطروا فيه. وذلك أني طالعت ابن عرفة فوجدته حصل في بلد العنوة والذي اختطه المسلمون ثلاثة أقوال، ثم تكلم على حكم بلاد الصلح. ثم طالعت ابن يونس فوجدته تكلم على تلك الأقسام الثلاثة وأتى بقول مالك في بلد الإسلام دليلا على الحكم الذي أسسه في البلد الذي اختطه المسلمون وذكر خلاف الغير في بلد العنوة خاصة، ثم طالعت البرزلي فوجدته ذكر ما ذكر ابن يونس بعد ذكره نازلة ابن الحاج في ذلك، وذكر نوازل أخر في الكنائس بعد ذلك، وسأثبت منها شيئا بعد إن شاء الله. فتأملت ما في الكتب المذكورة إذ هي جملة ما حضرني، فسبق منها الي

1 - هكذا في الأصل. وسياق الكلام يدل على أن المراد هو : وليس هذا خطه وإنما هو منقول من أجوبته. والله أعلم.

فهمي من كلام ابن عرفة أن المدونة محمولة على أن الغير يخالف في بلد العنوة وفي البلد التي اختطه المسلمون لتصريحه بخلافه فيهما عن اللخمي، ولقوة طني كأكمل شارح عليها لما علم عن كثرة تحصيله وسكوته عما تضمنه ظاهرها من قصر خلافه على بلد العنوة. ولما أن حصل عندي هذا الفهم الذي قررته لكم، وسبق أيضا إلى فهمي أن المسألة المسؤول عنها هي مندرجة في البلد الذي اختطه المسلمون، إذ معنى الاختطاط عندي البناء والتأسيس، أثبت الأقوال الثلاثة وعزوتها كعزوه، وقد كنت وفقكم الله رأيت في البرزلي ما نصه، شرط المأمور به أن يكون واجبا بالإجماع، وشرط التغير أن يكون المنهي عنه محرما بالإجماع، فقلت لهذا أثر ذكري الأقوال الثلاثة، والصواب عندي تقريرها اتباعا لقول الغير لجري العمل به في كثير من مدن المغرب، وهي مما أختطه المسلمون في صدر الاسلام وبعده، وفيها العلماء متوافرون في كل وقت، وفيهم من لا يسكت على باطل. وكذلك قواعد هذه الصحراء قد حل بها علماء فضلاء، وقد شاهدوا الكنائس فيها وهم ممن يمتثل قولهم في الأحيان، وقد أنكروا أشياء على أهل الذمة وعلى غلائفهم، ولم ينكروا الكنائس في جملة ما أنكروه. ثم قلت: ولعل ما ذكرته في مدن المغرب من المسامحة لهم فيها إنما كان لأمر أعطوه أو لغلبة الولاة أو أنكر العلماء فلم يسعفوا، أو علموا أنهم لا يسعفون فتركوا التغيير. فقلت: هذا بعيد، إذ لو كان شيء من ذلك لعلم وسمع. ثم قلت ولعل إذن الغلائف منذ قديم الزمان لهم ينتزل منزلة العهد الذي ذكره ابن القاسم في قوله إلا أن يكون لهم عهد فيوفى به. وفي لفظ أخر أمر أعطوه. وحملني هذا النظر نازلتان ذكرهما البرزلي.

فأجاب فقيه فاس ومفتيها الفقيه المحصل الامام أبو مهدي عيسي بن أحمد الماواسي بما نصه: الحمد لله وحده دائما. الجواب والله سبحانه الموفق للصواب بفضله، أن منزلة توات وغيرها من قصور الصحراء هي كلها ديار إسلام، فلا تنبغي المسامحة بإقرار الكنائس فيها للكفار، وإن قال به جماعة من العلماء، إلا أن يكون ذلك شرطا لهم في عقود جزيتهم فيوفى لهم بما عهد لهم في جزيتهم؛ هذا مذهب المدونة، وهو قول ابن القاسم المعمول به والمعروف له؛ فلا يحسن العدول عنه مع ظهور ووضوح وجهه، إلا أن يثبت عند هذا المفتي بتقرير الكنائس المذكورة أن حدوثها كان شرطا لليهود في عقد جزيتهم كما جرى العمل بذلك في كثير من بلدان الاسلام، فتصح فتياه، ويحسن تقريره لموافقته للمشهور. وأما ما ذكر حفظه الله تعالى من الأقوال المسرودة فحسن مساقها، وما حكاه المخالف من الإجماع المنعقد على هدم كنائسهم، فإن كانوا بالحالة المعروفة لأهل الذمة من أداء الجزية عن يد وهم صاغرون، فذلك من تحكماته. وإن خالفوا الحالة الموصوفة وكانوا ناقضين للعهد فقوله حسن. وكذلك كل ما ضربه القائل المذكور من الأمثال لا ينبغي إجراؤها إلا فيمن نقض العهد من الذميين، وأما غيرهم فلا.

وما نقله الشيخ أبو محمد صالح: إن أرض الاسلام لأهل الشرك إحداث كنيسة فيها فقد جرى في نقله على المشهور المشار إليه قبل هذا الاتفاق للعلماء على الحكم في المسألة بما قرره، فلا حجة فيه

لمخالفكم ولا في نطير هذا النص مما يعضد فيه ناقله الوقوف مع المشهور. وما ذكره صاحب السؤال من الاحتجاجات علي مختاره جله حسن صحيح لا يكاد يسقط منه شيء في النظر والاستدلال سوى محال يسيرة ينبغي مراجعة النظر فيها وإعادته اليها. والله سبحانه أعلم.

وقد ذكر الشيخ الامام أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي -في الفرق الثامن عشر والمائة من «قواعده» عن ابن حزم في مراتب إجماعه الشروط المشترطة في أداء الجزية- شروطا ذكر فيها ألا يحدثوا كنيسة، ولا يجددوا ما خرب منها الخ. وهذا كان لا يمس محل النزاع فقد اعتنى الأئمة باشتراط الجريان في عقد الجزية عل المشهور المنصوص، والله سبحانه أعلم، وهو الموفق للصواب بفضله. وكتب مسلما على من يقف عليه العبد الفقير اليه عيسي بن أحمد الماواسي انتهى[1].

4- جواب ثان عن نازلة يهود توات:

الحمد لله تعالى حق حمده، والصلاة والسلام الأكرمان على سيدنا محمد المصطفي نبيه وعبده، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان من بعده. وبعد أيد الله الجميع بالتقوى، وصرف عنا في الدنيا والآخرة كل محنة وبلوى، فإني وقفت علي السؤال المشتمل على ما تضمنه من المقال والفتوى، بقول واضح السبيل، راجح الدليل، لموافقته ظاهر المدونة؛ حيث تكلم على المسألة في كتاب الجعل والاجارة منها وترجمة: من آجر داره ممن يتخذها كنيسة فقال فيها ما نصه: مالك: وليس لأهل الذمة أن يحدثوا ببلد الاسلام كنائس إلا أن يكون لهم أمر أعطوه. ثم قال في الترجمة بعد ذلك عن ابن القاسم: وما اختطه المسلمون عند فتحهم ويسكنونه كالفسطاط والبصرة والكوفة وافريقية وشبهها من مدائن الشام فليس لهم إحداث ذلك فيها، إلا أن يكون لهم عهد فيوفى لهم به انتهى نصه.

فكلام صاحب التهذيب إنما هو في إحداث الكنائس لا في هدم ما وجد منها مبنيا منذ زمان متطاول. فأما ما وجد منها مبنيا قد تطاول زمن بنائه فلا يتعرض لهدمه، لأنهم محمولون على أن ذلك أمر أعطوه حتى يثبت تعديهم في بنائهم فإن ثبت ذلك وجب هدمه؛ لأن دوامه كابتدائه، وإن لم يثبت ذلك وجب وجب حمل أمره على السلامة من التعدي، وأن ذلك أمر أعطوه فثبت لهم ووجب بقاؤه. وبهذا المفهوم من المسألة أخذ الشيخ أبو الحسن اللخمي في تبصرته على المدونة، فقال في ترجمة: من آجر داره ممن يتخذها كنيسة، في الفصل الأخير منها، بعد فراغه من نقل كلام ابن القاسم وكلام غيره في المسألة ما نصه: وظاهر قوليهما أن القديم منها يترك، انتهى. وهذا الظاهر صحيح، نقله الشيوخ وسلموه كالشيخ أبي الحسن الصغير وغيره ممن تكلم على المدونة. وهذا

1 - المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، للونشريسي، تح: محمد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/ 1981م، 2/ 225-226.

الظاهر المفهوم من كلام أبي عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه يؤخذ مثله من كلام الشيخ ابن القاسم، وهو القول الثاني من القولين اللذين أشار اليهما الشيخ أبو الحسن اللخمي بقوله: وظاهر قوليها أن القديم من البناء يترك لأنه يحتمل أنهم إنما بنوا الكنيسة لأنه عهد وفي لهم به، فيجب بقاؤه حتى يثبت أنهم تعدوا في البناء فيجب هدمه. واحتمال بنائه إنه وقع منهم على وجه التعدي مرجوح بعيد في النظر؛ لأنهم ذميون أذلة صاغرون، ويبعد في حقهم التعدي لصغارهم وذلتهم، فيبعد في النظر وجود التعدي منهم على بنائها على طول ذلك بعد بنائه ودوامه من غير نكير عليهم، فيبعد لذلك تعديهم كما ذكرناه.

وتوات وغيرها من مدن الصحراء مما اختطه المسلمون، وتوات نحوها من مدن الصحراء مما اختطه المسلمون. والاختطاط عطية الإمام لهم موضعا يبنون فيه وإباحة ذلك لهم. والخطة بكسر الخاء هي الأرض التي يعلم عليها الرجل علامة بخط يدل على اختيار المعلم بناء الموضع المعلم واحتيازه، ومنه خطط الكوفة والبصرة، قاله الجوهري في «صحاحه». ومدن الصحراء ونحوها كلها راجعة إلى الاختطاط، فإن شرط الذميون شرط اتخاذ كنيسة لهم جاز ذلك إن كانت مصلحة ذلك أعظم من مفسدته، ويوفى لهم بذلك كما قال مالك وابن القاسم رضي الله عنهما، وليس ما ذكر بأثر المسألة التي قرر فيها ما ذكر بمعارض لما في بيان ابن رشد حيث قال: وأما إن كانت قراهم في بلد الإسلام فليس لهم ذلك إلا أن يكون لهم أمر أعطوه، لأنا إنما ذكرنا إبقاء ما بني من الكنائس بشرط عدم تعديهم في بنائهم المذكور، وأما إن ثبت تعديهم فإنه يجب هدمه. ونحو من هذا المعني لابن شاش في جواهره، ولا معارضة بين قوليهما ما ذكرناه. والله سبحانه أعلم، وهو تعالى الموفق للصواب بفضله. وكتب مسلما على من يقف عليه عبد الله الفقير إلى الله عيسي الماواسي لطف الله تعالي وسامحه بفضله[1].

5- حكم طلاق من مَثّل بزوجته.

سئل عيسى الماواسي عن رجل مثل بزوجه فقطع أفها قطعا يوجب كمال الدية إن لم يكن قصاص على شروط المثلة في قصدها، وأقر بذلك إقرارا ليس فيه إشكال، هل يطلق عليه إن طلبت الطلاق أم لا؟ أو بنفس المثلة وقع الطلاق؟ وهل لا يطلق عليه إلا قاضي السلطان أو يكفي في ذلك مسدد نصبه الناس أو جماعة المسلمين في عدم القاضي؟

فأجاب: الجواب والله الموفق للصواب، إن اعترف الزوج بقصد المثلة بزوجه في قطع أنفها سبب موجب لحكم الحاكم عليه بفراقها وطلاقها طلقة بائنة إن طلبت ذلك. قال ابن رشد: لأن ذلك من الضرر، والمرأة تطلق بالضرر، وعلله في العتبية في «رسم يشتري» من «سماع يحيى من

1 - المعيار، 2/ 226-227.

العتق»، وقال: إن ذلك سبب يخاف من غيبته عليها فلا يؤمن عليها. قال ابن القاسم: وإن رأى السلطان للتفرقة بينهما وجها فرق بينهما؛ كأن تدعي أنها تخاف على نفسها. ومذهب ابن القاسم أن الطلاق بسبب ذلك لا يوقعه إلا الحاكم؛ كالعتق بالمثلة؛ لأن الطلاق بسبب ذلك مختلف فيه، وحكم الحاكم فيما اختلف فيه هو الذي يرفع الخلاف؛ فإن وجد حاكم مقدم من قبل السلطان ولم يعسر تناوله كان هو الحاكم بوقوع الطلاق وإن لم يوجد أو وجد وعسر تناوله فجماعة عدول الموضع يتنزلون منزلة القاضي. والله تعالى أعلم.

وكتب العبد المذنب عيسى الماواسي، لطف الله به، قلت: قال الجنان في تقييده على مختصر خليل: من مثل بزوجته هل تطلق عليه ثلاثا أو بائنا أو لا شيء عليه؛ خلاف. وفي نوازل المغيلي: وسئل ،يعني أبا الفضل العقباني، عمن أخذ نارا فألقاها في فرج امرأته فسجنه القاضي وأمره بطلاقها ،وهو في السجن، ثم الآن زعم أنه ما طلقها إلا من أجل الضرب والسجن، فهل ما فعله الزوج المذكور مثلة فتطلق عليه بذلك أو لا ويكون النظر للحاكم؟

فأجاب: ما أوقعه الزوج من الطلاق على زوجته حين عقوبة القاضي له بالضرب والسجن لازم له. وما احتج به من أنه إنما فعل ذلك من ضيقة السجن لا يرفع اللزوم. وما سألت عنه: هل هذا الفعل مثلة؟ فهو مثلة إن تأثر به الفرج، لكن اختلف: هل تطلق المرأة على زوجها بالمثلة أم لا. فوقع لسحنون: تطلق لأنه لا يؤمن عليها. ولابن القاسم: لا يفرق بينهما ويكون به القصاص، إلا أن يرى السلطان للتفرقة وجها. قال عيسى: مثل أن يخاف عليها. ووفق ابن رشد بين الأقوال بأن معنى: لا يفرق بمجرد المثلة حتى تطلب هي. وهو تفريق حسن. انتهى[1]

6- حكم من حلف بطلاق زوجته ألا يدخل بيته وديعة ثم حنث.

وسئل سيدي عيسى الماواسي عن رجل حلف بطلاق زوجته ألا يدخل داره وديعة أحد من خلق الله. فمكث ما شاء الله لم يدخلها، فضاق عليه الأمر من أجل ذلك، فاستفتى في يمينه فأجيب بأن يحنث نفسه ويراجع قبل المسيس، فحنث نفسه وتراخى في الارتجاع واسترسل على زوجته بالاستمتاع ما شاء الله، ثم إنه وقع بينه وبنها خصام، فحلف أيضا بالطلاق الثلاث أن لا تكون له زوجة بعد ذلك. فمنا ترون، رحمكم الله، في اليمين الأولى وفعله بعدها، واليمين الثانية هل أوقعها في محلها، ويلزمه الطلاق الثلاث؟

فأجاب: إن الحالف المذكور إن كان مأسورا بالبينة في يمينه الثلاث أن لا تكون له زوجة لم يصدق فيما ادعاه من يمينه الأولى، وحنث فيها، ولم يكن له سبيل لزوجته المذكورة إلا بعد زوج. وكذلك الحكم إن كان الحالف غير مأسور بالبينة ولا رفع للحاكم وإنما أتى مستفتيا سائلا عما

1 - نوازل العلمي، تح: المجلس العلمي بفاس، منشورات وزارة الأوقاف، الرباط، ط: 1983-1986-1989م، 1/ 216-217.

يخلصه في نازلته فإنه يصدق فيما ادعاه من يمينه الأولى وحنثه فيها، وعلى تصديقه فيما ذكر فقد اختلف في لزوم يمينه الثانية له وانعقادها عليه، فذهب أبو عمران الفاسي إلى لزومها وانعقادها عليه فلا سبيل له على هذا المذهب إلى زوجته المذكورة إلا أن يطلقها طلقة تبين منه وتملك بها أمر نفسها ويكون له مراجعتها بأن يطلقها بالفور أو لمضي مدة قدر ما يسأل عن يمينه، وإلا لزمه الحنث بالثلاث، ولم يكن له سبيل إلى مراجعتها إلا بعد زوج.

وذهب الشيخ محمد بن أبي زيد إلى أن الزوج الحالف المذكور قد بانت منه زوجته التي استرسل على وطئها ولم ينو به ارتجاعها، وبينونتها قد حصلت بيمينه الأولى فلا تنعقد عليه يمينه بالثلاث ولا تلزمه في الزوجة المذكورة، وإنما تلزمه فيما عداها من الزوجات التي في عصمته يوم يمينه المذكورة الأولى، فعلى هذا المذهب قد بانت الزوجة المذكورة بحنث الزوج بيمينه الأولى بها، ويمينه بالثلاث بعد ذلك قد صادفها أجنبية منه إن كان بعد انقضاء عدتها من يوم لزوم الحنث للزوج في يمينه الأولى؛ فإن تزوج الزوجة المذكورة على هذا المذهب لم يلزمه فيها الطلاق الثلاث وإنما يلزمه الطلاق الثلاث فيما كان في عصمته يوم يمينه وحلفه بالطلاق الثلاث، والقول الأول الذي ذهب إليه أبو عمران هو الذي جرت به فتوى الشيوخ وبه الفتوى. وقد أفتى شيخنا الإمام العالم أبو الفضل قاسم العقباني في بعض أجوبته بمذهب ابن أبي زيد. والله أعلم، وهو سبحانه الموفق للصواب بفضله. وكتب الفقير إلى الله تعالى عيسى الماواسي[1].

7- حكم من ملك زوجته تطليق نفسها إذا غاب عنها ستة أشهر.

سئل فقيه فاس ومفتيها أبو عيسى سيدي المهدي المواسي[2] عمن التزم لزوجته أن لا يغيب عنها أزيد من ستة أشهر؛ فإن غاب عنها أزيد من ذلك فقد جعل أمرها بيدها بطلقة واحدة مملكة، وصدقها في دعوى المغيب والمنقضي من الأجل تصديقا مطلقا دون بينة تلزمها في ذلك ولا مشورة قاض ولا سواها عدا يمينها في الجامع الأعظم على صحة دعواها، ولها التلوم عليه ما أحبت والتربص ما شاءت لا يقطع تلومها شرطها، ثم حضرت المرأة المذكورة لدى شهيدين وادعت أن زوجها المذكور غاب عنها أزيد من ستة أشهر، فتقدمت صحبة الشهيدين إلى الجامع الأعظم وحلفت يمينا قالت فيها: بالله الذي لا إلاه إلا هو إلا غاب عنها زوجها أزيد من ستة أشهر، ثم طلقت نفسها عليه طلقة واحدة مملكة. فهل يفيد الزوجة هذا الالتزام مطلقا علم صدقها فيما ادعت من المغيب والمنقضي من الأجل أو علم كذبها أو جهل فيمضى ما أوقعته على زوجها ولا كلام، أو إنما يفيدها إذا انبهم الأمر ولم يدر صدقها فيما ادعته من كذبها. وأما إذا قامت بينة مرضية العدالة

1 - نوازل العلمي، 1/ 255-257. المعيار الجديد الجامع المغرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، للمهدي الوزاني، تح: عمر بن عباد، منشورات وزارة الأوقاف، الرباط، ط: 1999م، 4/ 39.

2 - كذا في الأصل؛ والصواب: أبو مهدي عيسى المواسي.

بنقيض ما زعمت فلا يفيدها التصديق فائدة معتبرة في إيقاع ما أوقعته من الطلاق، وعليه فلو قامت للزوج المذكور بينة عادلة بأن سفره ومبدأ مغيبه عنها إلى رجوعه إنما كان أقل من ستة أشهر، وفيه أية في الشهر السادس أوقعته الطلاق المذكور فإنه يبطل، إلخ.

فأجاب: الحمد لله، الجواب والله الموفق، إن تصديق الزوج زوجته فيما تدعيه من غيبته وأمد تلك الغيبة التي صدقت فيها لا يمنع من إقامة البينة على كذبها فيما ادعته، ولا يكون تصديقه لها تكذيبا منه للبينة الشاهدة بكذبها؛ إذ تصديقه لها إنما هو مع الإبهام حيث لا يعرف صدقها من كذبها. وإما لو قامت بينة بكذبها فإن الزوجة لا تصدق للكذب الظاهر الواضح، كما إن اختلف الخصمان في قضية فكان القول قول فلان منهما مع يمينه، فإن قوله في ذلك مصدق إلا أن تقوم بينة لخصمه بدعواه، ويدل على ما ذكر نصوص الأئمة الواردة في مسألة التصديق[1].

8- تحبيس مقطع أحجار لا ينتفع به إلا باستهلاك أجزائه.

وسئل الفقيه البركة المفتي أبو مهدي الماواسي عن مسألة من الأحباس، ونص ما كتب له في ذلك: سيدي أدام الله مكانتكم المكينة وحفظ جملتكم الفاضلة من كل غائلة ودفينة، نرغب من كمال سيادتكم، وباهر مجادتكم، أن تتفضلوا بإمعان نظركم السديد، ورأيكم الموفق الرشيد في بعض فصول عقد تحبيس، نص موضع الحاجة منه، حبس علي بن حميد السيفاني على أبي سعيد بن محمد السبتي جميع مقطع بن كليب والغرس القائم به، وعلى عقبه، وعقب عقبه، ما تناسلوا وامتدت فروعهم الذكر والأنثى في ذلك سواء، كذلك أعقاب الأعقاب، والذكور والإناث في ذلك سواء، ومن مات منهم من غير عقب رجع نصيبه لمن بقي من عقب الذكور، أو من عقب الإناث، وإن انقرض المحبس عليه وعقبه، ولم يبق منهم أحد، رجع الحبس المذكور للفقراء والمساكين المقيمين بضريح الشيخ أبى العباس السبتي، ينتفعون بغلته. انتهى ما مست الحاجة إليه.

فتأمل -سيدي سددكم الله وحفظكم- أولاً تحبيس المقطع المذكور، هل يصح مع كون المحبس عليه لا ينتفع به إلا بعد استهلاكه بحفر ترابه، وقطع حجره لعمل جاري عمره؟ وهذا بيع للحبس واتلاف لذاته، والتحبيس يتضمن الانتفاع مع بقاء الذات المنتفع منها، أو لا يصح لمن ذكر فيرد على محبسه إن كان حياً، أو على ورثته إن كان ميتاً، أو على بيت المال إن لم يكن منهم أحد، كمن حبس ما لا منفعة له ولا غلة، أو يحمل محمل الهبة فتكون الرقبة ملكاً للمحبس عليه يصنع بها أبو سعيد وعقبه ما احبوا ويسقط منه حق المرجع أولا؟ وثانياً هل يدخل في هذا التحبيس ولد بنت أبي سعيد من جهة التعقيب المضاف ضميره إليها، ولا يدخل فيه أولاد أولادها من أي جهة كانوا، لأنهم ليسوا بولد لأبي سعيد ولا عقب، وإنما روعي في دخول ولد بنت أبي سعيد لفظ وعقب عقبه فقط،

1 - المعيار الجديد، 2/ 482-483. المعيار، 4/ 485-486.

إذ ليس كل من يقع عليه عقب عقب منهم يكون عقباً لأبي سعيد المحبس عليه المذكور، أو كما لا يدخل هذا التحبيس ولد ولد بنت أبي سعيد، كذلك لا يدخل ولدها لقول مالك رحمه الله لا يدخل في التعقيب من ولد الولد إلا من كان منهم داخلاً قبل التعقيب، وهم ولد ذكران الولد لا ملاحق ومع النص لولد بنت أبي سعيد فأحرى أولاد ولد ولدها، من أي جهة كانوا، لأن نسب ولد بنت أبي سعيد ما نزل وامتدت فروعه، أو يرجع إلي أبي سعيد وكأن المحبس على هذا أراد بقوله: وعقبه ولد الذكران فقط من عقب أبي سعيد، وعقب ابنته من أي جهة كان ليس بولد له ولا عقب.

وقوله في الوثيقة: وكذلك أعقاب الأعقاب محتمل لأن يكون التشبيه في التسوية، أو في الدحول بقيد كون الأعقاب وأعقاب الأعقاب عقباً لأبي سعيد، فلا مدخل على هذا لعقب ابنته ولا لعقب عقبها. أما عقب عقبها فلما مر من أنه ليس بولد من أبيها أبي سعيد ولا عقب، وأما عقب بنيها فلما مر، ولكون المحبس لم يذكر طبقة فيدخل إليها ولد ولد بنت أبي سعيد، فينتقل الحق إلى أن يموت أبو سعيد، أو يموت ولدها على فرض دخوله، وعلى فرض صحة التحبيس للمرجع المذكور فيما يظهر، والله سبحانه يبقي لنا ولجميع المسلمين بركاتكم، ويحفظ علينا وعليكم مرتبتكم، بمنه ويمنه والسلام الأتم يعتمد على مقامكم الأعلى، ومثابتكم الفضلى، ورحمة الله تعالى وبركاته.

فأجاب: الحمد لله تعالى وحده دائماً، وقفت يا نعم السيد على سؤالكم، وفهمت من مضمنه إيماءكم إلى وجه النظر في جوابكم، وما ذكرتم حفظكم الله تعالى وسدد نظركم، في تحبيس المقطع المذكور وجه صحيح في النظر، لأن حقيقة الحبس على ما حده به الشيخ الفقيه القاضي ابن عبد السلام: إعطاء منافع على سبيل التأبيد، صريح في البحث الذي قررتم في سؤالكم، لأن إعطاء المحبس إنما تعلق بالمنافع لا بالأعيان المحبسة، وقوله على سبيل التأبيد يخرج العارية والعمرى وتخصيصه الاعطاء بالمنافع يخرج الهبة ونحوها مما تعلق به العطية بالأعيان، ووافقه الشيخ الإمام ابن عرفة في حده فقال: اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً، انتهى فعلق اعطاء المحبس بالمنفعة، كما ذكر ابن عبد السلام.

وقوله لازماً بقاه في ملك معطيه، دليل صريح على بقاء الحبس عل ملك محبسه، فلا يتصرف المحبس عليه في الشيء المحبس، لأنه تصرف في ملك غيره بغير إذنه، فلا يسوغ له بيعه، ولا التصرف فيه بغير الوجه الذي أباح له المحبس، وتحبيس المقطع الذكور فهم من العادة الجارية المستمرة أنه لا ينتفع المحبس عليه به إلا بتلف عينه وذهاب أجزائه شيئاً فشيئاً حتى يأتي على جميعه، وقد نص العلماء رضوان الله تعالى عليهم، أن تحبيس الطعام لا يجوز، لأنه لا ينتفع به بإتلاف عينه وذلك مخرج للحبس عن حقيقته، واختلفوا في الحبس الذي لا ينتفع به إلا بعوض كتحبيس عين للسلف، فكرهه قوم، وأجازه آخرون على أنه ليس من باب الحبس، لأنه يجوز بيعه للمتسلف، لأن من

خاصية الحبس عدم جواز بيعه، على أن تحبيس الدنانير والدراهم، إن بيعت كان عوضها مكانها وبدلا منها، بخلاف المقطع المفروض في النازلة، فإن ظاهره وحكمه حكم الطعام لا ينتفع به إلا باستهلاكه فيبطل تحبيسه، ويبطل بيعه كما قيل في تحبيس الطعام، والله سبحانه أعلم.

وأما دخول أولاد بنت أبي سعيد في الحبس فإن مقتضى وثيقة الحبس دخولهم فيه، لأنهم أعقاب البنت التي هي عقب أبي سعيد، فتناولهم قول الموثق وأعقاب أعقابهم، أو عقب عقبه، لأن البنت عقب أبي سعيد، وأولادها عقب عقب أبي سعيد، فوجب دخولهم في الحبس بقوله في وثيقة الحبس وعقب عقبه، وكذلك يدخل في عقب البنت التي هي عقب أبي سعيد أحفادها الذين لم يفصل بينها وبينهم أنثى، وإنما هم أحفادها من ذكور ولدها فقط، لأن العقب في العرف عبارة عمن لم يفصل بين من أضيف إليه العقب وبينه أنثى، فإن فصل بينه وبين الحفيد أنثى، فليس الحفيد المذكور بعقب.

وأما قول الموثق: ما تناسلوا. أي الأعقاب، وقد تقدم حقيقة العقب. وقوله وكذلك أعقاب الأعقاب حصل التشبيه في أن الذكر والأنثى سواء في الحبس في أعقاب الأعقاب، لأن الوثائق مبنية على رفع الاحتمال وإزالة الإجمال، لأن من وجوه الاحتمال أن يكون الذكر والأنثى سواء قصد به بيان وجه قسم حظ الذكر، ولو لم يذكره لكان محتملا، والوثائق مبنية على رفع الاحتمال وإن أدى إلى إطالة الكلام. وقوله ومن مات منهم من غير عقب، رجع نصيبه لمن بقي من عقب الذكور، أو من عقب الإناث- يعني من عقب الذكور، وهو الذي لم يفصل بينه وبين عقب العقب أنثى، وكذلك في عقب الإناث التي هي عقب أو عقبُ عقب لم يفصل بينه وبين العقب أنثى، فهذا ما ظهر لي من مضمن هذا السؤال والله سبحانه أعلم، وهو تعالى الموفق للصواب بفضله، والسلام عليكم والرحمة والبركة، من عبيد الله الفقير إلى الله تعالى عيسى المواسي لطف الله به[1].

9- حكم ما يفعله المتصوفة في زواياهم.

نقل الشيخ زروق في حكم ما يفعله المتصوفة في زواياهم ورباطاتهم ثلاثة مذاهب؛ مذهب يسلم لهم فيما يفعلون ويقولون ولا ينكر عليهم في شيء؛ وهو رأي الشيخ محمد بن قاسم القوري. ومذهب يرى أصحابه فعلهم ضلالا وينكرون عليهم في الأصل والفرع، ويرون أن من عصى الله بالزنا وشرب الخمر أيسر أمرا ممن اتبع طريقهم، وهو رأي أبي عبد الله محمد ابن مرزوق التلمساني ووافقه على ذلك جماعة من شيوخ وقته حتى إن بعض الفاسيين قال: تهدم ديارهم وتفرق جموعهم، ويسامون سوء العذاب حتى يقلعوا عن ذلك.

وأما المذهب الثالث فقد توسط أصحابه في الأمر، وهو رأي شيخه أبي مهدي عيسى بن أحمد بن

1 - المعيار، 7/ 343-346.

أحمد الماواسي، فقد قال عنه: (هو الذي اقتصد في القضية، وأفتى بأن أمورهم ينظر فيها، وأنها تقبل التصحيح والإبطال، وهو كلام حق وإنصاف، ولكن غلبة الوازع يخرج إلى التفريط أو الإفراط، بحسب الاجتهاد، وإن لم يقصد هوى، والكل إن شاء الله تعالى على حق في نظره، إذ لا يجوز له تعدي اجتهاده، والمفصل أحرى بالتحقيق عند تحقيق النظر فليتبع طريقه في ذلك، وبالله التوفيق)[1].

10- حكم بناء بيت في صحن المسجد من أوقاف المسجد.

سئل الفقيه العالم سيدي عيسى بن ماواس عن أهل قرية بنوا بيتا في صحن المسجد، ويسمونه المعمرة، لقراءة صبيانهم، وللطلبة الغرباء يبيتون فيها ويقرؤون فيها ويسكنون فيها ويسكن فيها الإمام العازب، ويبيت فيها الغرباء صونا للمسجد. هل يجوز للجماعة إذا انهدم أن يبنوه من متاع المسجد؟

فأجاب: إن جرت العادة قديما ببنيانه من متاع المسجد عند خرابه والاحتياج لرمه من أحباس المسجد وجرى العمل بذلك فإن العادة المستمرة بذلك يجري عليها، ويعرف أن الحبس المذكور كان على المسجد وعلى بناء المعمرة المذكورة؛ لأن الحبس إذا جهل أصله كان العمل الجاري دليلا عليه. والله أعلم[2].

11- حكم أكل ثمار الأشجار المغروسة في صحن المسجد.

سئل الشيخان: محمد القوري وعيسى الماواسي عن أكل ثمار الأشجار المغروسة في صحن المسجد.

فأجاب سيدي محمد القوري: لا يجوز أكل ثمار الأشجار المغروسة في صحن المسجد على ما جرى به العمل والفتوى. وأجاب سيدي عيسى بن ماواس: اختلف في أكلها فقيل: إنها تحفظ وتباع وتعمل في مصالح المسجد، وهو المشهور. وقيل: يأكلها جميع الناس، غني وفقير، ولا تباع لأنها تبع للأرض التي غرست فيها، وهي مباحة لجميع الناس، ولا يستحقها أحد إلا بالسبيل. والله أعلم[3].

12- حكم الاستفادة مما فضل من أوقاف المسجد.

سئل الفقيه أبو مهدي سيدي عيسى الماواسي عن مسجد له حبس يفضل له عما يجب له في شؤونه من زيت وحصر، ويفضل له فضل كثير عما يلزمه، ومؤذن ذلك المسجد لم يكن له شيء

1 - عدة المريد الصادق، أحمد زروق، تحقيق: الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم، بيروت، ط. 1، 1427 هـ/ 2006م، ص: 82-83.

2 - نوازل العلمي، 2/ 304.

3 - نوازل العلمي، 2/ 306.

محبس عليه ولا إمامه، فهل، أعزكم الله، يعطى راتب المؤذن والإمام مما يفضل من الجامع المذكور أم لا؟ وهل يعطى أيضا لقارئ الكتب المعلومة التي تقرأ في المساجد أم لا؟ والفاضل من المسجد كثير عما ينوبها.

فأجاب: الحمد لله، أوقاف المسجد المذكور يختلف القول فيها باختلاف محبسها؛ فإن كانت أوقافها من أحباس الملوك، وكان لها على ما سموه من المصرف فصل بين، فجائز صرف ذلك الفضل في غير ما سماه الواقف من المصرف، فيعطى منه للإمام والمؤذن وقارئ الكتب المعتادة لما في ذلك من المصلحة العامة، ولا يدخل في ذلك الخلاف المعروف في أوقاف الأحباس؛ لأن الأئمة في تصرفاتهم وكلاء عن المسلمين وليس للوكيل التصرف إلا على وجه المصلحة، والزائد على المحتاج إليه في المصرف المعين لا مصلحة فيه؛ فللناظر صرف ذلك الزائد في سبيل الخير غير الجهة التي عينها الواقف، وهذا المنصوص لشهاب الدين القرافي، وهو فقه صحيح قوي.

وأما إن كان الوقف من غير الملوك، وكانت له غلة واسعة ففضل منها كثير على الجهة التي عينها، ففي المذهب خلاف في استنفاذ الزائد المستغنى عنه في غير ما أسماه المحبس من سبيل الخير؛ فلابن القاسم: لا يصرف في غيره، بل يوسع به في المصرف المذكور للسداد فيه من غير سرف. قال: ويبتاع بالفاضل أصولا تحبس في المصرف المسمى. وبهذا أفتى القاضي أبو الوليد ابن رشد. وقال أصبغ وابن الماجشون: إن ما يقصد به وجه الله يجوز أن ينتفع ببعضه في بعض. وروى أصبغ عن ابن القاسم مثل ذلك في مقبرة قد عفت فبنى قوم عليها مسجدا لم أر به بأسا. قال: وكذلك ما كان لله فلا بأس بأن يستعان ببعضه على بعض.

وقد رأى بعض المتأخرين أن هذا القول أرجح في النظر؛ لأن استنفاذ الزائد في سبيل الخير أنفع للمحبس وأنمى لأجره. وقد أخذ بهذا القول أيضا ابن رشد في بعض فتاويه؛ فأفتى بجواز رم مسجد من وفر مسجد غيره. ويكاد في هذا الزمان الاتفاق على المبادرة إلى استنفاذ الأوفار في سبيل الخير؛ فإن في بقائها موقوفة تعرضا للسلف الذي هو شقيق التلف، والله سبحانه المولى الموفق بفضله. وكتب مسلما على من يقف عليه العبد الفقير إلى الله عيسى الماواسي لطف الله به[1].

13- حكم جمع الصلاة للإمام الساكن في المسجد.

سئل سيدي عيسى ماواس عن الإمام الساكن في المسجد، هل يجمع أم لا (أي بين صلاتي المغرب والعشاء ليلة المطر)؟

1 - نوازل العلمي، 2/ 344-345.

فأجاب: إن لم يجد من يستخلف فلا حرج[1].

14- فتوى بشأن تزوير الدراهم

عرضت على أبي مهدي الماواسي مسألة رجل يعرف ببربير، تقوت التهمة فيه بضرب الدراهم المدلسة.

فأفتى فيها أبو مهدي -بفتوى ابن عرفة- بأن يخلد في السجن حتى الموت، فشفع فيه -بعد مدة- محمد بن يحيى البوفرحي، فلم يعط المفتي فيه يدا، وبقي في السجن إلى أن خيف على أولاده الهلاك، فتقدم زعماء العامة فضمنوه، فأجابهم على أن يسكنوه بين ثقاتهم، ومتى صدر منه شيء فعليهم إحضاره، وإلا فهم المؤاخذون بجريرته، فالتزموا ذلك برسم مشهود بأكابر العدول، وحينئذ أمر بتسريحه[2].

15- حكم الإقامة ببلاد الكفر

سئل عن أناس سكنوا بأوطانهم على ذمة العدو الكافر دمره الله مع أنه يتأتى لهم الانتقال من تلك الأوطان ويجدون سبيلا، وحالهم معهم على أقسام: قسم يغرم إليهم ولا يتردد إليهم. وقسم يتردد إليهم للتجارة لا لغيرها. وقسم يتردد إليهم ويعلمهم بأخبار المسلمين. وقسم يركب معهم للاصطياد ويقول لهم: أطال الله هذه المدة وهذه هي الدنيا، لا قبل الله دعاءهم.

فأجاب رحمه الله بأن قال: أما مقام المسلمين اختيارا تحت إيالة الكافر فحرام، وأن من تردد إلى منازلهم خسر دينه ودنياه، وخالف ما أمره به مولاه؛ إذ لا يحل للمسلم أن يعقد الصلح مع الكافر على أن يغرم له باتفاق في مذهب مالك؛ فمن فعل ذلك فلا تجوز شهادته ولا إمامته، هذا حكم القسم الأول، والإسلام يعلو ولا يعلى عليه.

وأما حكم القسم الثاني، وهو الذي يتردد إلى منازلهم للتجر فهو أسوأ حالا من القسم الأول وأقبح منزلا.

وأما حكم القسم الثالث، وهو الذي يتردد إلى منازلهم للتجر ويعلمهم بأخبار المسلمين، فهذا أقبح الفرق الثلاث وأشبه حالا بالجاسوس الدال على عورات المسلمين، وهل يكون خبره على مضرة المسلمين كالحرابة التي توجب لمن قامت به القتل درءا لمضرته ومفسدته، وهو نظر من قال بقتل الجاسوس أو لا يقتل، ويجتهد الإمام في عقوبته وزجره، أو يفرق بين من يتخذ ذلك عادة أو وقعت منه فلتة واحدة، خلاف معروف.

---

1 - النوازل الجديدة الكبرى، للمهدي الوزاني، 1/ 479.

2 - جذوة الاقتباس، ص: 502-503.

وأما القسم الرابع، وهو المتردد إليهم ويعرفهم بالطرق الموصلة إلى استيلاء المسلمين، فهذا بئس الفريق، وهو أقرب إلى الكفر من الإيمان؛ لأن المحب للكافر والداعي بالعزة له والاستطالة على المسلمين من علامات الكفر، نعوذ بالله من الارتداد وتبدل الاعتقاد[1].

خاتمة:

هذا ما تيسر لي في هذا البحث، وأرجو أن أكون قد أثرت عند الباحثين، من أبناء الريف وغيرهم، رغبة البحث في تراث الأجداد عموما وتراث أبي مهدي عيسى الماواسي، وآمل أن تدفعهم هذه الإثارة إلى البحث عن كتاب «أجوبة عيسى الماواسي» في ردهات الخزائن والمخطوطات، فإن لم يتحقق ذلك فأرجو على الأقل أن يتتبعوا مدونات النوازل لاستقصاء أجوبته عما عرض عليه من النوازل والوقائع من أجل الوصول في النهاية إلى صياغة تقريبية لنصوص الكتاب الأصلي المفقود لحد هذه اللحظة. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

1 - النوازل الصغرى المسماة: المنح السامية في نوازل البادية، للمهدي الوزاني، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ط: 1992، 1/ 418.

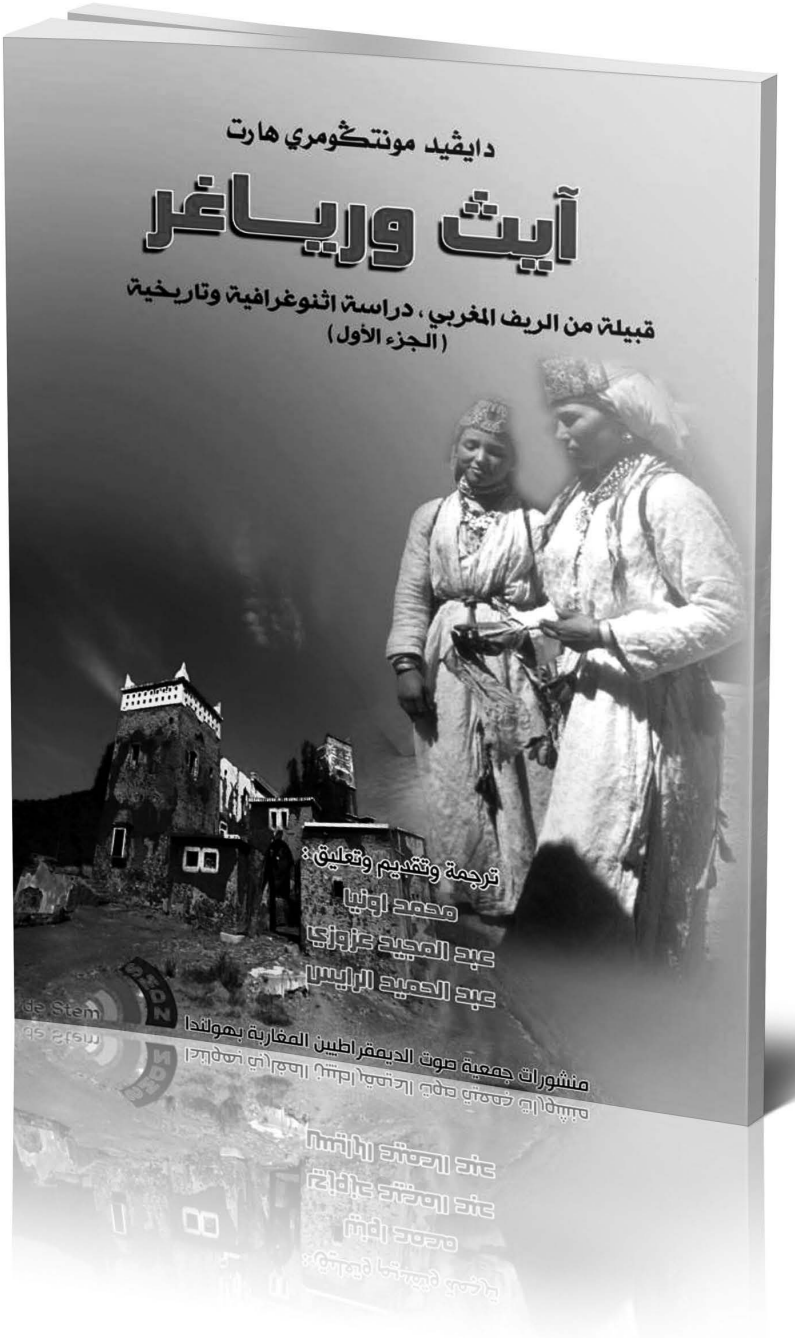
دايفيد مونتكومري هارت
آيث ورياغر
قبيلة من الريف المغربي، دراسة اثنوغرافية وتاريخية
(الجزء الأول)
ترجمة وتقديم وتعليق :
محمد إنيا
عبد المجيد عزوزي
عبد الحميد الرايس
منشورات جمعية صوت الديمقراطيين المغاربة بهولندا

معالم وآثار

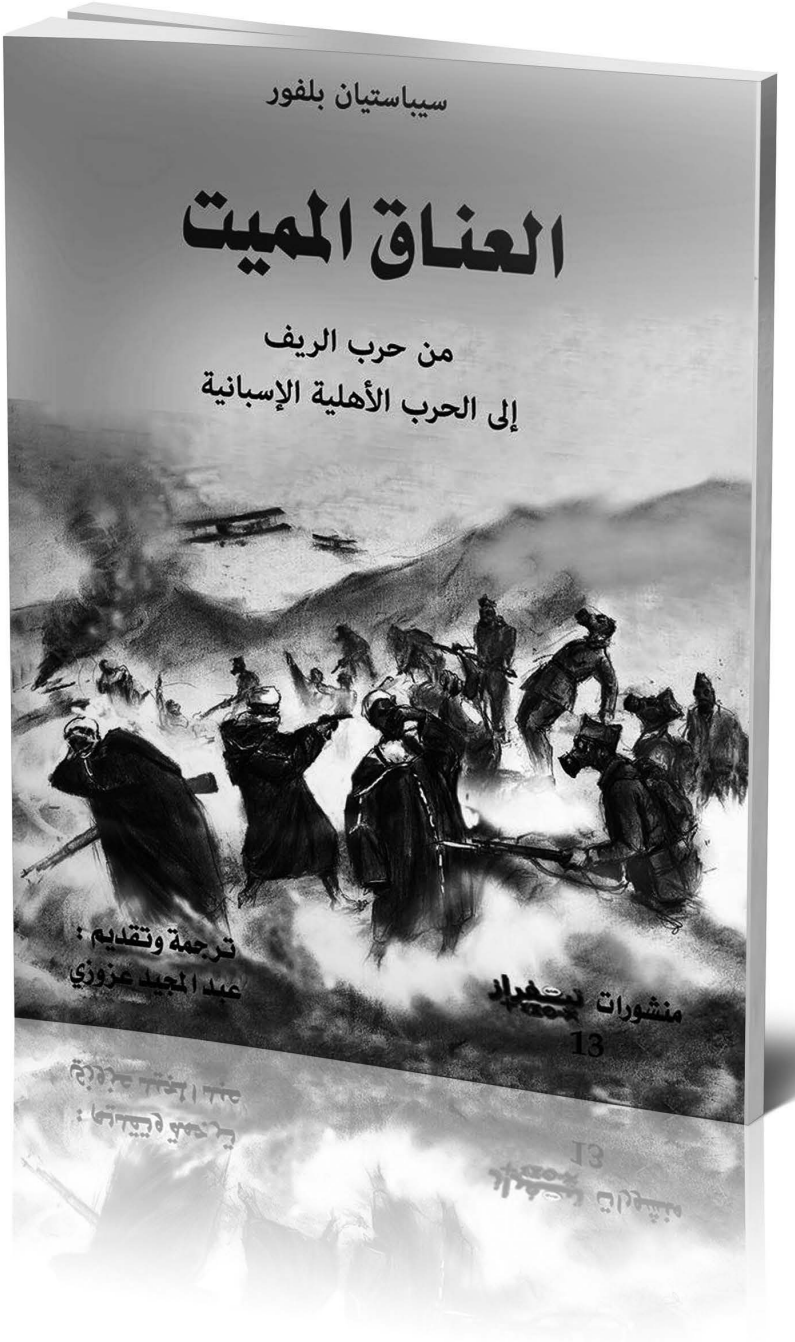
سيباستيان بلفور
العناق المميت
من حرب الريف
إلى الحرب الأهلية الإسبانية
ترجمة وتقديم :
عبد المجيد عزوزي
منشورات
13

قلعة ثازوضا : حاضرة يارث عبر العصور
من خلال المصادر التاريخية[1]

د. مصطفى الغديري
أستاذ باحث، وجدة

منظر عام لموقع مجال القلعة والهضاب المحيطة بها وتلك التي تطل عليها وتبدو كصحن مقعر الوسط

قلعة يارث أو قلعة جارت أو جارة أو قلعة كَرت أو قلعة ثازوضا... رغم تعدد هذه الأسماء يبقى المسمى واحدا.

ولعل أقدم إشارة تاريخية، بل أقدم إشارة وقفنا عليها عن هذه المعلمة تعود إلى منتصف القرن الثالث الهجري (250هـ)، تلك التي أوردها أبو عبيد البكري الأندلسي (487هـ/ 1094م) باسم قلعة جارة، حين التجأ إليها أحد أمراء النكور، وهو سعادة الله بن هارون النكوري، ليستمد منها

1 - شاركت بهذا الموضوع في ندوة جمعية المهندسين بزغنغان، بتاريخ: 25 أبريل 2015م.

قوته ضد أخيه أمير النكور سعيد بن صالح النكوري، وهو ما يفسر قوة القلعة المستمدة من مناعتها، ومن التجمع السكاني في مجالها[1]. ووصفها المؤرخ نفسُه بصيغة الجمع بقوله: «قلوع جارة، وهي مدينة عامرة في جبل على ماء مالح»[2]. وأضاف في وصفه هذا قوله: «قلوع جارة، وهي حصن منيع في أعلى جبل لا متناول له، ولا مطمع فيه، ومنه إلى مليلة»[3].

والحق أن هذا الوصف الجغرافي كان دقيقا؛ فزائر ما تبقى من هذه القلعة اليوم سيجد هذا الوصف مطابقا للواقع؛ فهي تقع على مجموعة من الروابي العالية يصعب الوصول إليها في الأحوال العادية، فضلا عن الظروف الحربية التي تشتد فيها الحراسة.

وحدّد موقعها، أيضا، على الطريق الرابطة بين مدينة النكور وبين القيروان بمراحل السير بقوله: «فأما الطريق من مدينة نكور إلى مدينة القيروان، فمن نكور إلى بني يصليتن على نهر تمسامان، ومنها إلى نهر كرط مرحلة، ثم إلى قلوع جارة مرحلة إلى وادي ملوية مرحلة، إلى مدينة جراوة مرحلة؛ فذلك ست مراحل»[4].

وهذا الاسم الذي أورده البكري للقلعة هو ذاته ورد أيضا عند بلديه وعصريه ابن حيان القرطبي؛ مؤرخ الأندلس (469هـ/ 1076م)، في معرض حديثه عن تجديد بناء هذه القلعة على عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة 324هـ/ 975م، حين التجأ إليها، وتحصّن فيها موسى بن أبي العافية، الذي كوّن إمارة على حساب تركة الدولة الإدريسية، هاربا إلى هذه القلعة[5] من أعدائه جيش ميسور الخصي، الذي اكتسح جل مناطق المغرب، وفي مقدمتها مدينة فاس؛ عاصمة الدولة الإدريسية. وفي هذا الصدد، كتب رسالة يستنجد بالخليفة عبد الرحمن الناصر بالأندلس، ويطلب منه مساعدته بإعادة تحصين وترميم قلعة جارة التي تحصن فيها، مما جاء فيها: «فإن رأى سيدنا أمير المومنين أن يهتبل بأمورنا، ويجدد العناية بنا، ويجبر صدْعنا، ويخلف لنا بعض ما ذهب منا، مما أُسْلبناه من نعمتنا، بما يمكننا به من حلول هذا المعقل الذي نقدُر أن نُسند إليه ظهورنا، وما يقدمه من إنهاض الأسطول المؤيِّد إلينا وقت الحاجة إليه، فعل مانّاً متفضلا بعبده ووليه... فوالله العظيم، لقد حل علينا في ذاته من الذل بعد العز، والتجول بعد القرار، والجوع والعطش في حلول الصحراء ما لا أقدر على وصْفه مما قد بلغه، أبقاه الله...»[6]. ولقي هذا الطلب صدرا رحبا لدى الخليفة عبد

1 - «المسالك والممالك» لأبي عبيد البكري الأندلسي، تحقيق: أدريان فان ليوفن وأندري فيري، ط. تونس، 1992م، 2/ 769، رقم: 1289.

2 - نفسه، 2/ 841، رقم: 1406.

3 - نفسه، 2/ 753، رقم: 1262.

4 - نفسه، 2/ 775، رقم: 1299.

5 - «المقتبس» لابن حيان، نشرَهُ شالميتا والمجموعة، مدريد، ط. 1979، 5/ 387.

6 - المقتبس، 5/ 387.

الرحمن الناصر؛ فبعث إليه أسطولا من الزاد والمؤونة والمهندسين والبنّائين والحفارين والجيارين والنجارين والحدادين والحصارين المختارين من الحُذاق في صناعاتهم لإعادة بناء قلعة جارة التي تحصن فيها من أعدائه[1].

إن دل هذا النص على شيء فعلى مدى قدم هذه القلعة ومناعتها، وعلى أن كل ما فعل الخليفة عبد الرحمن الناصر هو مجرد إعادة ترميمها لتستجيب لشروط الدفاع عن موسى بن أبي العافية ضد أعدائه. وما أورده ابن حيان يزكّي ما جاء به أبو عبيد البكري، الذي أورد خبر التجاء أحد أمراء نكور حين دخل في صراع مع أخيه في منتصف القرن الثالث الهجري، وكأن هذه القلعة غدت ملجأ للثوار والمنشقّين لمناعتها، وصعوبة الوصول إليها.

وسيأتي ابن عِذَاري المراكشي (ت. بعد 712هـ/ 1357م)، بعد أزيد من ثلاثة قرون، ليردد الرواية نفسها في شأن الصراع بين موسى بن أبي العافية؛ أمير إمارة مكناسة، وبين الحسن بن أبي العيش؛ أمير جراوة، حين استنجد ابن أبي العافية بعبد الرحمن الناصر لترميم قلعة جارة[2].

ففي الإشارات السابقة نوعٌ من إجماع المؤرخين القدامى على أن القلعة كانت لها أهمية استراتيجية، وكانت موجودة قبل القرن الثالث الهجري، أو كما يقول مؤرخ الريف د. حسن الفكَيكَي إن القلعة «ثابتة الوجود، قائمة البنيان، حوالي سنة 250هـ، صعبة الاقتحام، موصدة الأبواب في وجه أمير النكور سعيد بن صالح. حتّم علينا ذلك الوجود، بتلك الصورة، التفكير في سابق عهد للقلعة قبل التاريخ المعْلَن عنه. ومن الجائز القول إن بناء قلعة كرط كان على يد أهلها ورتدي، وربما على أنقاض أسُس قديمة تعود إلى ما قبل العهد الإسلامي، وإلى العهد الروماني بصفة خاصة»[3].

واسم جارة، أو جارت، الذي كان يطلق على هذه القلعة في المصادر السابقة لعله تحريف صوتي لحرف الياء الذي ينطق جيما في بعض اللهجات المحلية في الريف، ثم يتمّ نقله عن إحداها إلى العربية (فبنو شيكر يقولون للعرس «أجْذوذْ»، في حين يُنطق في أيت سيذال وبني سعيد: أيْذوذْ. وكذلك فعل الأمر من فعل مشى «أوجَرْ»، وتنطق القبائل الأخرى «أويورْ»؛ بقلب الجيم ياء...). فالأصل هو يارث، ومعناها الأراضي الفلاحية الكبرى، المتمثلة في السهول الخصبة. وما زال هذا المصطلح الجغرافي يردده المهتمون بالفلاحة في الريف[4].

1 - المصدر نفسه، 5/ 388-389.

2 - «البيان المغرب» لابن عذاري المراكشي، 1/ 178-201 و2/ 204.

3 - «المقاومة المغربية للوجود الإسباني بمليلة (1697- 1859م)» لحسن الفكيكي. ويُنظر أيضا الهامش رقم 32 في الصفحة نفسِها.

4 - لذا نجد كل قبيلة من قبائل الريف الشرقي لها سهولها التي تحمل الاسم نفسه، مقابل الأراضي الوعرة أو الجبلية؛ فسهول بوعرك بمثابة «يارث» لبني شيكر، وثفراث وكرواو بمثابة «يارث» لبني بويحيي، وتيكرمين والبعاج بمثابة «يارث» لبني سعيد، والسهب المهرا والمالحة وبوزريب بمثابة «يارث» لآيث سيدال الجبل... وهكذا. ولنا في الشعر الأمازيغي الشعبي

والشيء نفسُه ينطبق على تسمية القلعة حين سميت بـ «قلعة كرط» أو «كرت» نسبةً إلى السهل الممتد من سهول بني توزين غربا إلى سهول كبدانة شرقا؛ فسُميت في كتب الر حالة والمؤرخين بـ «صحراء كرت»[1] أو كرط، ثم نسبت القلعة إلى هذا السهل الممتد على مسافة تزيد عن سبعين كيلومترا؛ فصارت تعرف بـ «قلعة كرت»، وسمي الوادي الذي يخترق السهل بـ «وادي كرت» أو كرط أو شارض. فحرف الكاف هو أيضا قد يكون مقلوبا عن الياء.

فالحرف الأول في «جارت» أو «جارة» أو «كرت» أو «كرط» هو قلب لياء «يارث»، وما زال هذا التحوير مستمرا، كلٌّ ينطقه كيف يشاء في مختلف المصادر العربية والأجنبية؛ فتارة الكارة أو Garet، وتارة أخرى كرت أو كرط أو شارت أو شارض، مع ترخيم الراء في الوسط، وتارة أخرى: كَرثْ أو يارث.

إذن تسمية القلعة أو الحصن بهذه الأسماء هي نسبة إلى المجال الجغرافي؛ لكونها تطل على سهول يارث من جهتي الجنوب والشرق.

ومع إطلالة القرن الثامن الهجري، سوف نجد هذه القصبة ضمن قلوع المنطقة التي ستحمل اسمها؛ فصار مجالها يحمل اسم بلد القلوع أو بلد القلاع[2]؛ بالنظر إلى انتشار القلاع أو القلوع في هذه المنطقة، ومنها: قلعة مليلة، وقلعة يارث، وقلعة غساسة... لذلك صار المجال الجغرافي من وادي كرت غربا إلى حدود كبدانة شرقا يحمل اسم قبيلة قلعية.

وغير بعيد عن هذه الفترة، سيمر الرحّالة الحسن الوزان – المعروف ب»ليون الإفريقي» – بالمنطقة (في النصف الأول من القرن 10هـ/ النصف الأول من القرن16م)؛ فيجد القلعة تحمل اسم «تازوطا»، أو «ثازوضا» بالنُّطق المحلي الذي هو الأصحّ. ومعنى «ثازوضا»، بالأمازيغية المحلية، الصحن المحلي المصنوع من التراب المستعمَل لتقديم الوجبة الغذائية العادية، وإسنادُ هذا الوصف إلى القلعة تشبيه لموقعها فوق الهضبة التي شيّدت عليها بجانب التلال والجبال المحيطة بها؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك في البداية. وأعلى قمة تطل عليها هي قمة جبل بوكرور، أو جبل كَوروكَو؛

شاهد على ذلك: ففي موسم الأمطار تتغنى الفتيات بالريف، وينشدن:
أَوَتْ أيَانْزارْ.. أوَّاتْ
حُومَا تَرْوَى يَارثْ
أذفارْحْ أفَلاّحْ، أذعَوْجْ أرَزَّاثْ.
(ومعناه : اسقطي أيتها الأمطار لترتوي يارث، ويفرح الفلاح، ويعوّج عمامته)

1 - انظر كتاب «وصف إفريقيا» للحسن الوزان: 1/ 270 – «إفريقيا» لمارمول: 2/ 257.

2 - تنظر مونوغرافية «المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف» للبادسي (القرن السابع الهجري).

كما سماه الإسبان، أو أذرارْ سيدي أحمد الحاج. وموقعها بالضبط في الشمال الشرقي لمدينة زغنغان بجانب أعلى قمة تطل على مدينة الناظور حاليا.

والحقيقة أن هذه التسمية كانت دقيقة؛ لأن مَنْ يطلّ عليها من أعلى القمم المجاورة لها تبدو له على شكل صحن مقعّر الوسط بين الهضاب. ولا شك في أن التسمية مستوحاة من صورة الصحن المحلي. يقول الوزان في وصفه الدقيق لهذه القلعة أو المدينة:

«تزوطة بلدة من بلاد كرط، واقعة على بعد نحو خمسة عشر ميلا من غساسة إلى الداخل، وهي مبنية على ربوة عالية جدا، لها درب صغير يؤدي إليها، ويدور حول الهضبة. وليس بداخل المدينة ماء غير ماء الخزان. وكان مؤسس تازوطة من أسرة بني مرين قبل أن يصبحوا ملوك البلاد، يحفظون فيها حبوبَهم وأمتعتهم، وبذلك كانوا يستطيعون الانتجاع في الصحاري بكل طمأنينة؛ إذ لم يكن في ذلك العصر أعراب في كرط. لكن ما أن استلم بنو مرين مقاليد الحكم حتى تركوا إقليم كرط لبعض جيرانهم، مهتمين بأقاليم أكثر أهمية، إلى أنْ زحف يوسف بن يعقوب بجيشه على ملك تلمسان فقيده حصارُها. وثار عليه أمير تازوطة في جميع جنده لاستلاب ممتلكات الملك. استنفر الملك جيشا أرسله بقيادة أحد إخوته لمحاربة الثائر، فاتجه الجيش نحو تازوطة، وحاصرها طوال شهرين تقريبا إلى أن سقطت، وخرّبت بأمرٍ من ملك فاس، وظلت خربة إلى أن استولى الإسبان على غساسة؛ فطلب أحد قواد ملك فاسٍ، وهو من أصل أندلسي، وعلى جانب كبير من الشجاعة، أن يُؤذن له بإعادة بناء تازوطة، وأذِنَ له بذلك، وأعيد بناء المدينة. وتقوم اليوم بين نصارى غساسة ومسلمي تازوطة حرب دائمة وغارات متوالية، تكون الدائرة يوما فيها على هؤلاء، ويوما على أولئك»[1].

فهذا النص يطرح مجموعة من التساؤلات والأسئلة، يتطلب الجواب عنها الرجوع إلى مصادر ومراجع أخرى، من ذلك: ما هي مساحة هذه المدينة؟ وما قصة بني مرين في هذه القلعة؟ وما علاقتهم بمن ثار في هذه القصبة؟ ولماذا تمّ هدم القصبة وتخريبها على عهد بني مرين؟ ثم مَنْ أعاد بناء هذه القصبة؟ وغيرها من الأسئلة...

إن وصف الحسن بن محمد الوزان قلعةَ ثازوضا، أو تازوطا؛ حسب تعبيره، مطابقٌ لمعاينة موقع القلعة -كما تبدو في الصورة- في الأمور التالية:

أولا: إن المسافة التي تفصلها عن مدينة غساسة حدّدها في خمسة عشر ميلا، وهي مسافة ليست بعيدة عن الصواب، إذا راعينا المسالك التي تؤدي إلى ثازوضا عبر المرتفعات والمنخفضات في مجال قبيلة أيث شيشارّ من غساسة، وهي حوالي عشرين كيلومترا، وهي -بالفعل- تقع في الجنوب

1 - «وصف إفريقيا» للوزان، 1/ 266-267، «إفريقيا» لمارمول كربخال، 2/ 264.

الشرقي لغساسة، أو كما قال الحسن بن محمد الوزان: إلى الداخل؛ لكون غساسة تقع على البحر، وثازوضا تقع على سلسلة الجبال والهضاب المطلة على زغنغان والناظور.

ثانيا: قال إنها بنيت على ربوة، وقد سبقت الإشارة إلى أن الاسم مستمد من صورة الصحن المصنوع محليا من التراب أو من الفخار؛ لأن مجالها يبدو كذلك للناظر المطلّ عليها من الهضاب والتلال القريبة منها؛ كقمة جبل سيدي أحمد الحاج، أو من تل « أزْرُو أهمّار» المطلّ على زغنغان.

ثالثا: قوله «لها درب صغير يؤدي إليها، ويدور حول الهضبة» معناه أن من يريد أن يصل إلى ثازوضا لا بد من أن يسلك مسلكا ملتويا على الهضبة، سواء أتعلق الأمر بمن صعِد إليها من الجهة الجنوبية (جهة زغنغان)، أو تعلق بمن يأتيها من الجهة الشرقية انطلاقا من جمعة أيث الناظور (الناظور حاليا)، أو من بني أنصار، أو اتجه إليها من الشمال انطلاقا من غساسة، ليسلك فجاج أيث شيشار أو أيث شيكر، مرورا بأحَرْذُوف فَتْرَارَة، ثم الانحدار من سلسلة التلال المطلة عليها من جهة الشمال الغربي. ويبدو أن الحسن الوزان قد سلك هذا المسلك الشمالي حين زار القلعة. اتسم المسلك حسب واقع الهضبة آنذاك –قبل شق الطرق– بكونه لا يسمح بمرور أكثر من شخص أو شخصين وسط صخور صمّاء، ومنعرجات طبيعية. فكل المسالك التي تؤدي إليها وعرة جدا من جميع الاتجاهات[1].

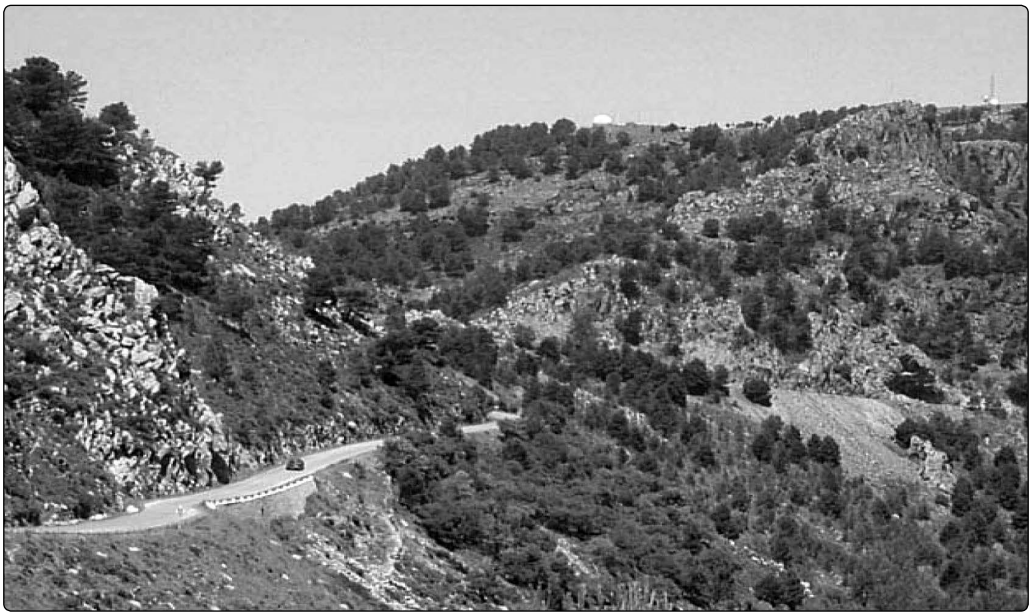

أحد الممرات أسفل ما تبقى من برج القصبة التي كانت مركزا للحراسة غداة الاستعمار الإسباني

1 - ينظر الوصف الدقيق الذي قدمه الأستاذ حسن الفكَيكَي لقلعة تازوطا في كتابه «المقاومة المغربية»، ص 10–113.

رابعا: قال: «ليس بداخل المدينة ماء غير ماء الخزان».. مؤدّى هذا أنه بمجرد الإطلالة على موقع ثازوضا يتأكد للمعاين أنه من الصعب أن تكون ثمة مياه بموقع القصبة، إلاّ إذا ابتعدنا عنها بما يقرب من خمس مائة متر أو يزيد قليلا من جهة الشرق، لنقف على عين غزيرة، دائمة المياه، تقع على أحد روافد وادي المدور، الذي يخترق المجال الترابي لآيث شيشار، أو آيت شيكر، وهو ما جعل مؤسسي القلعة يقومون بتشييد خزانات داخل القصبة لخزن المياه، سواء تعلق الأمر بمياه الأمطار في مواسم التساقطات، أم بجلبها على الدواب من العين التي أشرنا إليها. وعند المعاينة، وقفنا على عدة خزانات يُعتقد أنها كانت مطامير لخزن الحبوب، أو لجمع مياه الأمطار.

بقايا من آثار الخزانات في مجال قصبة ثازوضا

وقد قام الأستاذ حسن الفكَيكَي بمحاولةٍ لرسم القصبة، رغم الصعوبات التي واجهته، وتبيّن له –من خلال المعاينة– أن وصف الحسن الوزان مطابق جدّا لما تبقى من آثار هذه القصبة[1].

كما سبق للباحث الإسباني Angelo Ghirelli أن حدّد موقع الخزان في العقد الثالث من القرن العشرين، ووجد عمقه يزيد عن خمسة أمتار، يوجد حاليا في حالة ردم تامّ؛ حسب ما جاء في بحثه الموسوم ب»رسوم تاريخية لأنقاض تازوطا»، المنشور سنة 1930[2].

خامسا: قولُه «إن مؤسس تازوطا من أسرة بني مرين قبل أن يصبحوا ملوك البلاد» لا يعني إلا استقرار هؤلاء فيها عند تحركهم في اتجاه محاربة الموحدين؛ لأن تأسيس القلعة أقدم من ذلك؛ كما سبقت الإشارة، حين وجدنا موسى بن أبي العافية استنجد بعبد الرحمن الناصر لترميم بناء القلعة، وتجديدها، ومساعدته على محاربة ابن أبي العيش؛ أمير جراوة. والإشارة نفسُها يردّدها مارمول كربخال، في كتابه «إفريقيا»، قائلا: «يقول المؤلفون الأفارقة إن تازوطا أسست منذ أمد قريب من طرف بني مرين قبل أن يصبحوا ملوك فاس»[3]. وهو نفس تعبير الحسن الوزان، مع تحريف طفيف؛ مما يؤكد أنه نَقل من كتابه حرفيا، ولا ندري من هم هؤلاء المؤرخون الذين نقل منهم!

ونجد تفسيرا، إلى حدٍّ ما، لما قاله كل من الحسن الوزان ومارمول كربخال، في كتاب «الاستقصا» للناصري؛ إذ يقول: «... واتصل الخبر ببني مرين، وهم في جهات الريف وبلاد بطّوية؛ فتركوا أثقالهم وعيالهم بحصن ثازوضا من أرض الريف، وصمدوا إلى الموحدين، فالتقى الجمعان بوادي نكور، فكان الظهور لبني مرين على الموحدين»[4]؛ أي إن بني مرين كانوا قد انطلقوا في بداية ظهورهم لمنازعة الموحدين من هذه القلعة، واتخذوها جبهة خلفية ومركزا لتموينهم، واستقرار عائلاتهم، لكنهم – بتغلبهم على الموحدين، ووصولهم إلى فاس – سلّموها لجيرانهم من أعراب المنطقة. كما كانت القلعة مقرّ استقرارهم قبل ذلك، يقومون بخزن حبوبهم التي يجمعونها من سهول المنطقة؛ كسهل بني بويحيي والكَارب وغيرهما، فيها. وربما اختاروا الاستقرار فيها لمناعتها وتحكمها في الطرق المؤدية إلى مليلة وإلى غساسة اللتين لا تبْعُدان كثيرا عنها. كما أن موقعها في الهضبة يجعل مراقبة الطرق المؤدية إليها ممكنة. ولا ننسى صلة المرينيين بالمنطقة، ومساعدة تجمعات السكان بالريف لهم حين توجهوا إلى محاربة الموحدين. وتحدِّثنا المصادر أن عبد الحق المريني؛ مؤسس الدولة المرينية، قد تزوج عائشة أم اليمن؛ بنت الشيخ علي أحلي التفرسيتي التوزاني البطوئي[5]، ليتقرّب إلى

1 - المرجع السابق :113.

2 - Apuntes historicas sobre las ruinas de Tazuta Africa Revista de las tropas coloniales , Abril 1930 p. 30.

3 - إفريقيا لمارمول كربخال 2/ 264.

4 - الاستقصاء، ط، الدار البيضاء، 3/ 6. وينظر أيضا الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، ط، الجزائر 1921، ص: 27–30

5 - ينظر النفحة النسرينية، لابن الأحمر، ص:36، وصف إفريقيا، 1/ 269. إفريقية لمارمول، 3/ 267.

سكان الريف الشرقي ليساعدوه على إسقاط الموحدين، وولدت له عائشة بنت علاي أمحلي ابنهما يعقوب، المعروف بيعقوب المنصور المريني. وما زالت الذاكرة المحلية ببني توزين تحتفظ باسم الشيخ التوزاني من خلال احتفاظ كدية باسمه، يذهب الظن إلى أنها كانت معقلا أو قصبة له، وهي المعروفة ب»أزو أمحلي» قربَ تافرسيت[1].

لكن السؤال الجوهري الذي يواجهنا هو: من أين جاء بنو مرين، واستقروا بهذه المدينة أو القصبة؟ وكيف كوّنوا جيشا للهجوم على الموحدين؟ ...

إن كل الذين تناولوا الموضوع لا يزيدون في قولهم عن كون هؤلاء زناتيين، قدِمُوا إلى المنطقة، واستقروا فيها، وكانوا يشتغلون بالزراعة في السهول القريبة من القصبة، ويقومون بخزن الحبوب فيها، وكأنما كانت المنطقة خالية أو أرض موات!!

وقد يفهم من هذا أن هؤلاء قدموا إلى منطقة الريف الشرقي في شكل جيوش، وهذا لم يحصل – حسب كل من أرَّخ للمرينيين –، وكل ما يذكر عنهم أنهم كانوا مقيمين بمنطقة الزاب بالمغرب الأوسط قبل حلولهم بالمغرب الأقصى، وبالضبط بمدينة أو قصبة ثازوضا، مقتفين أثر ما ذكره ابن الخطيب في كتبه، وما دبّجه أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر في أرجوزته التي سماها «النفحة النسرينية واللمحة المرينية»، وهي عبارة عن أرجوزة في تاريخ دولة بني مرين رفعها إلى السلطان المريني أبي العباس عثمان الأصغر على عادة الشعراء المتكسّبين بإبداعهم لدى الحكام، وعلى هذه الأرجوزة بني تاريخ بني مرين، منها قوله:[2]

تملكوا بكل أمر مغرب بالزاب قبل دخول المغرب
أولهم في الأمر ماخوخ الهمام ثم مرين من حمى رعي الذمام[2]

وإذا كان هؤلاء تملكوا الملك في منطقة الزاب، فكيف دخلوا إلى المغرب، وبالضبط إلى ثازوضا؛ حاضرة يارث، ثم انطلقوا منها للقضاء على الموحدين بالمعارك، وكانت أولها على ضفاف وادي نكور؟!

وكل ما نعرف من الإخباريين أن هؤلاء كانوا فلاحين بسهول يارث؛ يقومون برعي مواشيهم بهذه السهول، وبخَزْن محاصيلهم من الحبوب في ثازوضا...

لماذا لا يكون هؤلاء المرينيون من سكان المنطقة نفسها، ثم تعاونوا مع أفراد أو فئة أخرى قدمت من المغرب الأوسط بعد استقرارها في حاضرة يارث على الثورة ضد الموحدين، إن صح أن المرينيين قد وفدوا على المنطقة؟ ونحن على علم تامّ بأن سكان منطقة الريف الشرقي خاصة، من أصل زناتي.

1 - النفحة المسكية لابن الأحمر ص: 36. وصف إفريقيا، 1/ 269. إفريقيا لمرمول، 2/ 267.
2 - النفحة النسرينية، ص 24.

لقد كانت غاية بعض المؤرخين، وفي مقدمتهم الناصري في استقصائه، من قولهم إنّ بني مرين انطلقوا من تازوضا لمحاربة الموحدين، هي التأكيد على أن المرينيين دخلاء على المنطقة؛ وفدوا عليها من الصحراء، أو من المغرب الأوسط.. تأكيد يدفع في اتجاه نفي إسهام أبناء المنطقة في الثورة على الموحدين، والإطاحة بدولتهم حين فشلت سياستهم بالأندلس في أواخر عهدهم؛ فكان التدخل المريني بالمنطقة خطوة استباقية للسيطرة على الريف الشرقي؛ بالنظر إلى موقعه الاستراتيجي، الذي يقع على مرمى حجر من الأندلس.

وقد كانت غايتي من طرح هذا التساؤل إثارة حفيظة المؤرخين لإعادة النظر والقراءة في تاريخ المرينيين، الذين انطلقوا من تازوضا لتغيير نظام حكم الموحدين في المغرب.

سادسا: ذكر الحسن الوزان أن أمير تازوطا ثار على يوسف بن يعقوب المريني حينما كان منشغلا بغزو تلمسان. ونجد تفسيرا لهذه الحادثة في المصادر التي تحدّثنا بأن الثائر المعني في كلام الوزان هو عمر بن يحيى بن الوزير الوطاسي، وقصته في ذلك أنه وثب على الحصن، وطرد عامل المرينيين منصور بن عبد الواحد، وفتك برجاله، واستولى على ما كان بالحصن من متاع وأسلحة، وكان ذلك في حدود سنة 691 ه. ولما بلغ السلطان المريني أبا يعقوب يوسف بن يعقوب المنصور المريني ذلك، كلّف وزيره أبا عمر بن السعود الحشمي بتجهيز الجيش للهجوم على الحصن، ثم تبعه بنفسه يقود جيشا إضافيا؛ فحاصر الحصن مدة شهرين، مُضيّقا الخناق على عمر الثائر، وأخيه عامر الذي انضم إليه من جيش السلطان؛ ففرّ عمر إلى تلمسان، وطلب الثاني الشفاعة من الأمير أبي سعيد فرج بن إسماعيل بن الأحمر؛ صاحب مالقة، الذي لبّى نداءه، فوفد على السلطان المريني بُغيةَ إصلاح البين بينه وبين الأخوين الثائرين على عامله بتازوطا، وهما من أبناء عمومة المرينيين، وكان أبو سعيد هذا قد نزل بمرسى غساسة في طريقه إلى تازوطا بوفده ومرافقيه[1].

سابعا: ما أشار إليه الوزان من تخريب مدينة تازوطا على يد السلطان المريني ردّده أيضا مارمول كربخال، الذي ذكَرَ أنّ «ابن ثاني ملوك بني مرين قد دمرها بسبب ثورة العامل»[2]. يعني بذلك أن السلطان أبا يعقوب يوسف بن يعقوب المنصور قرّر تدمير تازوطا، وتخريبها خوفاً من موقعها الحصين، الذي قد يشكل خطراً على مُلكه ونفوذ بني مرين؛ كما يوضّح ذلك الناصري في كتابه «الاستقصا».-

ثامنا: يقول الوزان إن القلعة بقيت على حالها إلى أن سقطت الأندلس نهائيا، وما تبع ذلك من سقوط بعض الحصون بأيدي الإسبان بمنطقة الريف الشرقي؛ من مثل مليلة

1 - ينظر الاستقصا، 3 / 72-74.

2 - إفريقيا لمارمول، 2/ 264، الاستقصا، 3/ 74.

وغساسة سنتيْ 903–911 هـ/ 1497–1506م؛ فطالب أحد قواد ملك فاس، وهو من أصل أندلسي، بإعادة بناء تازوطا لاتخاذها قاعدة جهادية لمواجهة الإسبان. مفادُ هذه الواقعة أنه بعد احتلال الإسبان مدينة غساسة، المجاورة لتازوطا، طلب القائد الأندلسي الأصل علي بن إبراهيم العطار الأندلسي من السلطان الوطاسي محمد الشيخ إعادة بناء قلعة تازوطا لتكون جبهة جهادية لمحاربة إسبان مليلة وغساسة في عهد محمد الشيخ، ثم في عهد خَلَفه محمد البرتغالي. وانطلاقاً من تازوطا تمّ تحرير مدينة غساسة سنة 939 هـ/ 1533م.[1]

ولم يقف أمر تازوطا عند هذا الحد، بل استمرت تؤدي رسالتها الجهادية – بعد ذلك – في تنظيم العمليات الجهادية في اتجاه مليلة، أو ما كان يُعْرف بنوبة الجهاد ضد نصارى مليلة.

ويحدثنا مارمول كربخال بقوله: «ويقيم بها –أي في تازوطا– الشريف الحالي –يعني عبد الله الغالب السعدي– عاملاً تحت إمْرَته ستون فارسا وثلاثمائة من رماة البنادق القذافة، وهم آخذون حَذَرَهم باستمرار؛ إذ لو استولى عليها الأتراك لمَلَكُوا الإقليم؛ لأنهم يرغبون فيها كثيرا نظرا لملاءمتها لمملكة تلمسان، ولتلك البحيرة الكبيرة[2]، التي لا تبعد عنها إلا بثلاثة فراسخ؛ بحيث إن هذه المدينة الآن عاصمة إقليم كرت»[3].

ويفهم من كلام مارمول، الذي كان أسيرا لدى السعديين في الفترة ما بين 1557 و1571م، في إشارته إلى الشريف الحالي –يعني في أثناء إقامته بالمغرب أسيرا–، أنّ السلطان السعدي عبد الله الغالب هو الذي أقرّ بأن تبقى في تازوطا حامية متكونة من ستين فارسا وثلاثمائة من رماة البنادق؛ ليس من أجل محاربة الإسبان فقط، بل أيضا من أجل مواجهة الأتراك، الذين كانوا يترددون بكثرة على منطقة كبدانة وقلعية نتيجة وجود بحيرة يدخلون إليها بسفنهم ليصلوا إلى سبخة بوعرك، ولا ننسى أن الأتراك كانوا يحتلون الجزائر، وكانوا سادة البحر الأبيض المتوسط في هذه الفترة وقبلها. كما أن لُعابهم، في هذه الفترة، كان يسيل باستمرار للاستيلاء على المغرب، بعد أن تمكنوا من الوصول إلى فاس، وتراجعوا عنها إثرَ معركة وادي اللبن سنة 956هـ/ 1558م. كما سبق لهم أن احتلوا جزيرة بادس سنة 1563م. وقد لا يُستبعد أن يكون تدمير مدينة غساسة تمّ على أيدي السعديين خوفا من احتلال الأتراك لها.. كلُّ هذا يقودنا إلى معرفة حقيقة احتفاظ السعديين بحاميةٍ من الجيش بقلعة تازوطا خوفاً من احتلال الأتراك لها، وتكون قاعدة استراتيجية لهم، لاسيما وأنه

1 - الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب، لمحمد رزوق، ص 158. وأيضا «المقاومة المغربية» لحسن الفكَيكَي، ص: 109.
2 - ويقصد سبخة بوعرك، أو بحيرة الناظور؛ كما تسمى حاليا.
3 - إفريقيا، 3/ 264.

لا يفصلها عن بحيرة الناظور، أو سبخة بوعرك، إلا أميال معدودة، وهو ما يشير إليه مارمول كربخال في هذا النص[1].

وبعد هذه الفترة، تغيب أخبار تازوطا عنا فترة من الزمن، دون أن نعرف سبب ذلك! لكن الأستاذ حسن الفكَيكَي استطاع أن يحصل على مخطوطة مهمّة لأحد الإخباريين القلعيين، معروفٍ بابن القاضي الكَعداوي السيدالي (بتاريخ 1093هـ/ 1682م)، يخبرنا فيها بأن سكان أخماس قلعية قرروا إعادة بناء قصبة تازوطا لتعود إلى سالف عهدها لتضطلع بمهمة الدفاع عن تراب قبيلة قلعية، من خلال مواجهتم للإسبان الذين كانت أطماعهم لا تعرف حدودا في احتلال قبيلة قلعية، أو أجزاء منها على الأقل؛ مثلما فعلت بمدينة مليلة من قبل، ومن بعدها بمدينة غساسة. وبالفعل، اجتمع أعيان أخماس قلعية، فوزّعوا مهامّ بنائها على البَنّائين من كافة جماعات أخماس القبيلة، وجمعوا تكاليف كل ذلك على الشكل التالي؛ كما ورد في تقييد ابن القاضي في هذه الفترة: 500 تليس من الشعير، 1200 تليس من القمح، 200 مثقال نقدا.

وربما عادت ثازوطا، بعد ترميمها، كما كانت، من ذي قبْلُ، قلعة للصمود ومواجهة الإسبان، الذين كانوا يسعون دائما إلى احتلال منطقة الريف عامة، ومنها تراب قبيلة قلعية خاصة؛ لتمديد حدود مليلة التي تقع ضمن هذا المجال الجغرافي. ولم يهدأ لهم بال حتى قاموا بذلك أواخرَ القرن التاسع عشر بضربة المدفع الشهيرة لتمديد حدود مليلة[2].

وبعد ذلك، تغيب عنا تازوطا، في ذاكرة التاريخ، نتيجةَ استحداث مراكز جديدة بمثابة مقر القيادة لقائد القبيلة؛ من أمثال ثيميزار بكعدة بني سيدال، ورباطات جهادية قريبة من حدود مليلة؛ من أمثال قصبة سلوان، ثم رباط لَلاّ أجَنادة ثورثوت على الحدود القديمة لمليلة (بقرب حنفية ماء ترارة حاليا)، فقصبة دار المخزن، أو قصبة أجنادة بفرخانة؛ كما ستُسمى بعد احتلال أجنادة لَلاّ ثورثوت أواخرَ القرن التاسع عشر الميلادي[3].

بالإضافة إلى ذلك، سنجد في هذه الفترة؛ أي خلال عهد العلويين، قصبة أخرى في موقع مناسب، كجبهة خلفية لمواجهة مدينة مليلة السليبة، ويتعلق الأمر بقصبة سلوان التي بناها السلطان المولى إسماعيل سنة 1090هـ. ولا يُستبعد أن تكون هذه القصبة حلت محلها مثلما وقع لهذه الأخيرة حين حلت محلها دار المخزن بفرخانة.

1 - تنظر تفاصيل ذلك في «المقاومة المغربية للوجود الإسباني» لحسن الفكَيكَي، ص: 167.

2 - قصة ضربة المدفع، التي مدّدَتْ حدود مليلية، قام صاحب هذا المقال بنشرها من خلال وثائق على صفحات شهرية «ثاويزا»، الصادرة بسلوان، عدد: 133، في ماي 2008م. ويمكن قراءته على الأنترنيت باستخدام العنوان نفسه.

3 - يُراجَع ذلك بتفصيل في كتاب «المقاومة المغربية»، ص: 223 وما بعدها.

وثازوضا اليومَ لم يعد منها للناظر إلا أثر شبيه بالنؤي الذي يحاط بالخيام، أو الأثافي السوداء التي كانت موقدا للنار بعد رحيل أصحابها عن المنطقة.

ما تبقى من مآثر قلعة يارث أو قلعة ثازوضا

تلك إذنْ ثازوضا.. حاضرة يارث التي سادت ثم بادت، بعد أن كانت حاضرة وملجأ لكل ثائر لمناعتها، وطورا قاعدةً تتحكم في الطرق التجارية التي تمر بالمنطقة، وطورا آخر منطلَقاً لتأسيس الدولة المرينية. وهي، في كل الأحوال؛ على ما يبدو من معاينة آثارها، وزيارة موقعها، تحكي قصة الصراع مع الزمن، في غياب أي اهتمام جادّ بها!!! أراها وكأنها تردد ما قاله الشاعر قديما:

تلـك آثارنـا تـدل علينـا فانظـروا بعدنـا إلى الآثـار

المصادر والمراجع:

- «إفريقيا» لمارمول كرْبخال (الذي كان أسيرا عند السعديين إلى حدود 1571م)، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي والمجموعة، دار المعارف الجديدة بالرباط، 1409هـ/ 1984م، الجزء الثاني.
- «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب» لابن عِذاري المراكشي (كان حيا إلى حدود 712هـ/ 1323م)، تحقيق ومراجعة: ج. س. كولان - إ. ليفي بروفنسال - ليفي بروفنسال، دار الثقافةن بيروت، ط. الثانية، 1400هـ/ 1980م.
- «المقاومة المغربية للوجود الإسباني بمليلة (1697-1859م)» للأستاذ حسن الفكَيكَي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «رسائل وأطروحات»، رقم 39، 1979م.
- «المقتبس» لابن حيان القرطبي (469هأ/ 1076م)، نشره ب. شالميتا والمجموعة، المعهد العربي للثقافة بمدريد، 1979م، الجزء الخامس.
- «المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف» لعبد الحق بن إسماعيل البادسي (كان حيا إلى حدود 722هـ/ 1322م)، تحقيق سعيد أعراب، المطبعة الملكية بالرباط، 1402هـ/ 1982م.
- «المسالك والممالك» لأبي عبيد البكري الأندلسي (ت 487هـ/ 1094م)، حققه وقدّم له: أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1992م.
- «الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17» لمحمد رزوق، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991م.
- «النفحة النسرينية واللمحة المرينية» لأبي الوليد إسماعيل بن الأحمر (ت 810هـ)، حققه عدنان محمد آل طعمة، مطبعة الشام، دمشق، 1992م.
- «قصبة كرط أو تازوطا» لمصطفى الغديري، ضمن مقالة «معالم من ذاكرة قبائل قلعية وبطوية/ القسم الثاني»، مجلة جمعية تاريخ المغرب، وجدة، العدد الثاني (خاص بالذكرى الألفية لمدينة وجدة)، يونيو 1995م، ص 53-58.
- «وصف إفريقيا» للحسن بن محمد الوزان (في النصف الأول من القرن 10هـ/ النصف الأول من القرن16م)، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي والمجموعة، مطبعة وراقة البلاد بالرباط، 1480هـ/ 1490م، الجزء الأول.

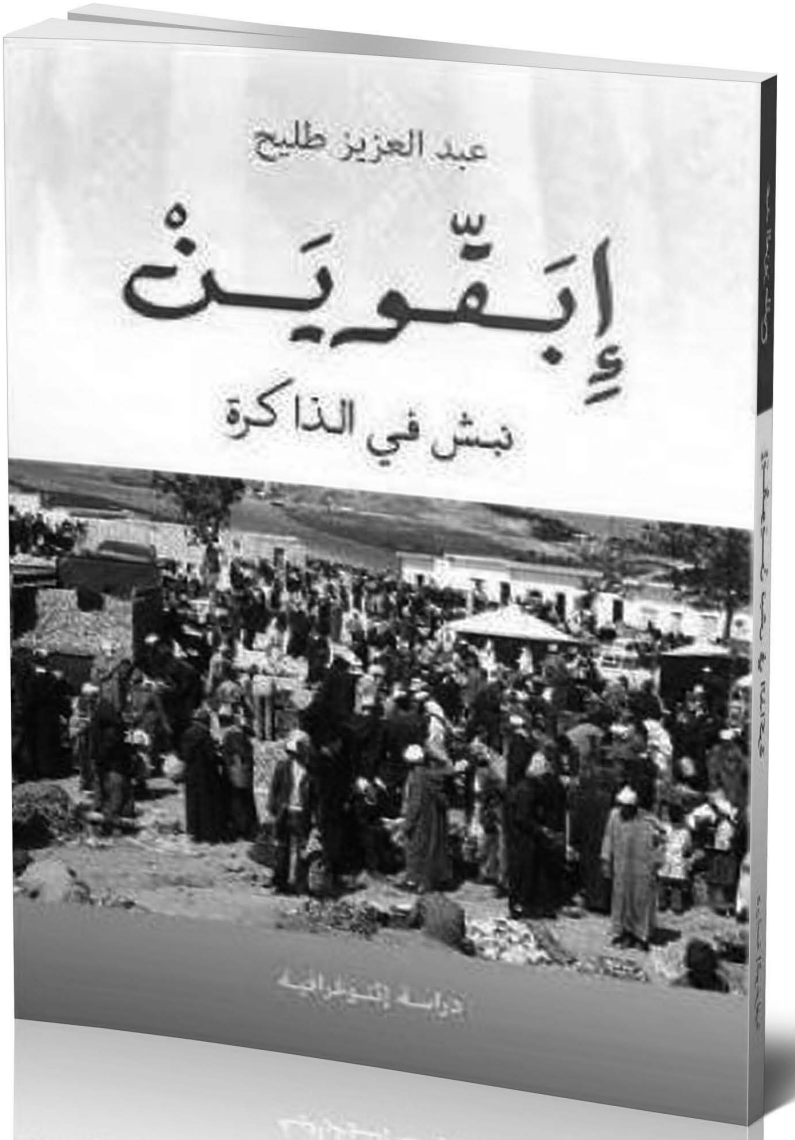
عبد العزيز طليح
إِبَقّوِيَنْ
نبش في الذاكرة
دراسة إثنوغرافية

أعلام من الريف

ذ. فريد الساوي
القرصنة البحرية بالريف خلال القرن 19
والضغوط الاستعمارية على المغرب
نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

ابن الزهراء عمر الورياغلي ..
ملامح من سيرة عالِم ريفيّ

د. فريد أمعضشو
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بوجدة

لقد ترسّخت لدى كثير من مثقفينا، ناهيكَ عن عموم الناس، صورة نَمَطية عن الريف، بوصْفه أرضَ الرباط والجهاد والمقاومة، إلى عهد قريب. ولم يَعْرفوا، أو يُقرّوا له بأي إسهام وازن في إقامة صرْح الحضارة الإسلامية، وإشعاعها علميا في هذا الركن القصيّ من العالم الإسلامي. لذا، نُلْفيهم يتحدّثون عن غياب العلماء والأدباء في الريف على امتداد تاريخه الطويل، بل إن هذه الفكرة استمرت إلى وقتنا الحاضر، فوَجَدت -بكل أسف- مَنْ يردّدها دونما تمحيص أو تثبُّت، وكأنها مسلَّمة مقطوعٌ بصحتها! بل إن بعضهم تساءل عن وجود علماء أصلا بالريف!! يقول د. توفيق الغلبزوري مشخِّصاً هذا الوضع بكثير من الحُرقة والألم: «طالما سمعنا على ألسنة المثقفين، بَلْهَ العوامّ، أنه لم يخلق الله في الريف عالماً، أو محدِّثاً، أو مفسِّراً، أو فقيهاً، أو أصُوليا، أو أديباً... إنما الريف هو ريفُ الجهاد والبارود فحسْبُ، حتى أصبحت هذه الفكرة كمرض الوسواس القهري، الذي عمّ وطم، وسرى وفشى، وشبّ عليه الصغير، وشابَ عليه الكبير، عند بعض المغاربة خاصة، وعند غيرهم عامة، وصار الأمر متوارَثاً، يرثه الأبناء عن الآباء، والأحفاد عن الأجداد»[1].

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الجهل بتاريخ الريف العلمي ملحوظٌ، كذلك، لدى شريحة عريضة من أبنائه المتعلمين والمثقفين، حتى إنك إذا سألتَهم عن الحركة العلمية بالريف قديماً، أو عن أحد أعلامها، أو عن مؤلَّف من مؤلفاتهم، لن تظفرَ منهم بأيّ جواب، بل يجيبونك، غالباً، باستفهام مرّ عن وجود تلك الحركة أو أولئك الأعلام ومؤلفاتهم أصلاً! لأنهم لا يعرفون عن وجه الريف العلمي إلا هذه الدينامية الثقافية التي أخذ يشهدها منذ عقود خصوصاً!

لذا، أعتقد أنه قد آن الأوانُ -أكثر من أي وقت مضى- لتغيير هذه الصورة غير المُنْصِفة عن ذاكرة الريف العلمية، ولإبراز حقيقة الحياة الثقافية والعلمية بالريف منذ أقدم عصوره، حتى قبل دخوله الإسلامَ، وإسهام رجالاتها في شتى ميادين المعرفة. وما ذلك بعزيز على باحِثينا الشباب، في

1 – المنار المنيف في التعريف بعلماء الريف، توفيق الغلبزوري، تقديم: محمد حراز، فهرسة وترتيب: مصطفى أزرياح، من منشورات المجلس العلمي بالحسيمة، الكتاب الأول، مطابع الشويخ، تطوان، ط. 1، 2003، ص 4.

الجامعات والمعاهد، ولاسيما أبناء الريف، ولا ينبغي أن يُفهم من كلامي هذا أني ذو نظرة إقليمية ضيّقة إلى الموضوع، بل إني أرى أن السبيل الأنجع إلى تقديم صورة متكاملة حقة عن الحركة العلمية بالمغرب، في غناها وتعدد روافدها وتجلياتها ولغاتها وخصوصياتها وإسهاماتها، أنْ يتولى الباحثون إنجاز دراسات عن جهاتهم ومناطقهم في بُعْدها العلمي، دون أن يمنعهم ذلك من الكتابة عن باقي المناطق، إلا أن الكتابة عن محيطهم المباشر يَضْمَن، بشكل كبير، الحصول على أبحاث علمية رصينة وعميقة ومستوْعِبة؛ بحُكم انتماء الباحث إلى ذلك الفضاء، وسَعة اطّلاعه عليه، ومعرفته بكثير من تفاصيله. وبتجميع هذه الأبحاث والجهود، والنظر إليها في تكاملها، نستطيع الخروج بتصوّر وافٍ ودقيق عن الحياة العلمية بالمغرب، ماضيا وحاضراً، وعن أعلامها واهتماماتهم المعرفية وإنتاجاتهم الفكرية، وعن خصوصياتها وتمايزاتها من منطقة إلى أخرى. ويتضح من تصفح محتويات المكتبة المغربية، في شتى المجالات المعرفية، أن دراساتٍ وأبحاثاً كثيرة قد أنجزت عن عدد من حواضرنا العريقة؛ كفاس مثلا، الأمرُ الذي أعطانا صورة عن علمائها ومراكزها العلمية ونحو ذلك مما يتمحَّضُ لهذا الجانب من حياتها عبر تاريخها المديد... وفي المقابل، نلمَسُ شُحّاً في الأبحاث المتعلقة بمناطق أخرى .. شُحّاً لا يُعينُنا على إدراك حقيقة الحياة العلمية والفكرية والأدبية بهذه المناطق؛ من مثل بلاد الريف. الأمرُ الذي يدْعونا، بإلحاح، إلى بذل مزيد من الجهد للبحث في تراث الريف العلمي، وإبراز ما زخر به من علماء وإنتاج علمي، وما كان له من إسهام في مجالات المعرفة كلها، وفي تنشيط الحياة العلمية بالمغرب وبالعالم الإسلامي عامة، منذ القِدَم... وإلى القيام بمُبادرات وأنشطة تهدف إلى تحقيق الغاية نفسِها؛ كتنظيم ملتقيات وندوات علمية عن التراث الحضاري للريف عامة.

ولعل من الجهود التي يمكننا اتخاذها مثالا للاحتذاء في هذا الإطار ذاك الذي بذله د. توفيق الغلبزوري الورياغلي الإدريسي في مؤلَّفه النفيس الموسوم بـ «المنار المنيف في التعريف بعلماء الريف»، الصادر عامَ 2003، في 160 صفحة من القِطْع المتوسط. وهو يعد –في نظري– عملا مرجعيا، لا يُستغنى عنه في مجال التأريخ للحركة العلمية بالريف، ويمتاز بمنهجه الواضح والمتماسِك في الترجمة والتبويب والتأليف. وقد عرّفنا الباحث، في كتابه هذا، بعدد من علماء الريف القدامى، مؤكِّداً أن المنطقة شهدت حركة علمية لم تنقطع يوماً، وإنْ تذبذبت بين التوهج والضعف تَبَعاً لعوامل بعينها. ولم يَدَّعِ الإحاطة بتلك الحركة، ولا رصْدَ كل أعلامها وعلمائها على سبيل الاستقصاء، بل ضمَّنَ مؤلَّفَه –كما قال– «ما تيسّر جمْعه الآن من تراجم علماء الريف، والبقية تأتي –إن شاء الله بحوله وقوته– في تأليف لاحق، معتذِراً عن التقصير؛ فإنّ العين بصيرة، ولكن اليد قصيرة[1]». ونحن القرّاءَ في أشد التشوُّف إلى هذا التأليف الذي سينفض – بلا شك – ما عَلِق من

1 – نفسه، ص 110.

غبار النسيان والإهمال عن عدد آخر من القمم الشامخة التي أثثت المشهد الثقافي والعلمي بالريف في فترات سابقة. وقد كان لا بد من أن يَلْقى جهد الغلبزوري تَرْحاباً وإشادة من قبل المهتمين بتراث الريف خاصة، وبالتراث المغربي العلمي بصفة عامة؛ فقال عنه –مثلاً– محمد حراز؛ وهو رئيس سابقٌ للمجلس العلمي الإقليمي بالحسيمة، مُبْرزاً أهميته وقيمته البالغة: «فبطول البحث والدأب والتنقيب، تمكّن مؤلِّف هذا الكتاب الأستاذ د. توفيق الغلبزوري –وهو من أبناء هذه المنطقة، وأستاذ بكلية أصول الدين بتطوان، وعضو المجلس العلمي بها– من تقديم صورة واضحة عن تراث الريف وعلمائه، ليُثبت أن هذه الجهة لم تكن جبهة جهادية فحسب، بل كانت أيضاً قلعة علمية صامدة، وحصْناً فقهيا منيعا في وجه كل العقائد الضّالة؛ حيث نبغ في أحضانها عدد جمّ من العلماء والأدباء والفقهاء والصُّلحاء المجاهدين في سبيل الله. وعلى هذا الأساس، فإن التراث التاريخي والعلمي لهذه الجهة إنما هو تراثٌ إسلامي قد تجذرت عروقه في الحضارة الإسلامية على امتداد تاريخها العريق»[1]. وتجْدُر الإشارة إلى أن المؤلِّف لا يقصد بالريف تلك الرقعة الجغرافية الضيقة التي يشيع مدلولها بين عامة الناس على أيامنا هذه، بل يريد بالريف «ما تعارَف عليه بعض المؤرخين والجغرافيين من أنه الحوض المنبسط ما بين غمارة غرباً، وهضاب نهر ملوية شرقاً، امتداداً على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً، ومُشرفاً على عتبة تازة جنوباً»[2].

وقد اخترتُ في هذه الورقات تسليط ضياء كاشفة على سيرة أحد علمائنا الأفذاذ وتآليفه، في حدود ما تجود به بعض المظانّ القديمة والحديثة .. ويتعلق الأمر بابن الزهراء الورياغلي. وهي معلومات قليلة جدا، تتكرر في المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع، ولا تُسْعف الباحث على تقديم صورة دقيقة ومفصّلة عنه، وهو ما يطرح أكثر من صعوبة في طريق المُقْدِم على دراسة تراث الريف العلمي. إذ لم نعثر على ترجمة وافية له في كتب التراجم والطبقات المتداوَلة، ممّا يعود إلى أزمان قديمة، ولم نقف على نظير ذلك في مصادر الأدب والتاريخ وغيرهما، ولا في تآليف ابن الزهراء المخطوطة التي عُرفت له... بقدر ما تمكنتُ من التقاط معلومات عنه من هنا وهناك، ومن بعض الدراسات والمؤلفات الحديثة لكل من المنوني والدباغ والغلبزوري؛ فحاولتُ من خلالها صياغة ترجمة له، تقريبية بالأساس، وغير مُسْتوْعِبة لمجمل ما يتعلق بسيرته. ولذا، كان وَسْمُ هذه المقالة بالعنوان المذكور عملا مقصوداً؛ إذ هي –في الحقيقة– تقدم ملامح وإشارات وشذرات من هذه السيرة فقط، في انتظار الوصول إلى معلومات إضافية مسقبلاً عن المترْجَم له نستكمل بها نقص هذه الترجمة.

لقد وفّر علينا ابن الزهراء عناءَ البحث عن نسبه؛ لأنه كان يحرص على ذكره في كتاباته. فهو –كما

1 – نفسه، ص ص 1–2 (من التقديم).

2 – نفسه، ص 13.

جاء في آخر السِّفر الرابع والعشرين من الممهّد، الذي فرغ من نسْخه بيده يوم الأحد 13 ربيع الأول 708هـ– «عمر بن علي بن يوسف بن محمد بن هاد العثماني من بني عمران بن حسين بن هلال بن منصور بن عثمان بن سعيد بن وریاغل بن مكلا». ويرد اسم جدّه الثالث، في بعض الكتب، بياءٍ في آخره (هادي)[1]. وقيل له «العثماني» نسبة إلى مدْشر ما يزال في الريف، يُعرَف بـ «العثمانيين»، أو «اعثمان»[2]. ويُنعت، في بعض التآليف، بـ «الريفي»[3]. ويُكنى بأبي علي، وهذه كنيته الشهيرة، كما يكنى بأبي حفص[4]. ويُلقّب بـ «ابن الزهراء»، وليس بـ «ابن الزهراوي»؛ كما ذكر المستشرق الألماني كارل بروكلمان (Karl Brockelmann)، في كتابه عن تاريخ الأدب العربي[5]، على أنّي لم أتوصّل إلى معرفة علة تلقيبه بهذا اللقب الذي غلب على اسمه، وإنْ كنت أرجّح أن يكون منسوباً إلى أمّه.

ولا يُعرف، بالتحديد، تاريخ ميلاده في قبيلة بني وریاغل (أو: آيَثْ وَايَاغَرْ)، التي تحظى بمكانة خاصة في بلاد الريف كلها[6]؛ ولذا، ينْعتها توفيق الغلبزوري بـ «قريش الريف». فإنْ كان مؤكداً أنه

---

1 – نجد ذلك، مثلاً، في «فهرس المخطوطات الأصول (ق 4–11هـ/ 10–17م)»، صنعة: تامر عبد المنعم الجَبَالي، تقديم: فيصل الحَفيان، معهد المخطوطات العربية (تابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون)، القاهرة، ط.1، 2011، ص 104.

2 – المنار المنيف، ص 53، ها. 2.

3 – نجد ذلك، مثلاً، في «الأعلام» للزركلي، 5/ 56 – «ورقات عن حضارة المرينيين» لمحمد المنوني، من منشورات كلية آداب الرباط، سلسلة «بحوث ودراسات»، رقم 20، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.3، 2000،ص 288.

4 – ورقات عن حضارة المرينيين، ص 288. وقد نبّهني أحد الأصدقاء إلى اسم، ورد في «دوحة الناشر لمحاسن مَنْ كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر» لمحمد بن عسكر الحَسَني الشفشاوني (ت 986هـ)، تح: محمد حجّي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، سلسلة «التراجم»، رقم1، ط.2، 1977، ص17)، بهذه الصيغة اللفظية «أبو حفص عمر الوريالي»، ولكني لا أرجّح أن يكون مقصوداً به ابن الزهراء الوریاغلي، لاسيما وأنه مذكور، في هذا المصدر الذي يترجم لعلماءَ من المائة العاشرة للهجرة، بوصفه من تلاميذ الحاجّ محمد بن علي الشُّطَيْبي (ت 960هـ).

5 – تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط.3، د.ت، 3/ 277.

6 – جاء في «الظل الوريف في محاربة الريف»: «إن المدار في الريف على قبيلة بني وریاغل، وهي كالقلب من الجسد، لما يراه الريف قاطبة مِنْ أنّ هذه القبيلة من أفضليتها على بقية القبائل المؤلفة منه، وهي الماسكة على زمام إدارة شؤون الريفيين، نجدة مادية وأدبية، ولِمَا لها من الاتحاد والقوة، عدداً وعُدّة، وتدبير الأمر على الوجه الجميل المحمود عند جميع الريف في غالب الأحوال. وتنقسم هذه القبيلة إلى أخماس، كلها متحدة، كلُّ خُمْس له يد عاملة فيما سواه من هذا القطر الريفي، بجاذبية الوُدّ، والانتصار لمَنْ جاوره في القرب والبعد، وهي: آيت خطابّ، وهي نفس آيت يوسف وَعْلي، وهي الخمس الذي منه الأمير ابن عبد الكريم... ثم المرابطون، ثم بنو عبد الله، ثم بنو بوعياش، ثم آيت حذيفة. وقبيلة بني وریاغل تمتد على شاطئ البحر بين تمسمان شرقا إلى بقيوة غربا، يشقها وادي النكور ووادي الغيس، وبينها وبين بقيوة الجرف الصاعد، المعروف برأس العابد، المُشْرف على جلّ قبائل الريف والشواطئ البحرية التي يمكن للعدُوّ منها النزول. وبين وادي الغيس ورأس العابد في البحر الجزيرة المعروفة بحجرة النكور... التي هي بيد الإسبان منذ مدة مديدة، ومنها يقصد النزول إلى هذه القبيلة وما جاوَرَها... والقبائل التي يتألف منها الريف ساحلية وداخلية... ورأس هذه القبائل ووسطها هي قبيلة بني وریاغل، عددُ حامِلي السلاح منها تقريباً 15000... وكان من جهة الإسبان دائماً من قبائل الريف (كلعية وكبدانة)، وأما غير هاتين القبيلتَيْن فهي على حسب الغلبة. والمركز الحربي الذي دارت عليه رحى الحرب هي قبيلة بني وریاغل، ولم تشارك معها القبائل الباقية في الجهاد إلا بعد وقعة (أنوال)...». (تأليف: أحمد سكيرج (ت 1363هـ)، ص

من مواليد المائة السابعة للهجرة، وأنه عاش أكثر عمره في النصف الثاني من القرن السابع، وبدايات المائة الثامنة، بل قد يكون عائشاً إلى حدود منتصف العقد الثالث من القرن الهجري الثامن[1]، إلا أننا لا نعرف يوم مولده ولا شَهرَه ولا سنتَه، ولا نتوفر على أي قرائن أو مؤشرات راجحة تُعين على ذلك! فقد وُلد وعاش شطرا مهمّا من حياته في العصر المريني الأول، وتلقى تعليمه الأول في مسقط رأسه؛ بحيث حفظ هناك القرآن الكريم وعدداً من المُتون، وأخذ مبادئ القراءة والكتابة والحساب، واكتسب جملة من القيم البدوية الأصيلة التي طبعت حياته، قبل أن ينتقل إلى بادس التي كانت مرسى فاس وبوّابتها على الخارج وقتئذٍ، وممرّا من الممرات بين الأندلس والمغرب؛ مما جعلها مركزاً اقتصاديا وحضاريا وعلميا[2]، تأثر به ابن الزهراء تأثرا صقل شخصيته العلمية، وأغنى مداركه ومعارفه. وكان تأثره بعلماء الأندلس الذين انتقلوا عصرئذٍ إلى بلاد المغرب، ومنها حاضرة بادس، واضحاً؛ بحيث احتكّ بعددٍ منهم، وأخذ عنهم ضروباً من المعرفة. وهذا ما أكّده توفيق الغلبزوري حين ذكر، في مناره، لدى الترجمة لابن الزهراء، أن الرجل «متشبِّع بروح علماء الأندلس وبأفكارهم وطريقتهم في البحث والتأليف. ومن المرجّح أن يكون قد أخذ عن علماء الأندلس، سيما وقد انتقل عددٌ منهم في هذا العصر إلى عَدْوة المغرب. وكانت بادس لهذا العهد مزدهرةً، تزخر بالعلماء والشيوخ، ويحجّ إليها طلاب البادية من كل جهة ومكان، ولا بدّ أن عمر بن علي –وهو ابن البادية، ومن ضواحي بادس– درس بها، ولازم شيوخها»[3]؛ من مثل الفقيه أبي إبراهيم إسحاق بن يحي بن مطهر (وفي كتابات أخرى: مطر) الأعرج الورياغلي الغلبزوري (ت 683ه)؛ أحدِ أساتيذ أبي يعقوب البادسي (ت 734هـ) بفاس، وصاحب الطُّرَر المشهورة على المدوَّنة، وفقيه فاس في زمانه، وإمام جامع الشطة، وقد دُفِن بباب الجيسة. ومن مثل أبي زكريا البادسي ممثّل المدرسة الأندلسية في العدوة المغربية إبّانئذٍ، وشيخ الجماعة ببادس[4]. ولمّا كانت فاس، فيما مضى، عاصمة علمية بامتياز، يقصدها العلماء من كل حدب وصوب، ويتوافدون عليها لملاقاة المشايخ بها، أو التلمذة لهم في جامع القرويين وغيره من معاهد العلم بها، كان مرجَّحاً جدّا أن يكون ابن

ص 1–2. ونشير إلى أن الكتاب حققه د. رشيد يشوتي، ونشره المعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط، عام 2010، طبْع: مطبعة كوثر برانيت)

1 – المنار المنيف، ص 13. وتجدُر الإشارة إلى أنّ أحد باحثِينا لا يَسْتبْعِد أن يكون الفقيه المالكي الذي أشار إليه الرّحّالة ابن بطوطة (ت 779هـ)، لدى وصوله دمشقَ، في هذا التاريخ، هو ابن الزهراء. يقول: «يُحْتَمَل أنْ يكون (الضمير عائدٌ على ابن الزهراء) هو الفقيه المالكي الذي أشار إليه ابن بطوطة في رحلته، أثناء وصوله إلى مدينة دمشق، عامَ 726هـ». (عبد الله بوغوتة: «مصنّفات الفقه المالِكيّ بالريف: «الممهّد الكبير» نمُوذجاً»، جريدة «أصوات الريف»، الحسيمة، ع.19، يونيو 2014، ص 12، ها.1)

2 – من أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، محمد بن عبد العزيز الدباغ، مكتبة الأمة، الدار البيضاء، ط. 1، 1992، ص 230.

3 – المنار المنيف، ص 54.

4 – نفسه.

الزهراء – هو الآخر – أحدَ قُصّادِها، لاسيما وأنه من منطقة لا تبعد كثيراً عن فاس. ويؤيّد هذا الكلامَ أنّ بعض مَنْ ترجم لابن الزهراء يذكره ب»الورياغلي، ثم الفاسيّ»[1]. وكذا تأكيد المرحوم سعيد أعراب – في مقالٍ له عن الممهّد، نشره عام 1382ه، في صحيفة «الميثاق» – مسألة ارتحال ابن الزهراء إلى فاس؛ للتبرك بشيوخها، والنهلِ من مَعين علمائها[2]. ويُضاف إلى ذلك أن نسخة كاملة من الممهد؛ أشهر كتب ابن الزهراء إطلاقاً، كانت بخزانة القرويين، بخط مؤلِّفه. ولا نعرف تفاصيل أخرى عن تحركات الرجل إلى مراكز علمية أخرى، ولا إلى الحجاز أو غيرها من حواضر العالم الإسلامي في المشرق والمغرب.

ومثلما نجهل تاريخ مولده، لا نعرف تاريخ وفاته بدقة؛ إذ يورد أكثر المُتَرْجِمين له أنه كان على قيد الحياة عامَ 710هـ/ 1310م.

لقد وُصِف ابن الزهراء، في بعض الكتابات، بأنه «علاّمة الريف في زمانه»، وبأنه «عالم فذ»، وبأنه «فقيه نِحْرير»، مالكيُّ المذهب .. نعم، كان الرجلُ عالماً، ومفسّراً، وفقيها مجتهداً، ومحدِّثاً، وأديباً... تلقى العلم من عدد من الشيوخ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في بادس وفاس أساساً. وأخذ عنه آخرون، وإن كانوا قلة؛ كما يتضح من قول عبد الرحمن بن زيدان (ت 1365هـ) عنه، في كتابه «تبيين وجوه الاختلال في مستند إعلان العدلية بثبوت رؤية الهلال» (ص 21)، الصادر بتطوان عام 1946م: «لا أعلم أحداً ذكره، أو نقل عنه، غير الوزير الأحمدي في كناشته، وأبي زيد الفاسي في حواشيه على مختصر خليل، بعدما تكلم عن قوله: «بثماني عشرة» من ناحية اللغة، وما للنحويين في ذلك»[3].

وعَدّهُ محمد إبراهيم الكتاني الحسني (ت 1411هـ) فقيهاً موسوعياً، لم يمنعه انتصاره للمذهب المالكي من الانفتاح على المذاهب الإسلامية الأخرى؛ كالشافعية مثلاً، والإفادة منها؛ إذ يقول عن أصناف الدُّعاة إلى إعمال آليات الاجتهاد، وعدم الاكتفاء بالتقليد: «يتمايز أرباب هذه الدعاوى بين فقهاء موسوعيّين، خدموا ضمن المذهب المالكي مذاهب الصحابة والتابعين وأئمة الأمصار؛ كما هو الحال عند أبي علي عمر بن علي ابن الزهراء العثماني الورياغلي (ق 8هـ)... وبين دُعاة اجتهاد مطلق؛ كأبي علي الحسن ابن القطان الفاسي وأضرابه. وقد ازدهر هذا الاتجاه في زمن الدولة الموحدية (542 – 669هـ)، حتى ذكر المؤرخون أن السلطان عبد المؤمن بن علي الموحِّدي أمر بإحراق كتب

1 – مثلما نجد في مقال «جولة في المخطوطات العربية بإسبانيا (3)» ، مجلة «دعوة الحق»، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، العدد 94.

2 – نقلا عن «المنار المنيف»، ص 54.

3 – نقلا عن «المنار المنيف»، ص ص 54 – 55.

الفروع، حتى كان العسكري يأتي بالأَحْمال من الكتب فتُوقَد فيها النار!»[1]. وكان ابن الزهراء رجلا فاضلا، ذا خُلُق عالٍ، ومن أهل الورَع والتقى.

وقد خلَّف ابن الزهراء أربعة مؤلفات، لم يحقَّقْ منها شيء إلى الآن فيما أعلم، وإنْ ذُكِرَ –قبل عشر سنوات– أن باحثين في فاس والرباط يعكفون على تحقيق بعضها، في إطار أبحاث أكاديمية لنيل شهادات جامعية عُليا، ولكنْ لم يظهر أي عمل من ذلك منشوراً! ويتضح من قراءة عناوينها أنها لا تخرج عن نطاق الشرح والاختصار والترجمة. وأبرز هذه التصانيف كتابُه «الممهد الكبير، الجامع لمعاني السُّنن والأخبار، وما تضمَّنه موطأ مالك من الفقه والآثار، وذكْر الرواة البَرَرة الأخيار، وكل ذلك على سبيل الإيجاز والاختصار»[2]، الذي وصفه العَلاّمة سعيد أعراب بأنه «ذخيرة نادرة الوجود، طوّقت أعناق المغاربة بالمجد والفخر»[3].

إن عنوان هذا الكتاب طويل يذكّرنا بعناوين جملة من مؤلفات قدمائنا؛ كتاريخ ابن خلدون الحضرمي (ت 808هـ) الموسوم بـ «كتاب العِبَر، وديوان المبتدإ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر». وإنّ هذا الطول يُفيدُنا في معرفة أمور كثيرة عن الكتاب حتى قبْل قراءته، أو تصفح ما هو متوفر منه على الأقل. فهو كبير الحجم، تجاوزت مجلداته الخمسين؛ بحيث نقرأ على ظهر الورقة الأولى من كلٍّ منها العبارة الآتية: «هذا الديوان هو واحد وخمسون سِفراً، صنّفه مؤلِّفه في خمس سنين وسبعة أشهُر». وتتفاوت هذه الأسفار من حيث عددُ الصفحات والأجزاء، ويقع الكتابُ في «مائتين وستة وتسعين جزءاً، في كلّ جزء نحو سبعين صفحة من القِطْع الكبير، ومجموع صفحات الكتاب نحو عشرين ألفاً وسبعمائة وعشرين»[4].

ولئن كان الممهد متوفراً، بجميع أسفاره، في خزانة القرويين عقب تأليفه، أو بمعظمها على الأقل لاحقا، في القرن الثامن نفسه؛ كما يتضح من وثيقة تحبيس أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم بن أبي مدين العثماني ثمانية وأربعين سفراً من ممهد ابن الزهراء على خزانة القرويين بتاريخ العشر الأواخر لمحرّم عام 766هـ[5]. إلا أن أكثر هذه الأسفار ضاعت فيما بعد للأسف، ولم يُعرف منها سوى بضعة أسفار؛ كما ذكر المرحوم محمد المنوني، في كتابه «ورقات عن حضارة المرينيين»، وهي:[6]

1 – الاجتهاد والمجتهدون بالأندلس والمغرب، محمد إبراهيم بن أحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق وتقديم: محمد حمزة بن علي الكتاني، 1/ 7–8.

2 – ذكره بروكلمان باسم «العهد الكبير» (تاريخ الأدب العربي، 3/ 277).

3 – نقلا عن «المنار المنيف»، ص 55.

4 – المنار المنيف، ص 55.

5 – انظر نص الوثيقة كاملاً في «المنار المنيف»، ص 56.

6 – ورقات عن حضارة المرينيين، ص 289. وقد انتهى إلى علمي، مؤخّراً، عن طريق بعض الإخوان، أنه سمع بِبَيْع أحد أبناء علماء القرويين الأجزاءَ الأولى من «الممهد الكبير» لرجل خليجيّ.

- السفر الثالث: ويوجد في دار الكتب الناصرية –التي تعرف اليومَ ب»الخزانة الناصرية»، بتامگروت (بلاد سوس)، والتي بناها وزوّدها بآلافٍ من الكتب أبو العباس ابن ناصر– تحت رقم 2501، وهو مكتوب بخط مغربي، أوله باب مسح الحصْباء في الصلاة[1]. وقد قال عنه المنوني: «ومن حسن الحظ أن مخطوط الخزانة الناصرية يُعتبر جديداً بالنسبة للمعروف –سلفاً– من الكتاب؛ حيث كان هو السفر الثالث من «الممهد الكبير»، ابتداءً من باب مسح الحصباء في الصلاة، إلى أثناء كتاب الجنائز. خطّه مغربي شبيه بالأندلسي، خالٍ من اسم الكتاب والمؤلف»[2].
- السفر السابع: وهو مبتور الأول، يقع في حوالي مائتيْ صفحة. وهو موجود في الخزانة العامة بالرباط (المكتبة الوطنية حالياً)، تحت رقم 54ج.
- السفر العاشر: وهو من مخطوطات الخزانة نفسِها، يحمل مع السفر السابع رقمَ التصنيفِ نفسَه، إلا أنه غير مبتور، ومجموع صفحاته مائة. وهو مكتوب بخط مؤلِّفه.
- السفر السادس عشر: ويوجد بالخزانة نفسها، تحت رقم 16ج.
- السفر الرابع والعشرون: ويوجد بالخزانة الملكية بالرباط، مرتَّباً تحت رقم 6147، وهو مكتوبٌ بغير خط صاحبه.
- السفر السابع والثلاثون: ويوجد مبتورَ الآخر بمكتبة ابن يوسف بمراكش، ورقم ترتيبه فيها هو 473. وفي الخزانة نفسها سفرٌ آخرُ أولُه باب ما جاء في نزع المعاليق، ناقصَ النهاية، يقع تحت رقم 493.
- السفر الواحد والأربعون: وهو ممّا تضمُّه خزانة القرويين بفاس، مكتوب بخط مؤلفه، مصنَّف تحت رقم [40/ 178]، وتَعْدادُ ورقاته 162، بمعدل 27 سطراً في كلٍّ منها (22 × 30 سم). يرجع تاريخ تأليفه إلى رجب 709هـ/ 1308م، ويبتدئ بكتاب الرجم[3].
- السفر الرابع والأربعون: ويوجد في الخزانة العامة بالرباط، تحت رقم54ج، وهو فرعٌ من أصل المؤلّف، فُرغ من نَسْخه عام 1018ه.
- السفر الخمسون: ويوجد في خزانة القرويين، تحت رقم [40/ 178]، وهو مكتوب بخط مغربي، يقع في 144 ورقة، بمعدل 27 سطرا في كلٍّ منها (22 × 26 سم)، ويبتدئ بباب ما جاء في التقى. وقد فُرغ من تأليفه في محرّم 710هـ[4].

1 – دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمگروت، محمد المنوني، نشْر وزارة الأوقاف بالمغرب، ط 1985، ص 161.

2 – حضارة وادي درعة من خلال النصوص والآثار (2)، محمد المنوني، مجلة «دعوة الحق»، ع. 155، 1973.

3 – الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الفقه والأصول)، نشر: مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، عَمّان – الأردنّ، ط 2003، 10/ 342 – فهرس المخطوطات الأصول، م. س، ص 104.

4 – نفسه.

أضف إلى ذلك بعضَ القطع المخرومة من الكتاب أشار إليها الأستاذ محمد العابد الفاسي في فهرسته لمخطوطات خزانة القرويين، وبعضَ الورقات منه الموجودة في خزانات مغربية، إلى جانب نُسخ من بعض الأسفار المشار إليها، من جنس النسخة المُحَبَّسة على الخزانة قديما من قبل أبي عبد الله ابن أبي القاسم العثماني[1]. وممّا ذكره كذلك المنوني بخصوص المتبَقّى من الممهّد قطعةٌ منه، مبتورة البداية والوسط والنهاية، توجد بمكتبة الزاوية الحمزاوية بالرَّشيدية، ضِمْن مجموع يحمل الرقم 507... والورقةُ الأولى من السفر السادس عشر، ونقرأ فيها قول ابن الزهراء: «وهذا الديوان هو إحدى[2] وخمسون سفراً، صنّفه عمر بن علي في خمس سنين وسبعة أشهر... وفي هذا الديوان من الأجزاء ثلاثمائة جزء عدا أربعة أجزاء». وتوجد الورقة المذكورة بمكتبة الجامع الكبير بمكناس[3].

ومن المعلوم أن للجزء الأول من كلِّ تأليف متعدِّدِ الأسفار اعتباراً خاصّا لكونه ينطوي على خطبة الكتاب أو مقدمته التي يضمِّنُها المؤلِّف، عادة، معلومات مهمة عن مضمون الكتاب، ومنهج تأليفه، وغير ذلك. وقد تبيَّن ممّا تقدم أن المرحوم المنوني لم يهتدِ إلى السفر الأول من الممهد، رغم الجهد الكبير الذي بذله للوصول إليه وإلى كافة أسفار المؤلف. بل إن ذلك تحقق فيما بَعْدُ؛ حيث عُثر على أول مجلدات الممهّد ضمن مخطوطات خزانة القرويين، وهو يضم كتاب وقوت الصلاة، وبابين من كتاب الطهارة؛ أولهما «باب العمل في الوضوء»، والثاني «باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة». ويلاحَظ على هذا السفر أنّ ورقته الأولى من جنس النسخة الأصلية المكتوبة بخط مؤلفه، والمحبّسة على الخزانة في القرن الثامن للهجرة. على حين أن باقي ورقاته من نسخة أخرى، مكتوبة بخط أندلسي جيّد، قريب العهد من عصر المؤلِّف بدليل وجود تعليق، مكتوب في هامش ورقة لدى الفراغ من شرح الحَديث الأول المتصل بوقوت الصلاة، من قِبَل أبي القاسم بن موسى بن مصطفى بن عبد الله العبدوسي، يوم الإثنين ثالثَ جمادى الآخِرة من عام 789هـ[4].

وقد ذكر ابن الزهراء، في مقدمة الجزء الأول من مُمَهَّده، دافعَه إلى تأليف الكتاب، وضرورة الاحتفال بالسنة النبوية لِما لها من دور في فهم كلام الله عز وجل. وتحدث عن قيمة «الموطأ»، بوصفه المؤلف المشروحَ في الممهد، وثناء العلماء عليه؛ كقول عبد الرحمن بن المهدي عنه: «ما كتاب بعد كتاب الله أنفع من موطأ الإمام مالك بن أنس»، المتوفى سنة 179هـ، وتطرق إلى أمانه رُواته... كل هذه الاعتبارات جعلت موطأ مالك يحظى بعناية خاصة لدى علماء الغرب الإسلامي وغيرهم؛ فانبروا لكتابة شروح وتعليقات وتقييدات عليه، واهتموا بتدريسه وإقرائه، ولاسيما الموطأ الذي

1 – فهرس مخطوطات خزانة القرويين، محمد العابد الفاسي، 1/ 185، من أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، ص 232 – المنار المنيف، ص 57.

2 – كذا في الورقة المعنية. والصواب: واحدٌ.

3 – ورقات عن حضارة المرينيين، ص 289.

4 – من أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، ص 232.

رواه يحيى بن يحيى بن كثير الليثي المصمودي الأندلسي (ت 234هـ). فمن أهم شروح «الموطأ» شرْحا ابن عبد البرّ (ت 463هـ) الموسومان بـ «الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك بالإيجاز والاختصار»، و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، وشرْحُ أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474هـ) في «المُنتقى»، وشرح أبي بكر محمد بن العربي المعافري (ت 543هـ) في كتابَيْه «المسالك في شرح موطأ الإمام مالك»، و«القبس على موطأ مالك بن أنس»، وشرحُ الجلال السيوطي (ت 911هـ) في مؤلَّفه «تنوير الحوالك شرح موطأ مالك». ويعد شرح ابن الزهراء، في ممهده، أضخم هذه الشروح وأغناها وأوْفاها، استفاد –في تأليفه– من شروح السابقين وكُتبهم عن «الموطأ»؛ فجاء عمله أشبه بموسوعة متخصصة قامت على تجميع جلّ ما ورد في تلك التصانيف من اجتهادات وآراء ونصوص ونحوها. قال ابن الزهراء رحمه الله في مقدمة السفر الأول بعد أنْ أتى على ذِكْر جملة من تآليف علمائنا عن موطإ مالك: «... فاحتاج مَنْ له عناية بالعلم أن يطالع هذه الكتب وما فيها من معاني السنن ووجوهها، واتساع مذاهب العلماء فيها، وامتداد الشرح بذلك... فألهمني الذي له الخلق والأمر، وقوّى عزْمي على أنْ أجمع كتاباً ممهداً واعياً على أبواب الموطأ من الصحابة والتابعين، وأصِل بذلك ما في الموطأ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، مُسنده ومتصله وبلاغه ومنقطعه؛ إذ كلُّ ذلك عند مالك رحمه الله وأصحابه ومَنْ سلك سبيلهم حجةٌ توجب العمل، ويظهر بها من يلجأ إليها من التنازع والاختلاف في ردّ الفروع إليها؛ قياساً عليها، واستنباطاً منها، لا يختلف المالكيون في ذلك، وعليه كان السلف في قبول مراسيل الثِّقات لتكْمُل الفائدة باستيعاب ما في الموطأ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأصل ذلك بشرح جميع ما في الموطأ من حديث أقاويل الصحابة والتابعين، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه، واختاره من أقاويل سلف أهل بلده الذين همُ الحجّة على مَنْ خالفهم، وأصل ذلك بمسائل من الفقه الذي يتعلق بالباب. وأقتصر في هذا الكتاب من الحجة والشاهد على فِقَر دالة، وعيون منبهة، ونكت كافية على سبيل الإيجاز والاختصار ليكون أقربَ إلى حفظ الحافظ، وفهْم المطالع. وأتيتُ فيه بما لا يسَعُ جهله لمن أحبّ أن يَسِمَ بالعلم نفسَه»[1]. ففي هذا النص إشارة إلى سياق تأليف الممهد ومناسبته، وإلى محتواه، وخطة ابن الزهراء ومنهاجه فيه. فالكتابُ شرح مستفيضٌ للموطإ، تطرق إلى تبيان كل ما ورد في هذا المتن الفقهي والحديثي المعروف من أقوال الصحابة والتابعين وآراء ابن مالك كذلك، علاوة على شرح أحاديثه صلى الله عليه وسلم جميعِها، سواء أكانت متصلة أم مسندة أم منقطعة أم عبارة عن بلاغات، علماً بأن الرجل كان يعتمد هذه الأحاديث، على تنوعها، في إثبات الأحكام، وكان يوازن بينها، ويذكر اختلاف العلماء في تفسيرها. وتعرض الشارح، كذلك، إلى كثير من المسائل الفقهية

1 – نقلا عن من أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، ص 234–235.

المتعلقة بكل باب، وإلى التعريف برجال الموطإ من الصحابة والتابعين تعريفاً مقتضباً؛ لأنه خصّ هذا الموضوع بتأليف مستقل نذكره بعد حين. وقد سار ابن الزهراء، في ممهده، وَفق المنهج والخطة اللتين سار عليهما الموطأ، إلا أنه كان، أحياناً، يتنكّب سبيلهما؛ فيخرج عن الترتيب المتبع لدى مالك إذا دعته إلى ذلك ضرورة، أو رأى ترتيبه البديل أنْسَبَ وأكثر انسجاماً وإقناعاً.

وعلى العموم، فإن منهج ابن الزهراء، في الممهد، يقوم على الخطوات المتدرجة الآتية:[1]

- إثبات الحديث، بسنده ومتنه، اعتماداً على رواية الليثي، ثم إتْباعُه بعبارة دالة على تدخل ابن الزهراء شارحاً ومفسِّراً، نصُّها: «قال عمر بن علي».
- الترجمة لرواة الحديث باختصار.
- بيان طرق تحمُّل الحديث ونقله، وتَعْداد رواته عن مالك معلقاً أو مرسَلا أو مرفوعاً، مع ذكر الاختلاف بينهم في السند والمتن معاً.
- شرح ما في الموطإ من أقوال الصحابة والتابعين، ومن آراء الإمام مالك نفسه.
- التطرق إلى المسائل الفقهية المتعلقة بكل باب، مع استعراض – بتفصيل أحياناً – الخلاف العالي حولها بين جمهور الفقهاء والأئمّة وأرباب الاجتهاد.

وعبَّر المرحوم المنوني عن هذه الخطْوات بصيغة أخرى موجزة قائلاً إن طريقة ابن الزهراء في شرح الموطإ «أنْ يُثْبت في البداية نصّ الحديث، ليُتْبعه بتقديم تراجم وَجيزة لرواته، ثم يذكر طرق الحديث، ويسمّي الَذين رَوَوْه من طريق الموطأ. وفي المرحلة الرابعة يأخذ في شرح الحديث شرحا بسيطاً، ويعقّب بما جاء في ذلك من الآثار عن الصحابة والتابعين، وبعد ذلك يتتبّع الكلمات اللغوية الواردة في الحديث ليشرحها، وفي بعض الأحيان يعلق عليها بمقارنات أدبية، وأخيراً يصل إلى فقه الحديث وما يُستنبط منه، ويتوسّع في عرْض الخلاف العالي ومذاهب الفقهاء وأئمة الاجتهاد»[2].

وعلى الرغم من أن الممهد شرحٌ بسيط للموطإ، والبساطة – في اللغة العربية – تعني الانبساط والاتساع والشُّسُوع؛ لذا يُقال للأرض «بسيطة»... إلا أن صاحبه أكد، منذ عنوانه، التزامه نهْجَ الاختصار والإيجاز فيه؛ إذ لو أطلق العنان لقلمه السيّال لكانتِ النتيجة أضعافاً مُضاعَفة من الأجزاء. والنَّصُّ على هذا النهج في صيغة العنوان نفسِها نقطةَ تقاطع يشترك فيها الممهد مع الاستذكار.

وكان قد ذهب مؤرِّخ مكناس المرحوم عبد الرحمن بن زيدان (ت 1365هـ) إلى أن الممهد يماثل كتاب «التمهيد» لحافظ المغرب ابن عبد البر (20 مجلداً)، في الموضوع والمحتوى والمرمى، فضلا

1 – نفسه، ص ص 235–236. وانظر أيضاً «المنار المنيف»، ص 59.

2 – ورقات عن حضارة المرينيين، ص 288.

عن تقارب عنوانيهما في البُنْيَة اللغوية أيضاً؛ إذ هما معا مشتقان من الجذر الثلاثي (م هـ د). إلا أن رأي ابن زيدان لم يَرُق الشيخ أحمد بن الصدّيق الغُماري، بل رآهُ مُجانباً للصواب، واستحقّ عليه قائله – في نظره – العتاب، بل التأنيب والزجر والاستتابة؛ إذ قال في رسالةٍ بعث بها من القاهرة إلى تلميذه بتطوان الفقيهِ الشيخ محمد بوخبزة الحسني: «أما مسألة ميمون الريفي[1] شارحِ الموطأ شرحاً يماثل «التمهيد» في دعوى ابن زيدان، فتلك نادرة من النوادر المستطْرَفة، أو بادرة من البوادر التي يُعاتب عليها مدّعيها، بل يُزجر ويؤنّب، ويُؤمر بالتوبة والاستغفار من التفوُّه بها، وهي ناشئة من ابن زيدان عن جهل مزدوج بـ «التمهيد»، وذلك أنه لم يَرَ «التمهيد» بعينه حتى يمكنه الحكم بمماثلة شرح ميمون الريفي له...»[2]. وأضاف، في الرسالة نفسها، أنه «إذا كان في الدنيا مُحال متصوَّر بارز للعيان، فلْيكن هو شرح ميمون الريفي الذي يماثل «التمهيد»[3]». فبعد أن نفى الغماري قطعاً وجود شرح على الموطإ بيراعة هذا العالم الريفيّ –وما بالك بإقراره بمماثلته كتابَ ابن عبد البر!– يقول قولا نلمس فيه بعض التناقض والَلاانسجام، نصُّه كالآتي: «حكى لي مَنْ وقف على أجزائه في خزانة القرويين أنه في ثلاثين مجلداً، وأنه منسوب لميمون الريفي الورياغلي، وأنه كان من أهل القرن الثامن. أما أنا فلم أرَ منه شيئاً، ولا يمكن الاعتراض بأن هذا حكم باطل لأنه على غائب، والحكم فرع التصور؛ لأن من رأينا أولاً أنه يجوز الحكم على الغائب، ولأن نسبته إلى الريفي يكفي للتصور ولما فوق التصور، فإن عادة الله لا تتخلّف، وأي عالم ريفي؟!، فضلاً عن محدِّث، فضلا عن إمام حافظ يوازي درجة ابن عبد البر، الجامع بين الحديث والفقه، والتاريخ والأنساب، والخلاف العالي وغير ذلك، فإني ما سمعتُ بعالم ريفيّ قطُّ...»[4]. فالغماري رحمه الله يعترف، ها هنا، بأنه لم يقف، ولم ير مطلقاً شرحَ هذا الورياغلي على موطإ مالك، وإنْ كان قد انتهى إلى سمْعه وجود ذلك الشرح في خزانة القرويين في 51 مجلداً، لا في ثلاثين؛ كما ورد على لسان الغماري. وما دام لم يقف عليه، فكيف أمْكَنَه نفيُه وإصدار مثل ذلك الحكم عليه؟! فعلى الأقلّ، كان بإمكانه التحفظ والتوقف عن الحكم إلى حين التأكد من وجود ذلك الشرح، مع علمه بوجود أجزاء منه في القرويين، وهي – للإشارة – أقلّ من العدد الذي ذكره! ولعلّ أقسى ما في كلام الشيخ رحمه الله عبارته الأخيرة، التي تبعث – حقا – على التأسف، وهي قوله: «فإني ما سمعتُ بعالم ريفي قط...»! والغماري كان حافظا محدّثاً معروفاً في المغرب وخارجه، ذا اطّلاع على تاريخ المغرب قديمِه وحديثه، فضلا عن تضلعه

1 – كذا في الرسالة. وهو يريد –بطبيعة الحال– ابن الزهراء الريفي الورياغلي.

2 – نقلا عن «المنار المنيف»، ص 5.

3 – نقلا عن «المنار المنيف»، ص 5.

4 – نقلا عن «المنار المنيف»، ص ص 5 – 6.

من حقول معرفية عدة. لذا، كان صعباً أن يُسْمَع منه مثل هذا الكلام، الذي يُخشى أن يتسلل إلى الناس اليوم؛ فيترك أثراً فيهم، ويأخذوه على أنه صواب وواقعٌ[1].

وفيما يخصّ المصادر التي اعتمدها ابن الزهراء في تأليف ممهده، فهي متعددة ومتنوعة، أشار إلى أغلبها في قوله: «واقتطعتُ هذا الديوان من ثمانية دواوين: من التمهيد، والاستذكار، والكافي، والأبْهري، والمنتقى، وترتيب المسالك، والمعونة، والجواهر. وفيه من القبس وأحكام القرآن والنكت فِقَرٌ صالحة؛ هذا كله في الحديث والفقه وما يتعلق به. وأما تاريخ الصحابة ومَنْ بعدهم من رواة الأخبار من الرجال والنساء، وذِكْر أعمارهم وكُناهم ومواليدهم ونسبهم، فاقتطفتُ ذكرهم من الاستيعاب، وذيل المذيل، والجوهري، والتقصي، وغيرها. وأما اللغة فمن كتاب «شرح الحديث» لأبي عبيد، ومن كتاب «فقه اللغة وشرح العربية» لأبي منصور الثعالبي...»[2].

لقد استغرق تأليف الممهد، على ضخامته، مدة زمينة قصيرة؛ كما ذكرنا سابقاً، خلال السنوات الأولى من المائة الثامنة للهجرة، وفُرغ من تأليفه نهائياً -كما ورد في السفر الواحد والخمسين منه- يوم الأحد 28 محرم 710هـ، أيام بني مرين. وإنّ تأليف الكتاب في هذه المدة الوجيزة ليحتاج إلى «صبر طويل، مع سعةٍ في العلم، وقوة في الفهم، وبصَر بعلم الأثر، وتبحُّر في مختلِف العلوم والآثار»؛ على حد تعبير الشيخ سعيد أعراب[3].

والحق أن الممهد لم ينل بعْدُ ما يستحقه من عناية تليق بقيمته علميا ومنهجيا، ومردُّ ذلك إلى أسباب أشار إلى بعضها محمد بن عبد العزيز الدّباغ؛ وهو أحد مُحافِظي خزانة القرويين، بقوله: «وهو [أي الممهد] لحدّ الآن لم يجد من الباحثين والدارسين عناية كافية؛ نظراً لكون أجزائه غيرَ مجتمعة، ولأن ما هو مسجّل منها في الخزانات العامة لا يكفي لتحديد معالم المِنهاج الذي سار عليه مؤلِّفه»[4]. طبْعاً، هذا قبلَ أن يعثر الدباغ نفسه على قسط مهمّ من الجزء الأول من الكتاب، ضمن

---

1 – عبَّر عن هذا التخوف كثيرون. وأستحضر منهم، هنا، الباحث عبد الكريم القلالي الذي قال مسجلا اعتراضه على كلام الشيخين عبد الله گنون وابن الصدّيق الغماري، بخصوص الحركة العلمية بالريف، وكان قد نفى أحدهما أن تعرف المنطقة تلك الحركة، على حين رأى الآخَر أنها لا تُقارَن بما كان في فاس على عهد الأدارسة، رغم سبْق إمارة بني صالح بالنكور إلى الوجود على أرض المغرب الأقصى (91 هـ)؛ لأنها كانت باهتة في نظره! [قال]: «واعتراضي على كلام الشيخين لم يأتِ عصبيةً أو تشهيراً أو اعتباطاً، وإنما من خشيتي من تلقي الكثير من المثقفين، وحتى المتخصصين منهم، للكلام كما هو، وحينها سيقتحمون هذه المخاطرة، ويتلقونها من مشايخهم، ويستدلون بها، وعندها يكون إنكار الحق بأجلى صُوره! وها نحن نسمع أن بعضهم يردّد ما قيل ويتناقلونه كأنها حقائق مسلمة، بحكم أنها صدرت من شيخين جليلين واسعي الاطّلاع». (من مقاله «ومتى كان في الريف عالمٌ أصلا؟!»، المنشور إلكترونياً في موقع «هسبريس»، بتاريخ: 20/ 10/ 2012).

2 – من أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، ص 235.

3 – نقلا عن «المنار المنيف»، ص 55، ها. 2.

4 – من أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، ص 226.

خُروم خزانة القرويين بفاس .. هذا القسط مكَّنَه من التعرف إلى كثير من جوانب الممهد مضموناً ومنهجاً ومصادرَ وبواعثَ تأليف وغيرها.

ولابن الزهراء مؤلَّفٌ آخرُ عن الموطإ، ركز فيه على زاويةٍ بعيْنِها من كتاب الإمام مالك، وهي المتعلقة برُواته؛ على غرار ما فعل آخرون غيرُه قبله وبعده؛ مثل الإمام عبد الرحمن السيوطي في مؤلفه الموسوم بـ «إسعاف المبطّأ برجال الموطّأ». وعنوانُ تأليف ابن الزهراء هو «ترتيب المسالك لرواة موطأ مالك»، كتبه قبل تصنيفه الممهّدَ الكبير. ويوجد منه سِفْر، وهو الثاني، بمكتبة ابن يوسف بمراكش، تحت رقم 476، ناقص البداية، ومكتوباً بخط مؤلِّفه، الذي ذكر أنه فرَغ من تأليفه يوم الثلاثاء رابعَ ذي القعدة 703هـ[1]. ويحْسُن بنا التذكير بأن ابن الزهراء ألَمَّ بأطراف من موضوع هذا الكتاب في ممهده؛ حيث كان يُفْرِدُ ترجمات مختصرة لرواة أحاديث الموطإ كما أسلفنا القيل.

ولابن الزهراء تأليفٌ آخَرُ عن «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لأبي عمر ابن عبد البرّ، الذي حظي باهتمام كبير من لدن علمائنا الأقدمين تهذيباً واختصاراً وتذييلاً وشرحاً واستدراكاً عليه، أسْماه «أنوار أولي الألباب في اختصار كتاب الاستيعاب»[2]، وقد أشار إليه في أحد أجزاء الممهّد، أثناء شرحه حديثاً نبويا في باب النوم عن الصلاة، وتوجد منه نسختان في الخزانة العامة بالرباط، تحت رقميْ 2324د، و1447ك. ويوجد الجزء الثاني منه، كذلك، في المكتبة الوطنية بمدريد، بخطوط مختلفة، مبتور البداية، وفي آخره تنصيصٌ على أن مجموع مَنْ ترجم لهم من الصحابة هو 3431، وإحالةٌ إلى أن له رسالةً مقتضَبة أفردها لذكْر الشهداء من أولئك الصحابة الكرام، سمّاها «رسالة الشهداء المشهود عليهم»، إلا أنها ما تزال في عِداد الكتب المجهولة، وإنْ عرفْنا عنوانها! وقد أشار ابن الزهراء ، في آخر كتابه «أنوار أولي الأبصار»، إلى قيمة هذه الرسالة بقوله: «أفردتُ لذكر الشهداء والأموات رسالة وجيزة، سميتها ب»رسالة الشهداء المشهود عليهم». فمَنْ أراد الوقوف على أسمائهم رجلاً رجلا طالعه فيها بأوجز بيان، وأوْعب عبارة، والحمد لله...»[3].

فبهذه الأعمال، نكون قد «عرَفْنا أربعة مؤلفات لمُحَدِّث مغربي كبير أهْملته المعاجم التاريخية، وكان هو الرابع من المؤلفين المغاربة في فقه الحديث والخلاف العالي خلال العصر المريني الأول»[4].

وذكر محمد العابد الفاسي مؤلَّفاً خامساً لابن الزهراء، أكّد أنه رأى جزءاً منه، داعياً إلى بذل

1 – ورقات عن حضارة المرينيين، ص 290.

2 – التأليفُ قيد التحقيق، في إحدى كلّياتنا، على يد طالبة باحثة؛ كما سمعتُ من أحد الأساتذة الباحثين المهتمّين بالموضوع.

3 – نقلا عن «المنار المنيف»، ص 62...

4 – ورقات عن حضارة المرينيين، ص 290.

مزيد من الجهد في البحث والتنقيب من أجل الوصول إلى معرفة الكتاب كاملاً، وهو في البدع وأمارات خراب العالم بذهاب أهل الفضل والدين، إلا أنه لم يُشِر إلى مكان وجوده![1]

يؤكّد ما سبق أننا أمام عالم وفقيه ريفيّ جليل؛ «وهب نفسَه لخدمة العلم، ودراسة السُّنّة الشريفة، واستخلاص الأحكامَ الفقهية من مصادرها الأساسية»[2]، وأسْدى خدمة عظيمة للفقه المالكي ببلاد المغرب الأقصى في عصره، بكتابه «الممهد الكبير» خصوصاً، ولكنه ظلّ مغمورا غيرَ معروف بين أكثر الدارسين المهتمّين بتاريخ الحركة العلمية لدينا، ناهيك عن عامّة الناس، من أبناء الريف ومِنْ غيرهم. وهو أمرٌ يبعث، حقا، على التأسُّف، ويُسائل الباحثين اليومَ، ويَسْتَحِثّنا – في المقابل – على إيلائه العناية الكبيرة التي يستحقها هو ومؤلَّفُه المُومَأ إليه قبْلاً؛ بالتعريف بسيرته، وتقريب اجتهاداته إلى القراء، والكشف عن إسهاماته البارزة في صُنوف معرفية عدة خاض غمارَها، وصنَّف فيها. وقد سجّل، فيما قبْلُ، المؤرّخ عبد الرحمن بن زيدان هذه المُفارَقة: عالم علاّمة، ولكنه أهْمِل ونُسي!!، مُحَمِّلاً المسؤولية الكبرى في ذلك أبناءَ الريف، سواء مِنْ مُجايِليه أو ممّن أتوا بعده؛ إذ قال عنه وعن ممهّده الجامع: «إنه أضاعَه ومؤلّفه قومه وعشيرته من معاصريه فمن بعدهم، وأيّ عالم يَفخر به المغرب على المشرق أضاعُوا!!»[3]. ولسْتُ شاكّاً في أنّ توجيه جهود إضافية للبحث في تاريخ الريف، حضاريا وعلميا، سيُمكّن من تغيير جملة من الأحكام التي قيلتْ وأُلْصِقت بالمنطقة وأهلها، منذ تأسيس أول إمارة إسلامية على أرضها إلى وقت ليس بالبعيد، وسيُثبت ما شهدته من حركية علمية، وما أنجبته من علماء في مجالات مختلفة، وإنْ كانوا قليلي الاستقرار فيها؛ لعدة أسباب. وإنّ نظرة عَجْلى، على سبيل المثال، إلى «المنار المنيف» كافية للاقتناع، الأوّلي على الأقلّ، بهذا المُعْطى/ الحقيقة. ثم إنّ الدعوة إلى النبْش في تاريخ الريف العلمي والحضاري، والحديث عن أعلامه وقِمَمه العلميّة، في الفقه والحديث والأدب ونحوها، وإماطة اللثام عن مُنجَزاته وإسهامات بَنِيه في هذه الميادين كلها، «ليس بُروراً بالعلم والعلماء وحَسْبُ، ولكنه – في جوهره – إنصافٌ للذاكرة الوطنية، ووصْل منهجيٌّ لحلَقات عطائها الحضاريّ الممتدّ في الزمان والمكان»[4].

1 – فهرس مخطوطات خزانة جامع القرويين، 1/ 185.

2 – من أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، ص 249.

3 – نقلاً عن «المنار المنيف»، ص 54.

4 – العلاّمة الشيخ محمد حدّو أمزيان الورياغلي عَلَمٌ من أعلام الدعوة بالريف وتِطّاوين، محمد أورياغل، أصوات الريف، ع.19، م.س، ص 13.

رحلة في ذاكرة
مدينة إمزورن
IMZOUREN

فسحة

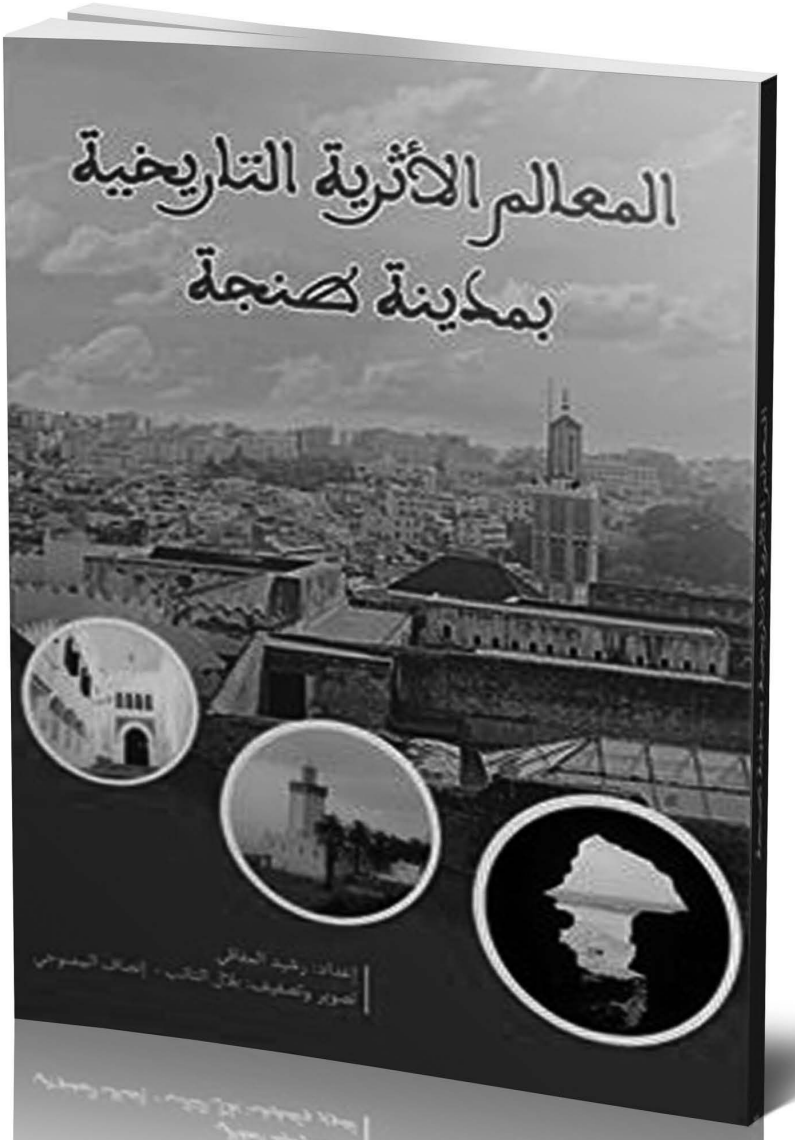
المعالم الأثرية التاريخية
بمدينة صنجة

النّاظورُ.. طَفْرَةُ عِشْقٍ سَرْمَدي

شعر: مصطفى أبو البركات

شاعر مغربي

مَنْ قَالَ إنَّ مَدِينَةَ النَّاظُورِ ... تَطْفُو عَلَى جَمْرِ اللَّظَى المَسْعُورِ؟!
مَنْ قَالَ إنَّ الْحُبَّ فِيهَا قَاتِلٌ ... كَالسُّمِّ يَسْرِي فِي دَمِ الْعُصْفُورِ؟!
مَنْ قَالَ إنَّ اللَّيْلَ فِيهَا نَاسِكٌ ... مُتَبَتِّلٌ مُتَشَوِّفٌ لِلنُّورِ؟!
مَنْ قَالَ إنَّ الْبَحْرَ فِيهَا فَاجِرٌ ... يَهْذِي بِجُرْحٍ نَازِفٍ مَنْشُورِ؟!
فَمَدِينَتِي عَذْرَاءُ، بَلْ يَاقُوتَةٌ ... قَدْ زَانَهَا سِحْرُ الْعُيُونِ الْحُورِ
الصُّبْحُ فِيهَا، إنْ تَنَفَّسَ، شَاعِرٌ ... يَرْوِي حِكَايَةَ عَاشِقٍ مَغْمُورِ
النَّجْمُ فِيهَا حَاكِمٌ مُتَسَلِّطٌ ... يَهْوَى الْخُلُودَ بِحُلْمِهِ الْمَبْتُورِ
وَمَدِينَتِي لاَ تَشْتَكِي مِنْ ظُلْمِهِ ... أَبَدًا، وَلاَ مِنْ حُبِّهَا الْمَقْهُورِ
لَكَأَنَّهَا بِلْقِيسُ تُنْكِرُ عَرْشَهَا ... لَمَّا رَأَتْهُ بِهَيْئَةِ الْمَسْحُورِ
فَسَعَتْ إِلَى أَتْبَاعِهَا مَذْعُورَةً ... مِنْ فَرْطِ هَوْلِ مُصَابِهَا الْمَقْدُورِ
قَالَتْ: رَأَيْتُ الْعَرْشَ يَهْتِفُ هَيْبَةً ... لِفَتَىً مُحِبٍّ، بِالْجَمَالِ خَبِيرِ
فَأَضَاعَ عَقْلِي كَوْنُهُ مِنْ فِتْيَةٍ ... لاَ يُخْدَعُونَ بِسِحْرِهِ الْمَنْثُورِ
لاَ يُؤْمِنُونَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْهَوَى ... إِلَّا بِتَحْقِيقِ الْهَوَى الْمَنْذُورِ
وَرَسُولُ شَوْقِي هُدْهُدٌ مُتَشَرِّدٌ ... قَدْ طَافَ فِي الْآفَاقِ كَالْمَذْعُورِ
فَيَمُدُّ أَجْنِحَةً لَهُ قَدْ لاَمَسَتْ ... قَلْبَ السَّحَابِ، فَلَمْ يَعُدْ بِمَطِيرِ
وَلَقَدْ يُسَافِرُ حَيْثُمَا شَاءَ الْهَوَى ... مُتَفَائِلاً بِشِرَاعِهِ الْمَكْسُورِ
فَلَهُ مِنَ الْآمَالِ فَجْرٌ بَاسِمٌ ... يَطْوِي الْمُحَالَ بِزَوْرَقٍ مَنْخُورِ
الْحُلْمُ فِيهِ كَقَطْرَةٍ مِنْ بَحْرِهِ ... تُرْغِي وَتُزْبِدُ عَنْ أَرِيجِ زُهُورِ
وَالْحُبُّ مِنْهُ كَبَلْسَمٍ لِجِرَاحِهِ ... يَشْدُو بِصَوْتٍ نَاعِمٍ مَخْمُورِ

وَحَبِيبُ قَلْبِي مُسْتَرِيحٌ فِي دَمِي ... مُتَرَبِّعٌ فِي شَارِعِي الْمَهْجُورِ
رُغْمَ الْبُعَادِ، وَرُغْمَ أَنِّي هَيْكَلٌ ... يَبْلَى عَلَى أَمَلٍ بِحُبِّ النُّورِ
لاَ أَشْتَهِيهِ مُغَازِلاً مُتَلَهِّفاً ... لاَ يَحْتَسِي خَمْرَ اللَّظَى المَشْهُورِ
حَتَّى وَإِنْ شَقَّ الْمَحَارَ مُنَقِّباً ... عَنْ نَجْمَةٍ تَهْوَى، وَعَنْ مَاخُورِ
حَتَّى وَإِنْ بَعَثَ الْجَمَاجِمَ حَيَّةً ... تَسْعَى بِلَهْفَةِ عَاشِقٍ مَغْمُورِ
سَأَظَلُّ أَحْفَظُ عَهْدَهُ كَيْلاَ أَرَى ... أَفْرَاحَهُ تَرْتَجُّ فَوْقَ السُّورِ
لَمْ يُلْهِنِي عَنْ حُبِّهِ عَزْفُ النَّوَى ... أَوْ رَعْشَةٌ مِنْ طَائِرٍ مَقْبُورِ
خُذْ -يَا حَبِيبِي- إِنْ أَرَدْتَ قَصَائِدِي ... وَخُذِ الحَدَائِقَ مِنْ يَدِي وَقُصُورِي
حَتَّى حَنَانِي خُذْهُ لَسْتُ أُرِيدُهُ ... إِنْ كُنْتَ مُحْتَاجاً لِفَيْضِ شُعُورِي
لَوْ كُنْتَ تَدْرِي -يَا حَبِيبِي- مَنْ أَنَا ... مَا رُحْتَ تَسْتَشْرِي غُيُومَ الْجُورِ
وَلَمَّا فَقَدْتُ أُنُوثَتِي وَقَدَاسَتِي، ... وَلَمَّا وَأَدْتَ سَعَادَتِي وَحُبُورِي
وَلَمَّا أَرَقْتُ كَكَوْكَبٍ مُتَوَهِّجٍ ... يَغْشَى غَيَاهِبَ عَالَمٍ مَطْمُورِ
وَلَكُنْتَ بِي قَمَراً تَكَامَلَ نُورُهُ ... فِي لَيْلَةٍ صَيْفِيَّةِ الْمَنْظُورِ
وَلَكُنْتَ لِي شَرَفاً أُحِيطُ بِسُورِهِ ... وَحَصَانَةً مِنْ فَاسِقٍ مَأْجُورِ
فَعَسَى إِذَا مَا أَقْبَلَتْ أَيَّامُنَا ... تَهْفُو إِلَيْنَا هَفْوَةَ الشُّحْرُورِ
نَجِدُ السَّعَادَةَ عِنْدَهَا مَعْسُولَةً ... تُغْرِي الْقُلُوبَ بِشَهْدِهَا الْمَسْبُورِ
فَأُغَازِلُ الْعَبَرَاتِ فِي أَرْحَامِهَا ... وَأَسُلُّهَا مِنْ خِدْرِهَا المَهْجُورِ
وَأُزِيحُ عَنِّي مَا أَقَضَّ مَضَاجِعِي ... مَا بَيْنَ أَشْلاَئِي وَبَيْنَ جُذُورِي
سَأُقِيمُ لِي صَرْحاً لِحُبٍّ مُعْجِزٍ ... وَأُحِيطُهُ بِحَدَائِقِي وَزُهُورِي
وَأَشُقُّ فِيهِ جَدْوَلاً مُتَأَنِّقاً ... يَنْسَابُ بَيْنَ أَصَابِعِي بِخُمُورِ
فَتَرَاهُ فِي لَفَتَاتِهِ مُتَرَنِّحاً ... يَهْتَزُّ فِي جَبْرُوتِهِ بِغُرُورِ
فَيُقَالُ لِي: بِلْقِيسُ صَرْحُكِ جَاهِزٌ ... هَيَّا ادْخُلِيهِ بِغِبْطَةٍ وَسُرُورِ
فَأَرَى حَبِيبِي فَوْقَ عَرْشِي جَالِساً ... يَتْلُو وَصَايَا الرَّبِّ فِي الزَّابُورِ
وَعَلاَ جَبِينَهُ نَرْجِسٌ مُتَفَتِّحٌ ... فَكَأَنَّهُ تَاجٌ جَزِيلُ النُّورِ
وَعَلَى جَوَانِبِهِ يُمَارِسُ زَوْرَقٌ ... لُغَةَ الْعُيُونِ مُسَرْبَلاً بِبُحُورِ

فَيَقُومُ لِي مُسْتَقْبِلاً لِأُنُوثَتِي ... مُتَعَجِّباً مِنْ جَنَّتِي وَبُدُورِي
وَيَقُولُ: مَا خَابَ الَّذِي سَمَّاكِ مِنْ ... أَزَلٍ، وَقَدْ سُمِّيتِ بِالنَّاظُورِ
فَلَكِ الْحَضَارَةُ أُتْرِعَتْ مِنْ تَالِدٍ ... وَلَكِ الْطَّرِيفُ يَسِيرُ أَيَّ مَسِيرِ
حَتَّى إِذَا هَبَّتْ رِيَاحٌ فَرَّقَتْ ... بَيْنِي وَبَيْنَكِ فِي أَسًى وَفُجُورِ
فَنَرَى لَنَا الذِّكْرَى بِلَيْلٍ زَاهِرٍ ... مَمْشُوقَةَ الْبُشْرَى كَنَارِ الطُّورِ
فَتُزِيحُ عَنْ أَحْلَامِنَا شَيْطَانَهَا ... وَنَرَى الْهَوَى يَجْرِي بِنَا بِبُحُورِ
فَنُسَابِقُ الأَحْلَامَ مِنْ خَلْفِ الْمُنَى ... نَجْرِي فَتَجْرِي خَلْفَنَا بِحُبُورِ
وَنَرَى الْعَصَافِيرَ الْجَمِيلَةَ تَنْتَقِي ... مِنْ حُبِّنَا حَبَّ الْهَوَى الْمَحْظُورِ
فَتَحُطُّ فَوْقَ رُؤُوسِنَا جَذْلَانَةً ... وَتَحُفُّنَا بِجَنَاحِهَا الْمَكْسُورِ
نَنْسَابُ خَلْفَ رَبِيعِهَا بِشَتَائِنَا ... وَنَسِيرُ خَلْفَ مَسَائِهَا بِبُكُورِ
فَأُحَدِّثُ الْأَرْوَاحَ أَنَّا جَوْهَرٌ ... فَرْدُ الشَّذَى بِقَصِيدِهِ الْمَشْطُورِ
حَتَّى قَوَافِينَا أَرَاهَا أَشْرَقَتْ ... فِي عَالَمِي، إِذْ أَوْرَقَتْ بِسُطُورِي
تَسْرِي بِنَا مِنْ عَالَمٍ مُتَهَوِّرٍ ... لِعَوَالِمِ الذِّكْرَى وَرِحْلَةِ نُورِ
فَأَطِيرُ فَوْقَ بُرَاقِهَا نَحْوَ الْمُنَى ... حَيْثُ الْهَوَى لَا يَسْتَبِيحُ سُفُورِي
وَأُصَيِّرُ الْأَنْهَارَ نَهْراً وَاحِداً ... وَأُلَفُّهُ بِقَصَائِدِي وَشُعُورِي
وَأُبَكِّتُ الْكَلِمَاتِ فَوْقَ حُصُونِهَا ... وَأَغُلُّهَا بِسَلَاسِلِي وَزُهُورِي
فَتَرَيْ جُيُوشِي كَالْجَرَادِ فَيَالِقاً ... مِنْ كُلِّ حَرْفٍ يَنْحَتُونَ صُخُورِي
يَبْنُونَ لِي مَا لَمْ تَرَيْ بُنْيَانَهُ ... فِي صَرْحِكِ الْمَتْقُونِ مُنْذُ عُصُورِ
مَا مِثْلُهُ قَصْرٌ يُضَاهِيهِ، وَلا ... إِيوَانُ كِسْرَى الْفُرْسِ، أَوْ سَابُورِ
بِاللَّهِ -يَا بِلْقِيسُ- إِنِّي هَا هُنَا ... فِي هَيْكَلِ الذِّكْرَى أُمِيتُ شُرُورِي
سَتَرَيْنَنِي قَمَراً يُنِيخُ فُؤَادَهُ ... فِي جَمْعِ أَشْلَاءِ الْهَوَى الْمَهْجُورِ
وَقَصِيدَةً سَكَنَتْ رُبُوعَ عَوَاطِفِي ... فَتَأَجَّجَتْ فِيهَا رِيَاحُ غَيُورِ
سَيَنْنِي يَوْمًا مَلَاكاً سَائِحاً ... يَتْلُو الصَّلَاةَ لِنَازِحٍ مَقْهُورِ
وَيُرَدِّدُ الْأَخْبَارَ عَنْ رَحَلَاتِهِ ... وَبِأَنَّهُ لَمْ يَلْقَ كَالنَّاظُورِ

فاس، في: 25/ 04/ 1991

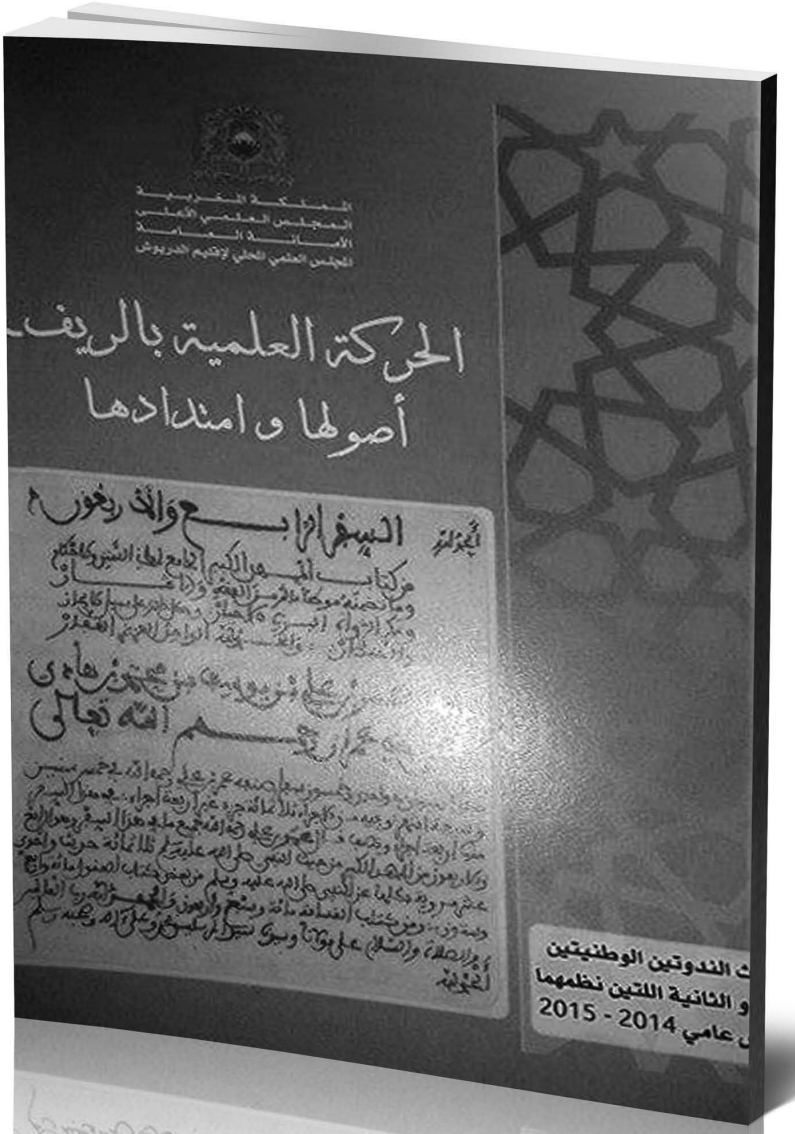
المملكة المغربية
المجلس العلمي الأعلى
الأمانة العامة
المجلس العلمي المحلي لإقليم الدريوش
الحركة العلمية بالريف
أصولها و امتدادها
السفر الرابع والثلاثون
ت الندوتين الوطنيتين
و الثانية اللتين نظمهما
ن عامي 2014 - 2015

متابعات

محمد جحاح

الزاوية بين القبيلة والدولة

في التاريخ الاجتماعي والسياسي
للزاوية الخمليشية بالريف

افريقيا الشرق

متابعات

إعداد وإشراف:
ذ. محمد علي الدراوي

مشاركة المركز في تنظيم ملتقيات وندوات علمية:

أ- الإسهام في ملتقى الحسيمة للتراث العلمي والحضاري بالريف:

«الريف» أرض العلم والصلاح والوطنية والجهاد والمقاومة، استطاعت بفضل موقعها الاستراتيجي، وباعتبارها منطقة فعل وعبور حضاريين، أن تقوم بدور أساس في البناء والتشكيل والتواصل العلمي والحضاري بالداخل والخارج؛ بحيث حمت للمغرب الأقصى ثغوره البحرية من قديم الزمان، وأسهمت في تحريره من الاحتلال، بالشكل الذي يحق الاعتزاز به من قبل الأجيال.. هذه الأجيال التي هجرت تاريخ منطقتها؛ فجهلت عنه الكثير! لذا كان من الضروري على كل غَيُور على المنطقة وتاريخها الإسهام في خلق وعي ثقافي بتاريخ منطقة الريف وتراثها وحضارتها.. هذه الفكرة كانت منطلق تفكير مجموعة من الباحثين؛ فجعلوها من أهدافهم الكبرى التي أنتجت باكورة جمعوية، ونواة بحثية، سمّيت ب»مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث»، ومقرّها بإقليم الناظور.

ومنذ تأسيسه في ماي 2009، سعى «مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث» بالناظور إلى إثراء حقل البحث في التراث العلمي والحضاري لمنطقة الريف، والإسهام، رفقة شركائه، وعلى رأسهم المجلس العلمي المحلي لإقليم الحسيمة، في بلورة وعي ثقافي بتاريخ منطقة الريف وتراثها وحضارتها.

وكان من ثمرات هذا الشراكة الإسهامُ في تنظيم الملتقى الوطني للتراث العلمي والحضاري بالريف منذ نسخته الأولى.. هذا الملتقى الذي يروم ردّ الاعتبار لتاريخ المنطقة وأبنائها، وتنمية روح الانتماء عند الجيل الصاعد، وبث روح الاعتزاز بالوطن عامة، وبالمنطقة ورجالاتها خاصة، وربط الحاضر بالماضي. وقد حملت الدورة الأولى من هذا الملتقى اسم عَلَم فذ شامخ هو أبو يعقوب البادسي، وعرفت مشاركة باحثين ومختصين عكفوا -بالدرس والتحليل- على تناول هذه الشخصية الفذة، وقبيلتها «بادس»، والريف عموما؛ من خلال العروض والمداخلات التي قدّموها طيلة يومي الملتقى (02 و03 غشت 2010) بالمركب الثقافي الأمير مولاي الحسن بمدينة الحسيمة.

لقد لاقى الملتقى الأول، الذي طبعت أعماله في تأليف جماعي، نجاحا كبيرا. وكانت من أهم توصيات المشاركين فيه والحاضرين الحرص على استمرار تنظيم دورات الملتقى؛ فتم تنزيل هذه

التوصية من خلال تنظيم الدورة الثانية من الملتقى الوطني للتراث العلمي والحضاري بالريف يومي 10 و11 ماي 2014، وحملت اسم شخصية ريفية فذة أخرى هي: ابن الزهراء عمر الوَرْياغلي.

ركزت محاور هذه النسخة من الملتقى، ومداخلات الباحثين المشاركين فيها، على التعريف بقبيلة بني وریاغل جغرافياً وتاريخياً وحضارياً، كما سُلِّطت ضياء كاشفة فيها على الحركة العلمية والثقافية بهذه القبيلة، وعلى عَلَم الدورة، الذي كان إحدى القامات العلمية البارزة بقبيلة بني وریاغل، ويتعلق الأمر بأبي علي عمر بن علي بن الزهراء العثماني الوریاغلي (ق8هـ)، وقد طبعت أعمال هذه الدورة أيضا.

وبناء على توصيات نسخة الملتقى الثانية التي نوّهت بنجاح الملتقى تنظيميا، وبرقيّه، وبقيمة ما قدِّم خلاله من ورقات بحثية، وألحت على ضرورة استمرار تنظيم الملتقى، عمل المجلس العلمي المحلي لإقليم الحسيمة، مع مركز الريف، على إخراج النسخة الثالثة من الملتقى الوطني للتراث العلمي والحضاري بالريف يومي 28 و29 نونبر 2015 بمدينة الحسيمة، وقد اختير عيسى بن محمد الراسي البطوئي (ت 1040هـ) عنوانا لهذه الدورة.

تطرق الملتقى الوطني الثالث، من خلال عروض الباحثين ومداخلاتهم، إلى إبراز مظاهر الحياة العلمية في بطوية على امتداد تاريخها، وتتبُّع النشاط الفكري لعلمائها وفقهائها وأدبائها، ممّنْ آثَرَ الاستقرار داخل مجال بطوية أو خارجَها، كما سعى الملتقى إلى الوقوف على خصائص الفكر العلمي في بطوية، وبيان مصادره، وتقصّي أثره في بناء الحضارة المغربية الإسلامية الأصيلة عبر التاريخ. وركّزت الدورة، في بعض محاورها، على إبراز جهود عيسى بن محمد البطوئي العلمية والتربوية القيّمة.

ويجري العمل الآن على قدم وساق لإخراج النسخة الرابعة من الملتقى الوطني للتراث العلمي والحضاري للريف، بعدما اختيرت «قبيلة تمسمان» كمحور لها، ممثلة بعلمها الشامخ «أبي داود مزاحم بن علي».

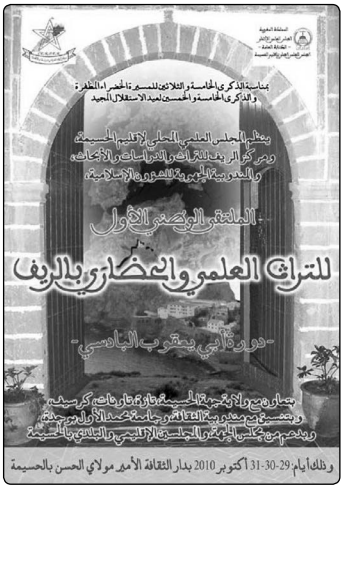
الملتقى الوطني الأول
للتراث العلمي والحضاري بالريف
دورة أبي يعقوب البادسي
وذلك أيام 29-30-31 أكتوبر 2010 بدار الثقافة الأمير مولاي الحسن بالحسيمة

يتظم المجلس العلمي المحلي لإقليم الحسيمة
الملتقى الثاني
للتراث العلمي والحضاري بالريف
دورة ابن الزهراء عمر الوریاغلي
وذلك يومي 10 و 11 ماي 2014 بدار الثقافة الأمير مولاي الحسن بالحسيمة

ب- الإسهام في ندوة «قصبة سلوان»:

شارك مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث، إلى جانب المجالس العلمية المحلية لأقاليم الناظور والدرويش والحسيمة، وإطارات جمعوية أخرى، في تنظيم الندوة الدولية التي أقيمت بمدينة سَلوان يومَيْ 27 و28 أبريل 2016، في موضوع «قصبة سلوان: التاريخ والحضارة»، وعرفت مشاركةَ عدد من الباحثين والمهتمين بتاريخ الريف عموما، بما فيه -طبعا- تاريخ الإقليم حيْثُ تقع القصبة التاريخية موضوع الندوة، وحضورَ كثير من الفعّاليات والأساتذة الباحثين والطلاب الجامعيين وغيرهم. وستُطبَع أعمال هذه الندوة القيمة في القريب بحول الله.

إعلان
في إطار الأنشطة العلمية الرامية إلى الكشف عن تاريخ الريف وحضارته
تنظم المجالس العلمية المحلية للناظور والدريوش والحسيمة
ومركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث بالناظور، وجمعية سلوان الثقافية
بتنسيق مع جمعية النور للتنمية الثقافية والاجتماعية بفرخانة
ندوة دولية في موضوع:
قصبة سلوان
التاريخ والحضارة
وذلك يومي: 28/27 أبريل 2016م
فعلى الراغبين المشاركة في هذه الندوة؛ موافاة اللجنة المنظمة بالاستمارة المخصصة لذلك وفق المعايير والآجال المحدد في أرضية الندوة.

تنظيم دورات تكوينية لفائدة الطلاب الجامعيين والطلاب المُجازين:

أ- دورات في تقنيات البحث في العلوم الشرعية والأدبية:

في إطار أنشطته العلمية والتكوينية الموجَّهة لفائدة طلبة العلوم الشرعية والأدبية بالجامعة، نظّم «مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث»، بتنسيق مع «جمعية تيسير لتسيير دار الأم» بالناظور، إلى حدّ الآن، دورتين تكوينيتيْن في موضوع «تقنيات البحث في العلوم الشرعية والأدبية». فأما الدورة الأولى فقد كانت بتاريخ 19 أبريل 2014، بقاعة المحاضرات التابعة لدار الأم، واستفاد منها العشرات من الطلبة والطالبات في سلكي الإجازة والماستر.

وأما الدورة الثانية فكانت أكثر تخصُّصاً؛ حيث امتدت على أربع محطات.. انطلقت الأولى يوم الأحد 30 نونبر 2014، بمقر دار الأم للتربية والتكوين، بينما كانت المحطة الثانية يوم 04 يناير 2015، في حين تمت الثالثة يوم 08 مارس 2015، لتُختَم هذه الدورات –نزولا عند رغبة الطلبة المستفيدين– بدورة مستقلة في كيفية الإخراج الفني لبحوث الإجازة يوم الأحد 2 ماي 2015 بمعهد IDIGA بمدينة العروي.

ب– دورات علمية تكوينية في الشرعيات واللغويات:

يعتبر الجانب التكويني من صلب اهتمام مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث؛ ومن هنا فقد نظّم جملة من الدورات التكوينية المكثفة والمجانية، بتنسيق مع «جمعية تيسير لتسيير دار الأم» بالناظور، لفائدة عدد من الطلبة الجامعيين في سلكي الإجازة والماستر.

ففي الموسم الدراسي 2014/ 2015م، نُظِّمت الدورة الأولى في أصول الفقه (دورة الإمام الشاطبي)، وقد أطّرها الأستاذ عبد الحق معزوز، وامتدت على خمس حلقات تكوينية، واستفاد منها العشرات من الطلاب الجامعيين، ومن غيرهم كذلك.

ونظم المركز خلال الموسم الموالي (2015/ 2016) دورة في «علوم اللغة وتطبيقاتها في قراءة النصّ»، أطرها الأستاذان فريد أمعضشو وعلي مزيان، وقد تضمنت –هي الأخرى– خمس حلقات تكوينية توزعت على مدار الموسم، كانت أولاها يوم الأحد 27 دجنبر 2015.

ج– دورات تكوينية في علوم التربية والبيداغوجيا والديدكتيك:

نظرا لأهمية التأطير التربوي والبيداغوجي للمقبلين على اجتياز مباريات الدخول إلى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، نظم مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث مجموعة من الدورات التكوينية لهؤلاء، برسم الموسم 2015/ 2016م، كانت أولاها بشراكة مع معهد IDIGA بمدينة العروي، وذلك يومي السبت والأحد 4–5 يوليوز 2015، بالمركب الاجتماعي بهذه المدينة.

وقد أطر الدورة ثلة من الأساتذة والباحثين المهتمين بالشأن التربوي عموما، الذين تناولوا، في مداخلاتهم وعروضهم، قضايا متعلقة بعلوم التربية، وبالبيداغوجيا والديدكتيك، وبتقنيات اجتياز المقابلات الشفهية... وقد استفاد من هذه الدورة حوالي 200 مستفيد(ة).

يإظام المجلس العلمي المحلي لإقليم الحسيمة
ومركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث
دورة تكوينية مكثفة
في علوم التربية والديداكتيك
لفائدة الطلبة الحازمين الشهادة
على اجتياز مباريات ولوج سلك تأهيل أطر هيئة التدريس
نيل شهادة التأهيل التربوي
يؤطرها عدد من الأساتذة المتخصصين في قضايا التربية والتعليم
وذلك يومي السبت والأحد 22 و23 غشت 2015
بقاعة علي بن حسون بمدينة الحسيمة
ابتداء من الساعة العاشرة صباحا

الدورة الثانية كانت بشراكة مع المجلس العلمي المحلي للحسيمة، يومي: 22-23 غشت 2015م بقاعة المحاضرات التابعة لمدرسة علي بن حسون بمدينة الحسيمة، أطرها عدد من الأساتذة المهتمّين بقضايا التربية والتكوين، وعرفت حضور أزيد من 120 طالب(ة). وقد تناولت المداخلات المقدّمة، التي توزّعت على ثلاث جلسات، محاورَ في المجال التربوي ذات صلة بالأطر المرجعية الرسمية لمباراة ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

أما الدورة الثالثة، فكانت بشراكة مع المجلس العلمي المحلي لإقليم الدريوش؛ وذلك يومي: 5-6 شتنبر 2015م بقاعة دار الطالبة بمدينة الدريوش، وعرفت حضور أزيد من 120 طالب(ة)، وشارك فيها أساتذة باحثون ومهتمون بشؤون التربية والتكوين، تناولوا مواضيع أشبه بتلك التي تُنُوولت في دورة الحسيمة المشار إليها أعلاه.

تنظيم أنشطة أدبية وحفلات توقيع كُتب:

دأب مركز الريف، منذ تأسيسه، على تشجيع الإبداعات الأدبية، والإنتاجات العلمية في مختلف المجالات، ومن أهم أنشطته، في هذا الإطار، نورد الآتي:

• احتفى «مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث» بآخِر إصدارات المبدع عبد الله زروال في

المجال القصصي، من خلال حفل توقيع عمله الإبداعي الموْسُوم بـ «زَحْف الكِلْس»، والمندرج ضمن جنس القصة القصيرة جدّا؛ وذلك في نشاط ثقافيّ نظّمه المركز، بتنسيقٍ مع «جمعية تيسير لتسيير دار الأم» بالناظور، بمقرّ هذه الدار، وذلك يوم السبت 7 يونيو 2014، وحضره جمع غفير من مثقفي المدينة ومُبْدِعِيها وكُتابها.

• نظّم مركز الريف، بتنسيقٍ مع جمعية تيسير كذلك، نشاطا أدبيا احتفائيّا بإصدارين للدكتور جميل حمداوي في مجال النقد الأدبي، ويتعلق الأمر بكتابَيْه «بلاغة الصورة السردية في القصة القصيرة.. نحْو مقاربة بلاغية جديدة للصورة السردية»، و»بلاغة الصورة الروائية أو المشروع النقدي العربي الجديد»، لما صَدَرَا ضمن منشورات الزمن، سلسلة «شرفات»، العدد 41 والعدد 42. وكان ذلك النشاط مساء الأحد 7 دجنبر 2014، بقاعة المحاضرات التابعة لدار الأم بالناظور. وقد شارك فيه باحثون وناقدون، وحضره جمهور من الأساتذة والباحثين والمهتمين والطلبة.

• نظم مركز الريف، وفرع اتحاد كتاب المغرب بالناظور، حفل توقيع وقراءة رواية «برج جْنَادة» للكاتب والمبدع عبد الواحد عرجوني. الحفل احتضنته دار الأم للتربية والتكوين بالناظور مساء الأحد 22 فبراير 2015، وتدخل فيه جملة من النقاد والباحثين، وعرف حضور العديد من المثقفين والمبدعين والمهتمين.

• احتفى مركز الريف، مساء يوم الأحد 24 ماي 2015، بقاعة العروض التابعة لمؤسسة دار الأم بالناظور، في

أمسية أدبية جميلة، ازدانت بحضور نخبة من الأدباء والنقاد، وجمهور عاشق للكلمة الإبداعية، بأحدث إصدارات الكاتب ميمون حرش، ويتعلق الأمر بأضْمُومَتَيْه القصصيتين الماتعتين «النظير» (ق.ق) و«ندوب» (ق.ق.ج).

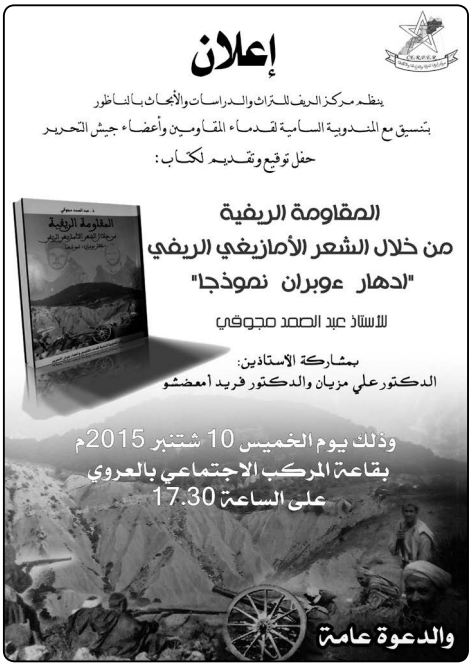
إعلان
ينظم مركز الريف للتراث والدراسات والأبحاث بالناظور
بتنسيق مع المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
حفل توقيع وتقديم لكتاب:
المقاومة الريفية
من خلال الشعر الأمازيغي الريفي
"ادهار ءوبران نموذجا"
للأستاذ عبد الصمد مجوقي
بمشاركة الأستاذين:
الدكتور علي مزيان والدكتور فريد أمعضشو
وذلك يوم الخميس 10 شتنبر 2015م
بقاعة المركب الاجتماعي بالعروي
على الساعة 17.30
والدعوة عامة

• نظم مركز الريف، بتنسيق مع المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيشِ التحرير بالناظور، مساء الخميس 10 شتنبر 2015، بالمركب الاجتماعي بمدينة العروي، حفلَ تقديم وتوقيع كتاب «المقاومة الريفية من خلال الشعر الأمازيغي الريفي (ادهار ءوبَرّان نموذجا)» لمؤلِّفه عبد الصمد مجوقي، تخللته قراءتان نقديتان فيه للأستاذين علي مزيان وفريد أمعضشو.

إصدارات جديدة:

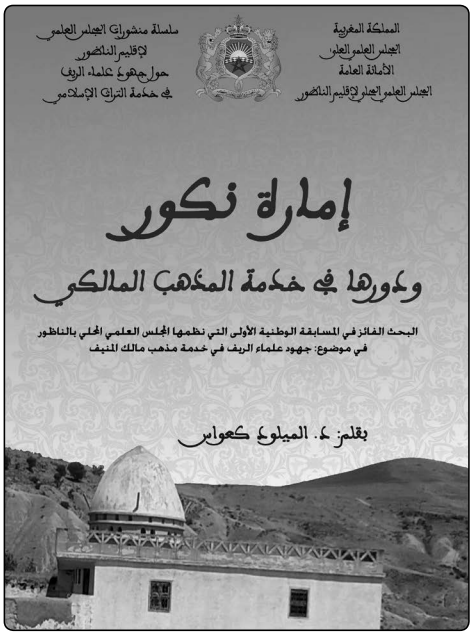
المملكة المغربية
المجلس العلمي المحلي
الأمانة العامة
المجلس العلمي المحلي لإقليم الناظور
سلسلة منشورات المجلس العلمي
لإقليم الناظور
حول جهود علماء الريف
في خدمة التراث الإسلامي
إمارة نكور
ودورها في خدمة المذهب المالكي
البحث الفائز في المسابقة الوطنية الأولى التي نظمها المجلس العلمي المحلي بالناظور
في موضوع: جهود علماء الريف في خدمة مذهب مالك المنيف
بقلم د. الميلود كعواس

«إمارة نكور ودورها في خدمة المذهب المالكي».. عنوانُ عمل علمي جديد للدكتور الميلود كعواس، تُوّج فائزا في المسابقة الوطنية الأولى التي نظمها المجلس العلمي المحلي لإقليم الناظور في موضوع «جهود علماء الريف في خدمة مذهب مالك المنيف». وهو يروم الإسهام في التعريف بما قدمه أبناء بلاد الريف عموما، وأبناء نكور خصوصا، من جهود في بناء الحضارة المغربية على مختلف الصُّعُد والمستويات.

وقد أكد الباحث – من خلال كتابه هذا – أن لإمارة نكور أثرا كبيرا في ترسيخ مذهب مالك بالمغرب؛ ذلك أن أمراءها الأوائل قد اقتنعوا بمقررات المذهب المالكي، وتصدوا لتعلمه وتعليمه، بل إنهم اتخذوه مذهبا رسميا للدولة، وعملوا على التمكين له؛ من خلال المقررات والمناهج الدراسية، وكذا من خلال الاحتكام إليه في باب القضاء والفتيا، مسندين في ذلك بدعم فقهاء نكور وعلمائه.

وقد خَلَص المؤلِّف، في بحثه هذا، إلى جملة من النتائج، يمكن تسميتها «أوليات نكور» –على حدّ عبارة د. كعواس–، ومنها:

أولا: نكور هي أول مملكة في تاريخ المغرب.

ثانيا: أمراء نكور هم أول من تبنى الفقه المالكي مذهبا رسميا بالمغرب الأقصى.

ثالثا: أمراء نكور هم أول من شيّد مدرسة في التاريخ المغربي، وهي المدرسة المسماة ب»رباط نكور»، الذي بُني بقرون قبل رباط أگلو ضواحي تزنيت، والذي يوصف بأنه أول مدرسة في تاريخ البادية المغربية.

تهنئة:

ناقش الباحث الشابّ الواعد ذ. مراد جَدّي، يومَ الجمعة 21 أكتوبر 2016، بقاعة نداء السلام بكلية الآداب، جامعة محمد الأول بوجدة، أطروحتَه لنيل الدكتوراه، وحدة التراث الثقافي والتنمية، في موضوع «الأولياء الصلحاء وتحولات المقدَّس بالمغرب: دراسة في التاريخ السوسيو ثقافي للتدين في الريفَيْن الأوسط والشرقي»، بإشراف الدكتورين محمد استيتو وفريد لمريني الوهابي. وعقب المناقشة والمداولات، قررت اللجنة المناقِشة (المكوّنة من د. بنيونس بنقدور رئيسا، ود. مولاي أحمد الگامون عضوا، ود. محمد جحّاح عضوا، ود. بلقاسم الجطّاري عضوا، ود. فريد لمريني الوهابي مشْرفا ومقرِّرا) منْحَ الباحث درجة الدكتوراه في الآداب بميزة مشرِّف جدا، مع التوصية بطبعها. وبهذه المناسبة، تتقدم مجلة «الذاكرة» بأخلص التهاني للدكتور مراد جدي، راجية له مسيرة موفقة في درب البحث العلمي التاريخي في تراث الريف وحضارته على وجه الخصوص. كما تغتنم الفرصة لتهنئته أيضا بمناسبة حصوله على الجائزة الأولى في المسابقة الوطنية التي نظمتها، مؤخراً، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، والموجَّهة خصّيصاً للباحثين الشباب في حقل التاريخ، عن بحثه المشارَك به بعنوان «النزعة المهدوية والتصوف بشمال المغرب: دراسة في تاريخ المتخيَّل الديني».

الاشتراك في عددين

■ داخل المغرب:

- اشتراك الطلبة: 60 درهما
- اشتراك الأفراد: 80 درهما
- اشتراك المؤسسات: 100 درهما

■ خارج المغرب:

● نسخ بالبريد الإلكتروني

1. للأفراد: 20 دولار
2. للمؤسسات: 40 دولار

● نسخ ورقية:

1. للأفراد: 20 دولار
2. للمؤسسات: 40 دولار

الاشتراك التشجيعي: غير محدد

تؤدى مختلف الاشتراكات بواسطة:

- حوالة بريدية باسم مدير المجلة؛
- شيك، أو تحويل إلى الحساب البنكي الآتي: 97-2111646353350004-150-500، البنك الشعبي، وكالة Porte d'Europe، الطريق الرئيسية الناظور تاويمة، الناظور، المغرب.

© كل الحقوق محفوظة للمجلة